www.kassioun.org

1254

الاثنين 01 كانون الاول 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

بيع سورية بالجملة والمفرق: الخصخصة بوصفها اغتيالاً للمستقبل

[12]

الافتتاحية

أهم أداة للتدمير الشامل: الطائفية!

ارتفع خلال الأسابيع الماضية، صخبُ الخطابات الطائفية بأشكالها «السلمية» والعنيفة. وترافق ذلك مع ارتفاع حدة تقسيم السوريين بين شوارع متقابلة متضادة، عبر المظاهرات والمسيرات، في تكرار للمشهد البائس الذي عاشته البلاد خلال حقبة الأسد. وذلك بالتوازي مع تصاعد التدخلات والاعتداءات الخارجية على سورية، وعلى رأسها الاعتداءات «الإسرائيلية»، وآخرها في بيت جن في ريف دمشق، حيث تصدى ثلة من الشبان للتغول الصهيوني معيدين التأكيد على أن عجرفة «الإسرائيلي» وبطشه، لن تثني السوريين عن الدفاع عن أرضهم وكرامتهم، وأن خيار الشعب السوري أولاً وأخيراً هو التصدي للمحتل، بغض النظر عن ضرورات الأنظمة، أو عن أوهامها.

إن ما تثبته أحداث الأسابيع الأخيرة في البلاد هو التالي:

أولاً: الطرح الطائفي هو طرح غير وطني بالضرورة، سواء استعان بالعدو الخارجي بشكل علني أو غير علني، وسواء قدم نفسه معادياً للتدخل الخارجي أم مؤيداً له؛ فالطائفية هي سلاح الدمار الشامل الذي يفتت الأوطان ويخدم الأعداء الخارجيين بشكل مباشر وملموس، وعلى رأسهم «الإسرائيلي» الذي يقول علنا: إنه يعمل على تقسيم سورية على أسس طائفية ودينية وقومية؛ بكلام أوضح، لا يمكنك أن تكون طائفياً ووطنياً في الوقت نفسه حتى ولو بح صوتك في توجيه الشتائم للصهيوني؛ فما دمت تشتم أبناء وطنك على أسس طائفية فإنك تخدم «الإسرائيلي» مباشرة، سواء وعيت ذلك أم لم تعِه.

ثانياً: إن الطرح الطائفي، والسياسة الطائفية، هي المعادل المناسب لليبرالية الاقتصادية المتوحشة؛ فحين يصب البرنامج الاقتصادي الاجتماعي ضد مصلحة الغالبية الساحقة من السوريين، فإن أصحاب هذا البرنامج يعملون على تقسيم السوريين على أسس طائفية ودينية وقومية، لأن توحيد السوريين على أساس مصالحهم الاقتصادية الاجتماعية المباشرة، يعني توحيدهم ضد برامج النهب الليبرالية المرتبطة في نهاية المطاف بصندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تصب في مصلحة قلة ناهبة عابرة للأديان والقوميات والطوائف، وتصب بالضد من مصلحة الأغلبية الساحقة من السوريين، ضد مصلحة أكثر من 90% من السوريين، المنتمين إلى كل القوميات والأديان والطوائف.

ثالثاً: الطرح الطائفي يتطلب مستويات حريات سياسية منخفضة، ويتطلب منع الناس من التجمع على أسس سياسية، ودفعها للتجمع على أسس طائفية ودينية وقومية؛ ولذا فإن من الطبيعي تماما أن يتم ضرب الإعلان الدستوري بعرض الحائط عبر محاولة السيطرة على أي نشاط سياسي في البلاد، وإخضاعه مجدداً إلى «الموافقات الأمنية» على طريقة السلطة الساقطة، والتي نرى اليوم تكرارا لها عبر تعميم وزارة السياحة التي تلزم أي نشاط سياسي بالحصول على موافقة مسبقة من الهيئة السياسية.

رابعاً: إن توحيد السوريين على أساس مصالحهم الوطنية والاقتصادية الاجتماعية الحقيقية، يتطلب إشراكهم بشكل حقيقي في تقرير مصيرهم، وفي تحديد مستقبل دولتهم وشكلها، عبر مؤتمر وطني عام جامع وشامل، وعبر حل سياسي حقيقي يحقق الهدف الأساسي من القرار 2254، أي اشتراك السوريين الفاعل في تقرير مصيرهم بأنفسهم، عبر جسم حكم انتقالي، ودستور دائم، وصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

خامساً: الاعتماد على الخارج في نيل الشرعية، سواء تعلق الأمر بالسلطات المركزية أو بغيرها من السلطات والقوى على امتداد الوطن، هو إضعاف لتلك السلطات والقوى، وهو تهديد إضافي لوحدة البلاد ووحدة الشعب... مصدر الشرعية الوحيد المضمون هو اجتماع السوريين، كل السوريين، ووحدتهم، وبغض النظر عن الدين أو القومية أو الطائفة...

إن المعيار الأساسي للوطنية السورية اليوم، هو العمل ضد الطائفية وضد تقسيم السوريين على أسس ما قبل وطنية، والعمل الجاد والصادق من أجل توحيد السوريين عبر الحل السياسي الشامل، الذي يصب بالضرورة في مصلحة الغالبية الساحقة من السوريين، وضد مصالح تجار الحروب والطوائف...

شؤون عمالية

عمال ألمينيوم مدار.. إضراب واع وإصرار على العدالة

02

ملف «سورية 2025»

شارع ضد شارع؟!

06

شؤون محلية

Syriatel تُرهق الناس... ووزارة الاتصالات تصمت لتشرعن الاستغلال

08

شؤون عربية ودولية

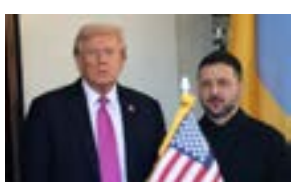

على ماذا تستند الأصوات الأوروبية والأوكرانية الرافضة لخطة ترامب؟

17

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

عن أي تطوّر يتحدث الاتحاد العام لنقابات العمال؟

صرح الاتحاد العام لنقابات العمال على لسان رئيسه المؤقت، خلال «الملتقى الأول لمؤسسات المجتمع المحلي» الذي عقد في محافظة دير الزور، بأن النقابات العمالية لم تعد في موقع الهامش، بل تحولت إلى شراكة فعلية في خدمة العمال والفلاحين، وإعداد الكوادر الشابة، مسلطاً الضوء على التطور الذي شهده الدور النقابي، مقارنة بما كان عليه في عهد النظام البائد، ومن الطبيعي أن نتوقف عند هذا التصريح الذي أوردته صفحة صوت عمالي التابعة للمكتب التنفيذي في الاتحاد العام، كونه بعيد كل البعد عن الواقع الملموس، إلا أن المقصود بالدور النقابي كان غير ما عرفناه نظريا وعمليا خلال قرن من التاريخ النقابي، فالواقع الحالي المعاش يقول غير ذلك تماما، وبأن المرحلة الراهنة بنتائجها ما هي إلا استمرارا لنتائج مرحلة السلطة البائدة، وما زال الخط البياني للمنظمة العمالية في هبوط مستمر من جميع النواحي، فلا الطبقة العاملة اليوم في القطاعين العام والخاص أحسن حالاً، ولا التنظيم النقابي أعلى دوراً وأكثر مسؤولية وأثقل وزناً، فعن أي تطور يتم الحديث؟

عشرات آلاف المسرحين من العمال، ومثلهم من المحرومين من تجديد عقودهم، ومثلهم من يجري تطفيشه عبر التهميش والتعجيز والنقل والندب والحرمان من المواصلات العمالية المجانية، والتي أدت لاستقالات قسرية، وبحسبة بسيطة تكون المنظمة خسرت من عدد منتسبيها عشرات الآلاف إن لم يكن المئات، زد عليها تقطّع أوصال البلاد اجتماعياً واقتصادياً، وتوقف مئات المعامل وآلاف الورشات، وارتفاع المعيشة والخدمات العامة، وتبخر آخر ما تبقى من دعم على الطاقة والاتصالات ورغيف الخبز، وتوجه الحكومة نحو الخصخصة وإدارتها للاقتصاد بعقلية المستثمر والتاجر، كل ذلك بغياب التنظيم النقابي عن كل تلك الملفات والقضايا الأساسية برامجياً وخطابياً وأداءً، والتي من دون التصدي لها لا معنى لوجود المنظمة أصلاً، فالنقابات ليست بديلاً عن الدولة بما يخص السكن والتعليم والصحة والتدريب والتأهيل وغيرها، بل هي المنظمة الممثلة للطبقة العاملة كطبقة اجتماعية لها حقوقها ومصالحها، وهي ليست رديفاً أو ملحقاً بالسلطة التنفيذية، تميل بميلها وتطرب لنشيدها، بل هي حجر الزاوية في المعارضة الشعبية لها، خاصة إن كانت الحكومة تنتهج اقتصاداً يعارض المصالح الطبقية لها، وهو ما يحصل تماماً، وما نشهده اليوم من الأداء النقابي لا يمكن القبول به من قريب أو بعيد، ومن يظن بأن الطبقة العاملة عمياء عن واقعها فهو واهم، ولن تجدي أي محاولات لإيهامهم بغير ذلك، فالتجربة التاريخية الطويلة والواقع الكارثي لها كفيل بتحديد موقفها من الأداء الحكومي والنقابي بشكل جيد، وواع، والذي سيتحول لاحقاً لفعل نضالي يدفع باتجاه التغيير الحقيقي.

عمال ألمينيوم مدار.. إضراب واعٍ وإصرار على العدالة

قام عمال وموظفو ألمينيوم مدار في القطاع الخاص يوم الأحد 23 – 11 بإضراب عن العمل بعد سلسلة من المطالبات المتكررة عن طريق التسلسل الإداري في المنشأة، والتي لم تلق أي استجابة، مما دفع العمال لتنظيم هذا الإضراب، ومن خلال متابعة قاسيون للتطورات توجهت للتواصل مع أحد المشرفين على التحرك العمالي هناك، والذي أوضح لنا العديد من النقاط ننشرها كما هي:

■ مراسل قاسيون

إن سبب الإضراب مطالب معيشية عادلة، بدأ إضرابنا في 23 الشهر الحالي، وهو نتاج تراكم لعدة شهور من محاولات الحوار غير المثمرة، وهذا الإضراب مرتكز بشكل أساسي على ضرورة الاستجابة لمطالب العاملين المحقة على خلفية تدني الأجور الحالية، التي لم تعد تتناسب إطلاقاً مع مستويات الكفاءة والجهد الذي يبذله العمال، وهي أقل بكثير من متوسط الأجور في قطاع الصناعة المماثل، والارتفاع الحاد والمستمر بتكاليف المعيشة الأساسية، والذي جعل من الصعب– تحديداً على الأغلبية– تلبية احتياجات عائلاتهم الأساسية بهذه الأجور، ويجب التأكيد، أن خيار الإضراب لم يكن الخيار الأول، بل جاء بعد استنفاذ كافة طرق التواصل الداخلية، حيث قمنا برفع مطالبنا بشكل متكرر ومفصل إلى رؤساء الأقسام باعتبارهم حلقة الوصل والممثلين المفترضين لنا مع الإدارة العليا، وللأسف لم تثمر تلك الجهود عن أي نتائج ملموسة، أو مقترحات جدية من قبل الإدارة، الأمر الذي أوصلنا لقناعة: أن القنوات الداخلية تم تجميدها، أو تهميشها، إن هدفنا من هذا الإضراب هو إيصال صوتنا بشكل مباشر وواضح، للوصول إلى زيادة عادلة بالرواتب، وإعادة تقييم هيكلية الأجور يضمن زيادة فورية وعادلة وتتناسب مع معدلات التضخم وغلاء المعيشة الحالي، وضمان استقرار العمل من خلال ضمانات واضحة بعدم اتخاذ أي إجراءات انتقامية أو عقابية ضد أي من العاملين المشاركين في الإضراب، وتثبيت العاملين المؤقتين، علماً أننا أخذنا وعداً من أحد المدراء في الشركة «بيصير خير أول الشهر إن شاء الله».

رسائل ومنشورات ترافق الإضراب

في محاولة للوصول إلى تفاصيل أخرى، تابعنا بعض المنشورات الخاصة بالإضراب التي نشرها موظفو مدار على صفحتهم على تطبيق الفيس بوك، التي تضمنت بعض الجوانب المهمة، منها: إن العمال تعرضوا لتهديدات مباشرة من قبل رؤساء الأقسام الذين لا يمثلوا الإدارة العليا للشركة، وهم غير معنيين بمطالبهم العادلة على حد ما جاء في المنشور، وأضاف المنشور، بأن العمال وصلتهم إخطارات بطريقة غير مباشرة، تهدد بالفصل واتخاذ قرارات وإجراءات عقابية بحق المتحدثين باسم العمال، وإن وقع هذا فإنهم لن يسكتوا على الظلم، وبأنهم سيصعدون، ويعلنون إضرابا شاملاً مع تقديم شكوى رسمية وموحدة للجهات المعنية، بما في ذلك مؤسسة التأمينات الاجتماعية ليعود منشور آخر على شكل رسالة إدارة الشركة توضح المطالب بشكل تفصيلي حيث جاء فيها:

تأتي مذكرتنا هذه لا كطلب استجداء بل كإعلان عن لمطالب مستحقة تنبع من عقود العمل المخلص والتفاني المستمر في خدمة صرحكم الاقتصادي، إننا عمالكم الذي هم عصب الإنتاج ومصدر قوته، نذكركم اليوم بحقوقنا التي هي جزء لا يتجزأ من كرامتنا واستقرارانا المعيشي، إن المطالب التي نرفعها هي:

نلح على ضرورة إقرار زيادة مالية فورية ومقطوعة قدرها مليون ليرة تضاف إلى الراتب الشهري تحقيقاً للتناسب بين الجهد المبذول، وتكاليف الحياة المتصاعدة، وندعو لتثبيت العقود المؤقتة، إنصافاً لهم وتقديراً لخبراتهم التي اكتسبوها في ميدان العمل، بالإضافة إلى علاوة خبرة سنوية قدرها خمسة وعشرون ألفاً تحتسب عن كل سنة خدمة قضاها الموظف في الشركة، اعترافاً بوفائه وتقديراً لسنوات عمره المهنية.

إن الإضراب الذي قام به عمال ألمينيوم مدار يأتي نتيجة طبيعية للضرورات التي تفرضها المرحلة التي تمر بها البلاد، والواقع الوظيفي والاقتصادي المعيشي السيئ وأهم ما نلمسه فيه ارتفاع مستوى الوعي والتنظيم، وهما أساس أي إضراب ناجح وتبقى كالعادة نقابتنا آخر من يعلم، فلا ذكر لها في كل تلك التحركات التي تجري على مساحة البلاد، سواء بالقطاع العام أو الخاص، ولا تدخل ولا حتى تصريح، وهذا يدل كما كان يدل سابقاً، بأن الطبقة العاملة تسبق التنظيم النقابي بخطوات وخطوات وبأن الهوة تلك ما زالت تكبر كل يوم بيومه.

إجراءات حكومية جديدة تدفع العمال للاستقالة

لم تُكذب بعض الجهات الحكومية مخاوفنا وتوقعاتنا بشأن آلية تعاطيها مع قرار إنهاء الإجازة المأجورة. فقد نقلنا عبر «قاسيون» في العدد رقم 1244 تحت عنوان «تعهد وتعجيز وتطفيش بطعم التسريح» تخوف الموظفين المعنيين من أن تلتفت إداراتهم على القرار وتخترع أساليب غير اعتيادية لا ترتقي لماهية الجهات الحكومية ودورها. حيث لجأت هذه الجهات إلى ما سمي «بالتعهد الخطي والشفوي» الذي يقضي بأن يضع الموظفون أنفسهم تحت تصرف الإدارات دون شرط أو قيد أو اعتراض على أي نقل أو ندب أو إجراءات أخرى تراها الإدارات بأنها تصب في «المصلحة العامة»، وكل ذلك خارج الأطر القانونية وخارج التقاليد المتبعة والأعراف.

■ محرر الشؤون العمالية

واستكملنا في العدد 1245 تداعيات هذه الإجراءات التي ستؤدي حكماً إلى استقالات الموظفين المشمولين بالقرار، بمادة صحفية بعنوان «كنا بالإجازات القسرية.. صرنا بالاستقالات القسرية». وسنغطي في هذه المادة حقيقة نوايا بعض الجهات التي لم تعد مجرد نوايا، كما لم تعد بالنسبة للعمال مجرد مخاوف وتكهنات وسوء ظن، لأنها ببساطة أصبحت واقعاً. وسنكتفي ببعض الأمثلة، فالجزء يعبّر عن الكل، عسى أن يتوقف أصحاب هذه القرارات والإجراءات عن اتخاذ القرارات الضارة، ويعيدوا لكل ذي حق حقه.

فقد عاد معظم الموظفين في المؤسسة العامة للتجارة الخارجية «التي جرى حلها بقرار من حكومة الإنقاذ» الذين شملهم قرار الإجازة المأجورة إلى عملهم، واضعين أنفسهم تحت تصرف الإدارة، التي بدورها وضعتهم أمام خيار واحد يتمثل بكتابة التعهد الخطي، شأنهم في ذلك شأن زملائهم التابعين للوزارة المدمجة ذاتها «وزارة الاقتصاد والصناعة». وبعد الانتهاء من جمع التعهدات، بدأت قرارات النقل إلى جهات مثل مديرية الإشراف على التأهيل الفني والمؤسسة العامة للصناعات الهندسية ومدينة المعارض وغيرها من الجهات.

وقد يقول البعض: هذا جيد جداً، أين المشكلة في ذلك؟ وبالطبع لا توجد مشكلة إن كانت هذه القرارات تجمع بين مصلحة العمل والعامل، وليست مجرد إجراء تعجيزي.

فالمنقولون إلى مدينة المعارض، على سبيل المثال، مُنعوا من استخدام وسائل النقل المعتمدة لنقل الموظفين أسوة بزملائهم، بل عليهم أن يتنقلوا بالمواصلات العامة على حسابهم الشخصي، وهو ما سيذهب بمجمل الراتب، ناهيك عن ساعات الانتظار الطويلة. وهذا ما أجبر عشرات الموظفات والموظفين على الاستقالة. أما الصامدون منهم، فما زالوا يذهبون إلى وظائفهم بالمواصلات العامة، ويبصمون بصمة الدوام، ثم يفتشون عن مكان يجلسون فيه ضمن المدينة حتى ينتهي الدوام ليُبصموا مرة أخرى وبعدها يغادرون.

وللأسف، فإن كل ذلك يجري دون «ضجة إعلامية» أو اعتراضات صاخبة، كون الجميع يخافون من ارتدادات ذلك عليهم، وخاصة أولئك الذين قرروا الصمود حتى اليوم. وبالتالي، فإن النوايا المسبقة للإدارة أصبحت واقعاً حاضراً.

نقل ودوام وبصمة... والنقل على حسابكم

ما ينطبق على موظفي المؤسسة العامة للتجارة الخارجية سابقاً، ينطبق على عمال الشركة الخماسية وغيرها من المعامل الحكومية. فإيقاف النقل الخاص بالموظفين والعمال أجبرهم على الاستقالة، والتي وصلت إلى المئات. وبزيارة قصيرة لنقابة الغزل والنسيج في دمشق أو اللاذقية، ستحصي عدداً هائلاً من معاملات نهاية الخدمة. والغريب والمستهجَن هو الصمت النقابي المطبق، وخاصة من اتحاد المحافظات والاتحاد العام والاتحاد المهني للغزل والنسيج، الذين يتحفوننا بنشاطاتهم واجتماعاتهم وتصريحاتهم التي تتحدث عن كل شيء إلا عن واقع عمالهم الذين يجري دفعهم للاستقالة وترك أعمالهم ومورد رزقهم ورزق أولادهم.

ويبدو أن هذه الوزارة بالتحديد اتبعت أسلوب التعهدات الخطية، حيث وقّع الجميع عليها، حتى مشاغل «الوسيم» الخاصة المنتشرة.

وستشهد الأسابيع القادمة سيلاً جديداً من الاستقالات القسرية الناتجة عن قرارات النقل أو الندب التي ستضع العامل على بعد عشرات الكيلومترات من عنوان سكنه، مع حرمانه من التعويضات والنقل، بالإضافة لتعميم نظام البصمة، إن لم يُوقف هذه الإجراءات الجائرة. وللعلم، فإن أغلب المعامل الإنتاجية خارج الخدمة ومتوقفة عن العمل بفعل قرار رسمي واضح وعلني، مع توجه شبه كامل للخصخصة.

> **مُنعوا من استخدام وسائل النقل المعتمدة لنقل الموظفين أسوةً بزملائهم بل عليهم أن يتنقلوا بالمواصلات العامة على حسابهم الشخصي وهو ما سيذهب بمجمل الراتب**

موظفو المنافذ البرية والبحرية والجمارك... حكاية أخرى

أما بالنسبة للموظفين التابعين للهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية والجمارك، فقد تم التعامل معهم منذ البداية بطريقة فظة للغاية. وحين صدر قرار إنهاء الإجازات المأجورة، تم منعهم من العودة إلى أعمالهم ودفعوا دفعاً لكتابة التعهد الخطي، وقيل لهم «لا داعي للدوام، بل انتظروا قرارات جديدة». لتخرج القرارات الموعودة خلال عطلة الأسبوع الماضي، ويتم إبلاغهم عبر رسائل نصية وأخرى عبر تطبيق «الواتساب»، يتم فيها إبلاغ الموظفة أو الموظف المرسَل له بقرار نقله وفق النموذج التالي:

«السلام عليكم أستاذ/ة فلان، بناءً على مقتضيات المصلحة العامة، تم نقل مكان عملك إلى معبر كذا، ابتداءً من يوم الأحد الموافق 30-11-2025م. يرجى الالتحاق بمكان العمل يوم الأحد. ملاحظة: هذا الرقم مخصص للإبلاغ وغير مخصص للرد». «انتهت الرسالة».

أما أماكن العمل التي جرى النقل إليها، فهي البوكمال والراعي والحمام وجرابلس، وكلها معابر حدودية تبعد مئات الكيلومترات عن أماكن إقامة العاملين، الذين تقع أغلبيتهم في محافظات دمشق واللاذقية وطرطوس. وقد خلفت تلك القرارات موجة استهجان حاد، كونها تحمل استخفافاً واضحاً بالقوانين وبالعقول أيضاً. فكيف يمكن نقل موظف من محافظة إلى محافظة أخرى بجرة قلم؟ إنه إجراء تعجيزي لا يمكن أن تكون نتيجته إلا الاستقالة الفورية. ونحن بانتظار ما ستجري عليه الأمور خلال الأسبوع الحالي من تداعيات لقرارات النقل ونتائجها.

وكانت نقابة عمال النقل البحري والجوي في اللاذقية سباقة في الاعتراض عليها، حيث وجّهت كتاباً إلى رئاسة اتحاد عمال اللاذقية، أكدت فيه عدم قانونية التعهدات الخطية والتبليغات عبر رسائل «الواتساب»، ومخالفة كل تلك الإجراءات لروح القانون رقم 50 للعاملين في الدولة، ومدى تأثير القرارات على العاملين سواء من الناحية الأسرية أو الاجتماعية، وهو تأثير خطير خاصة أن القرارات شملت السيدات أيضاً. وطالبت النقابة في كتابها مخاطبة الهيئة العامة ودفعها للتراجع عن القرارات.

إن الاستمرار في تعاطي الحكومة مع ملف موظفي الدولة بهذا الشكل يوضح من جديد انفصال المسؤولين عن فهم جوهر الدور الحقيقي والأساسي للدولة، وعن القوانين والأنظمة والعمل المؤسساتي. وهذا يرفع مستوى تعقيد الواقع المعقد أصلاً، كونه يرفع غطاء الأمن المعيشي والاجتماعي عن مزيد من العائلات العمالية التي لا تملك سوى راتبها الشحيح الضعيف. ومن الحكمة والمسؤولية أن تتوقف تلك القرارات والإجراءات، وتصحيح ما نتج عن سابقاتها، لتحقيق جزء من واجبات الحكومة ودورها الفعلي.

اتحاد النقابات العالمي لا سلام تحت تهديد السلاح

بيان اتحاد النقابات العالمي بمناسبة الـ 29 تشرين الثاني اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
يُصادَف يوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

■ الموقع الرسمي لاتحاد النقابات العالمي

ويعبّر اتحاد النقابات العالمي عن تضامنه الثابت مع الشعب الفلسطيني البطل في نضاله من أجل الحرية والكرامة والعدالة. ويصادف هذا العام مرور أكثر من عامين على بدء الإبادة الجماعية ضد إخوتنا وأخواتنا في فلسطين، حيث فاق عدد الشهداء 63 ألفاً ولا تزال الأعداد تتزايد.

إن وقف العمليات العسكرية في قطاع غزة يعدّدون شك تطوراً يبعث على الارتياح لدى كل إنسان تقدّمي ومحب للسلام.

ومع ذلك، ورغم الضجة والاحتفالات الذاتية لما يسمّون «بصانعي السلام»، فقد أثبت التاريخ، وخاصة تاريخ المجرم نتنياهو، أن مثل هذه الاتفاقات المفروضة من قبل الإمبرياليين «تحت تهديد السلاح» لا يمكن أن تحقق سلاماً عادلاً أو دائماً، لأنها تخدم مصالح الاحتكارات وليس مصالح الشعوب.

إنّه اتفاق يدفن التطلعات العادلة والمشروعة للشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة.

إن الاتفاق الذي يستند إليه وقف إطلاق النار، وكذلك إدارة تنفيذه، يتمان تحت سيطرة وإشراف الولايات المتحدة، التي كانت دائما الحليف الأكثر ثباتا «لإسرائيل».

إن الوحشية غير المسبوقة التي أظهرها الكيان الإسرائيلي القاتل، والتي أودت بحياة عشرات الآلاف من المدنيين—وكان معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن—والتدمير الهائل للمنازل والمستشفيات والمدارس، والبُنى التحتية الأساسية للحياة الكريمة، والتهجير القسري لملايين الناس من أماكن سكنهم، هي جرائم ارتُكبت أمام أعين البشرية جمعاء. ويجب بلا شك محاسبة الكيان الإسرائيلي والمسؤولين عن هذه القرارات على هذه الجرائم.

وتقع المسؤولية أيضا على عاتق جميع الحكومات التي تدعم «إسرائيل» اقتصاديا وعسكريا، والتي توفر لها ليس فقط الغطاء السياسي والدبلوماسي، بل كذلك الوسائل المادية لممارسة هذه البربرية غير المسبوقة. إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلفاءهم الآخرون في الناتو يتحملون المسؤولية ذاتها عن الإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي جرى في غزة، وعن استمرار الاحتلال الإسرائيلي والتوسع الاستيطاني لعقود طويلة، وما نتج عنه من انتهاك وحشي لحقوق الشعب الفلسطيني.

وكما هو الحال دائما، يقف اتحاد النقابات العالمي إلى جانب الشعب الفلسطيني، مطالبا بإنهاء كل أشكال التعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي مع «الدولة الإسرائيلية» القاتلة، وبالترميم الفوري لما دُمّر، وتهيئة ظروف حياة كريمة لسكان غزة، والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة والضفة الغربية، والوقف الفوري للاستيطان غير القانوني والإجرامي على الأراضي الفلسطينية.

ومن الواضح أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب «إسرائيل» من الأراضي العربية المحتلة، والتنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

ويدعو اتحاد النقابات العالمي جميع منظماته الأعضاء وأصدقائه إلى تكثيف أنشطة التضامن مع فلسطين.

عاش التضامن الأممي .... عاشت فلسطين

تأسس الاتحاد الدولي للنقابات في 3 تشرين الأول 1945 في باريس و نشأ بعد الحرب العالمية الثانية كممثل رئيسي للحركة النقابية العالمية انشق في 1949 عندما شكلت النقابات غير الشيوعية الاتحاد الدولي للنقابات الحرة و يضم نحو 105 مليون عضو من 130 دولة وسورية كانت من الدول المؤسسة للاتحاد عام 1945 و لا يزال الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية عضواً فيه ومقر الاتحاد في اليونان تتلخص مواقفه بدعم حركة التحرر الوطني والعداء للإمبريالية الناهبة وسياساتها المفقرة للشعوب ويدعو إلى تحرر فلسطين وجميع الأراضي المحتلة ومنها الجولان السوري.

مصر إضراب عمال النسيج

يواصل عمال الشركة العربية وبولفار للغزل والنسيج بالإسكندرية إضرابهم عن العمل، منذ 25 تشرين الثاني احتجاجاً على توقف خدمات التأمين الصحي عنهم منذ أكثر من شهر. حيث حرم العمال من الرعاية الطبية الأساسية، والعلاجات الشهرية للأمراض المزمنة.

وكانت هيئة التأمين الصحي بالإسكندرية قد أوقفت الخدمات الطبية والعلاجية لأكثر من 1200 عامل بسبب عدم تسديد الشركة الاشتراكات. منذ أوائل الشهر الماضي. وكان العمال قد أرسلوا شكاوى رسمية إلى وزارة الصحة، ورئاسة الوزراء، قبل الإضراب، يقولون إن الشركة تستقطع حصص التأمين من أجورهم شهريا دون سدادها إلى الجهات المختصة. تخضع الشركة، لتدهور ممنهج يشمل بيع أصول بأسعار بخسة ومحاولات تصفية تدريجية بعد خصخصتها عام 1997. وتشهد البلاد موجة احتجاجات عمالية واسعة خلال تشرين الثاني، تشمل قطاعات مختلفة، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار.

إسكتلندا عمالٍ مصنع بوشريكسروث يضربون احتجاجًا على خفض الأجور

صوّت عمال مصنع المعدات الهيدروليكية في غلينروثس على الإضراب احتجاجًا على تغييرات في العقود من شأنها خفض أجورهم، وفقًا لنقابة يونايت. سيبدأ الإضراب في بوشريكسروث من صباح 8 كانون الأول وينتهي صباح 15 كانون الأول، بعد أن أيد 95% من أعضاء النقابة على هذا الإجراء. وأعلنت نقابة يونايت أن النزاع ناجم عن الرفض الساحق للعقود الجديدة التي اقترحتها الشركة للعمال، والتي وصفتها بأنها تضر بالشروط والأحكام الحالية. إذ قد يخسر الموظفون ما يصل إلى 40% من صافي رواتبهم، وأفادت نقابة يونايت «لا خيار أمام العمال سوى المقاومة، لأن الشركة تحاول فرض تغييرات ستؤدي إلى خفض رواتبهم بشكل كبير.

الولايات المتحدة يخطط العاملون في شركة ليجاسي هيلث للإضراب

قالت النقابة التي تمثل عمال الصحة، من ممارسي التمريض، والأطباء، والقابلات، ومتخصصي التمريض السريري في شركة ليجاسي هيلث في منطقة بورتلاند إنهم سيضربون، يوم، 2 كانون الاول، إذا لم تقدم لهم الشركة أجورا متوازية مع أقرانهم في أنظمة الصحة الإقليمية الأخرى. من جهتها قالت الشركة إنها عرضت على النقابة مقترح بزيادة في الأجور بنسبة 10% في المتوسط، حسب الوظيفة. لكن النقابة ردت بإشعار إضراب. وأفادت إن الأجور منخفضة جدا في ليجاسي، حيث راتب الحد الأدنى السنوي يُقارب 140 ألف دولار أمريكي بموجب مقترح ليجاسي، بينما تطالب النقابة براتب سنوي 152،000 دولار أمريكي. ليصل المتوسط إلى أكثر من 200 ألف دولار سنويًا بموجب مقترح النقابة، بينما مقترح الشركة نحو 167 ألف دولار سنويًا.

إضرابات عمالية تجتاح البرتغال

أعلن عن إضراب عام عن العمل في البرتغال في 11 كانون الأول، تنظمه نقابات العمال الكبرى، ضد إصلاحات العمل والتقشف التي تمضي بها الحكومة. ويشارك في الإضراب العاملون في مختلف قطاعات المهن البرتغالية، بما في ذلك قطاع الصحة والمعلمون ومضيفو الطيران وعمال الطيران المدني والعاملون في القطاع المالي. احتجاجًا على ما يصفونه بتهديد لسبل عيشهم وتراجع عن حقوقهم التي انتزعوها بشق الأنفس. يُعدّ الإضراب العام في البرتغال، الذي دعا إليه أكبر اتحادين نقابيين في البلاد، وهما الاتحاد العام للعمال «CGTP» والاتحاد العام للعمال «UGT»، ردًا مباشرًا على مقترح الحكومة لإصلاح تشريعات العمل. وإن هذه الدعوة للتحرك ليست رمزية فحسب، بل إنها مدعومة بوحدة كبيرة من العمال بمختلف قطاعاتهم.

تعرفة الركوب الجديدة المخفضة تشل حركة السرافيس وتضاعف معاناة الركاب...!

تنفيذاً لتوجيهات وزارة الإدارة المحلية، بعد قرار تخفيض أسعار المشتقات النفطية، أعلنت محافظة دمشق بتاريخ 2025/11/25، تطبيق التعرفة الجديدة المخفضة لخطوط النقل الداخلي في المدينة، حيث تراوحت نسب التخفيض بين 20-30% مقارنة بالتعرفة السابقة تبعاً لطبيعة الخطوط واختلاف المسافات وتكاليف التشغيل.

■ رشا عيد

«بشرى سارّة» زفتها الجهات المعنية للمواطنين، على اعتبار أن ما أقرته يعتبر إنجازاً يستحق التقدير الشعبي، بتعرفة مخفضة جديدة مفاجئة دون تمهيد، اصطدمت بموجة غضب رافضة من السائقين، ليتبخر معها أي شعور بالانفراج أمام أزمة نقل غير مسبوقة!

فوجئ أبناء محافظة دمشق وريفها بتوقف أغلب «السرافيس» عن العمل منذ صباح الإثنين الفائت، باستثناء المرتبطة بعقود نقل العاملين مع الجهات العامة، وطلاب المدارس. فقلة قليلة منهم عملوا على «مضض» سواء داخل المدينة أو على الخطوط الخارجية، ليتبين أن أغلب السرافيس العاملة على خط مزة جبل كراجات وخط مهاجرين صناعة قد توقفت بشكل شبه تام احتجاجاً على خفض التسعيرة من 3000 ل.س إلى 2500– 2000 ل.س للراكب.

تبع هذه الخطوة فيما بعد إضراب جزئي في عدة خطوط أخرى، مما أدى إلى شلل في بعض المسارات وازدحام كبير، لإجماع السائقين بعدم عدالة التعرفة وأنها غير مبررة تحت ذريعة انخفاض سعر المازوت، غير المستقر أصلاً بسبب خضوعه لمعادلة التسعير حسب سعر صرف الدولار المتغير، وبأنها لم تراع ارتفاع تكاليف التشغيل «قطع غيار وإصلاحات وصيانة»، والتي تدخل ضمن المعادلة نفسها بتحديد التعرفة.

في المقابل، عادت رحلة المعاناة اليومية للمواطن من لحظة خروجه من المنزل باتجاه عمله أو جامعته، والانتظار ساعات طويلة في المواقف أو على أطراف الشوارع للحصول على وسيلة نقل، ليصل بعد ضياع وقته، الذي يحتسب من دخله المحدود أساساً، مثقلا بكل ساعات الانتظار والتعب الجسدي والنفسي.

ويزداد الطين بلة أمام التصرفات الملتوية لبعض السائقين بعباراتهم المعتادة، التي باتت أشد وطأة على المواطن، «مو طالع يا أخي– مو واصل لأخر الخط– وع البرامكة بس»، وعليه فإما ألا يكمل السائق الخط حسب المسار المخطط، أو تبدأ المساومة على 500 ل.س تسلب «عينك عينك»، أو لعدم توفر فئة الـ«500» في التداول فتبتلع تلقائيا، طبعا هذا في حال وجدت وسيلة نقل على الخط، لكن في حال عدم تواجدها مع استمرار الإضراب الجزئي حتى تاريخه، تبدأ عمليات الابتزاز والاستغلال «طلب زيادة على التعرفة» من أصحاب السرافيس العاملة على الخطوط الأخرى مقابل إيصال الركاب إلى وجهتهم، أو يلجأ بعض الركاب إلى بدائل غير مجدية «خطوط قريبة من الوجهة» وإكمال المسافة المتبقية سيرا على الأقدام، أو أخرى مُكلفة «تكسي سرفيس» باعتمادها كوسيلة نقل يومية.

والنتيجة، المواطن يتحمل أعباء إضافية ولم يخف ثقلها كما يدعي المعنيون!

أهذا ما كان ينتظره المواطن الذي يرزح تحت أوضاع اقتصادية ومعيشية خانقة؟!

فالركاب والسائقون مواطنون والمطالب واضحة لتسوية عادلة تضمن حقوق الطرفين واستمرار الخدمة دون تحميل أيّ منهما أعباء إضافية.

لكن الرد الرسمي تبنى سياسة التحدي عبر تصريح مدير فرع مؤسسة النقل الداخلي في دمشق وريفها «فارس محمد» بتاريخ 2025/11/24 لصحيفة الثورة، والذي أكد أن الإضراب مؤقت ولن يستمر، موضحا أن المؤسسة ستعوض النقص الحاصل في الخطوط المتأثرة عبر تفعيل خطوط جديدة وتسيير باصات بديلة لضمان عدم انقطاع الخدمة وتخفيف العبء عن الركاب.

موضحاً أن المؤسسة أجرت دراسة شاملة راعت مصلحة المواطنين والسائقين معا، ودعاهم للاقتناع بنتائج الدراسة التي جاءت بما يضمن استقرار الخدمة واستمراريتها.

بالمحصلة، ما يجري ينم عن أزمة ثقة عميقة بين الراكب، السائق والدولة.

فالمواطن الذي كان ينتظر انفراجا، زادت معاناته، والسائق يواجه تكاليف تشغيل مرتفعة مع غياب دعم أو رقابة لضبطها، وأمام ذلك اختارت الجهات المعنية التحدي والإصرار على صحة قراراتها بدلاً من أن تكون أكثر مرونة أمام شوارع تختنق ازدحاما ومواطن تتضاعف أعباؤه.

والمطلوب بدلاً من الحلول الجزئية والترقيعية حلول جذرية وإصلاح شامل لقطاع النقل بأكمله، وخاصة إعادة الاعتبار للشركة العامة للنقل الداخلي، واعتماد مسارات وخطوط نقل إضافية لتخديم المواطنين، داخل المدينة، وبينها وبين ريفها مترامي الأطراف، وداخل بلدات الريف القريبة والبعيدة، مع اعتماد معادلة عادلة للتعرفة «للمواطن والسائق» تأخذ بعين الاعتبار واقع سعر صرف الدولار الذي أصبح أكثر تذبذبا، ليس على مستوى تسعير المازوت فقط، بل وعلى مستوى تسعير قطع الغيار والصيانة وغيرها، مع رقابة دائمة تضمن بالمحصلة مصلحة المواطنين.

تجارة العملة السورية المهترئة في منطقة الجزيرة... أرباح للتجار وخسائر للفقراء

تسود ثلاث محافظات الجزيرة «الرقة ودير الزور والحسكة» ظاهرة جديدة، تتنامى بصمت لكنها تُثقل كاهل الفقراء، وتتمثل في تجارة العملة السورية القديمة والمهترئة التي تحولت إلى سوق موازية تديرها شبكات من التجار وشركات التحويل والصيرفة، في ظل غياب شبه كامل للرقابة في مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية».

■ مراسل قاسيون

منظومة كاملة لنهب المواطنين بالعملة المهترئة

تشير شهادات حصلت عليها «قاسيون» إلى أن غالبية شركات التحويل في القامشلي ترفض استلام أي أوراق نقدية من فئتي 500 و1000 ليرة سورية، بغضّ النظر عن كونها من الإصدارات القديمة أو الحديثة. وتقبل هذه الشركات حصراً فئات 2000 و5000 ليرة عند تسلُّم الأموال من المواطنين أو التجار.

ولكن المفارقة تظهر على الجهة المقابلة، فحين يتوجه المواطن لاستلام حوالته المالية، يجد نفسه أمام رزم من الأوراق النقدية القديمة والمهترئة من الفئات الصغيرة ذاتها التي ترفض الشركات استلامها.

ويقول مصدر مطلع لـ «قاسيون» إن «ما يحصل ليس خطأً عشوائيًا بل عملية بيع وشراء منظمة، فشركات التحويل تشتري كميات ضخمة من الأوراق النقدية القديمة من تجار وشركات أخرى بأسعار أقل من قيمتها الفعلية، ثم تعيد ضخّها للمواطنين عند تسليم الحوالات».

هذه الآلية، بحسب المصدر، تحول الأوراق النقدية القديمة والمهترئة إلى سلعة تجارية، يحقق منها البعض أرباحاً طائلة، بينما يدفع المواطن الثمن من جيبه.

الفقراء دائماً الحلقة الأضعف

يتجنب كثير من أصحاب المحال التجارية التعامل بفئتي 500 و1000 ليرة لما تسببه من خسائر وتلف، فيما تمنع بعض المتاجر قبولها نهائياً. لكن الاستثناءات موجودة في قطاعات مثل باعة الخضار والصيدليات، حيث يجري تداول تلك الأوراق دون اعتراض بسبب حاجة الزبائن الملحة وانعدام الرقابة البلدية.

هذا الواقع يجعل المواطنين– خصوصاً الموظفين وذوي الدخل المحدود– عرضة للاستغلال، حيث يجدون أنفسهم مضطرين لقبول نقود متهالكة في بيئة اقتصادية خانقة.

نقود ناقصة... ورزم غير قابلة للعد

يؤكد عدد من الموظفين الحكوميين أن معاناتهم لا تتوقف عند استلام النقود القديمة، بل تتفاقم بسبب نقص بعض الرزم المالية.

وقال موظف: «لا أستطيع عدّ النقود داخل مكاتب التحويل، مثل الهرم والفؤاد، بسبب الازدحام وسوء حالة الأوراق. لكن بعد عودتي إلى المنزل، أكتشف أن بعض الرزم ناقصة ألف أو ألفي ليرة من أكثر من رزمة أحيانا».

وتتكرر هذه الحوادث مع عديد من المواطنين، ما يعزز الشكوك بأن عملية ضخ الأوراق المهترئة ليست تجارة مربحة فقط، بل بوابة للتلاعب بالكميات والحصص أيضاً، وخاصة من قبل بعض موظفي العد «الكاشير».

ممارسات بلا رقيب

تُعد هذه الظاهرة واحدة من نتائج غياب الرقابة في المنطقة، وترك الساحة مفتوحة أمام شركات الصيرفة للتحكم في نوعية النقد المتداول. كما أن ضعف قدرة المواطنين على الاعتراض أو المراجعة يزيد من استفحال المشكلة، خصوصاً أن تسلم الحوالات النقدية بات بالنسبة للكثيرين شريان حياة يرفضون المخاطرة بفقدانه.

«أحشفاً وسوء كيل؟» مثل يلخص الواقع

أحد المواطنين شبّه ما يحدث بالمثل العربي الشهير «أحشفاً وسوء كيل؟»؛ وهو مثل يُضرب عند اجتماع خصلتين مذمومتين: سوء النوعية وظلم الكيل. وفي هذه الحالة، يرى المواطنون أن ما يتعرضون له يشبه تماماً شراء تمر رديء ووزن ناقص في آن واحد.

وتُظهر الشهادات أن تجارة العملة المهترئة في منطقة الجزيرة ليست مجرد ممارسات فردية، بل منظومة قائمة على استغلال الفقراء وغياب رقابة مؤسسات «الإدارة الذاتية» وفسادها، بينما تستفيد منها شركات التحويل وبعض التجار.

شارع ضد شارع؟!

حتى الآن، يتم استخدام آلة الزمن في سورية باتجاه واحد فقط: نحو الوراء، نحو الخلف، نحو الماضي؛ فمن عاش الأسبوع الفائت في البلاد، شعر أنه عاد بالزمن إلى الوراء، إلى أيام المظاهرات المعارضة والمسيرات المؤيدة، مع بعض التبديلات الشكلية بالطرابيش، ومع بقاء الاستقطابات المعلنة أو المخفية، قائمة على أسس طائفية وقومية ودينية.

متى ينتعش الطرح الطائفي؟

ارتفاع النفس الطائفي، وارتفاع مستوى التحريض الطائفي، يعني في الحالة السورية، الأشياء التالية:

أولاً: ارتفاع مستوى التدخلات الخارجية، السياسية الإعلامية، وخاصة التدخلات «الإسرائيلية»/الأمريكية، التي تستثمر بالدرجة الأولى في شق السوريين إلى شوارع متقابلة متصارعة متناحرة...

ثانياً: ارتفاع النفس الطائفي، يعني أن السلطات القائمة، ليس لديها مشروع لتوحيد السوريين بعيداً عن الدين والطائفة والقومية، وهي بالتالي، ترى نفسها مضطرة للاستثمار في قسم السوريين إلى شوارع متقابلة ومتضادة، على أساس فكرة «أكثرية» و«أقليات». لأن البرنامج الفعلي الذي تطبقه السلطات القائمة حتى اللحظة، هو برنامج الليبرالية الاقتصادية المتوحشة، حيث يتم رفع الدعم عن كل الخدمات الأساسية، ويتم تسليم القطاعات السيادية للشركات الخاصة الداخلية والخارجية، ويتم تعزيز إفقار الغالبية الساحقة من الناس، مقابل نيل رضا صندوق النقد والبنك الدوليين... برنامج كهذا، لا يمكنه أن يوحد السوريين إلا باتجاه واحد: ضده! ولذا من «الطبيعي» أن يزداد الاستثمار بالانقسامات الطائفية والدينية والقومية، بحيث يبقى السوريون بعيدين عن الاتحاد فيما بينهم للبحث عن مصالحهم الحقيقية...

ثالثاً: ارتفاع النفس الطائفي، يعكس أيضاً أن القوى التي تقدم نفسها معارضة أو رافضة للسلطة القائمة، لا تقدم حتى الآن برنامجاً وطنياً شاملاً، بل تقدم برامج فئوية قائمة على الانعزال وعلى فكرة الحماية الدولية، وعلى أسس طائفية... أي أنها هي أيضاً لا تملك برنامجاً وطنياً عاماً تقدمه للسوريين، ولذا تستخدم الطوائف والفكرة الطائفية كرصيد في تفاوض عام، تجري قيادته دولياً في نهاية المطاف...

بالمحصلة، فإن الطائفيين على هذا الجانب أو ذاك، يتعاملون مع عامة الناس بوصفهم «رعية» وبوصفهم «غنيمة»، وبوصفهم أداة للتفاوض مع الأطراف الطائفية المقابلة، والهدف ليس مصلحة هذه «الرعية»، بل مصلحة من يتزعمونها ويستخدمونها... يشمل هذا الزعماء الطائفيين جميعاً، بمن فيهم الزعماء الطائفيون ضمن السلطة القائمة بطبيعة الحال....

رابعاً: نظام الأسد كان يدعي دائماً أنه ليس نظاماً طائفياً، بل وأنه نظام علماني. والحقيقة كانت طوال الوقت معاكسة؛ فعملية التحاصص الطائفي كانت قائمة طوال الوقت، بل ومعروفة، ولكن غير معلنة... وعمليات النهب والقمع عبر عقود متتالية، كانت تكرس الحالة الطائفية ضمن المجتمع السوري. الفرق اليوم أنها باتت ظاهرة على السطح، ولم تعد مخفية. وهذا أمر سيئ من ناحية، ولكنه جيد من ناحية أخرى، تاريخية... فأول خطوة نحو علاج أي آفة، هي الاعتراف بوجودها... والطائفية التي تراكمت طوال عقود، وخاصة خلال العقد الأخير، تطفو الآن على السطح، وبات من الممكن علاجها واستئصالها بشكل كامل ونهائي؛ لأن الناس تدرك بتجربتها المتراكمة، وبتجاربها الجديدة، أن الزعماء الطائفيين من كل الاتجاهات، يراكمون الثروات والسرقات والحرس والعسس، ويتحولون إلى أمراء وملوك وتجار حرب، بينما عامة الناس من كل الطوائف، يجري نهبها وقمعها، باسم الدين والطائفة والقومية...

متى يتم تطويق النفس الطائفي؟

عندما تدرك الناس بتجربتها الملموسة، وتحديداً 90% من السوريين، المفقرين المنهوبين المنتمين إلى كل الأديان والطوائف والقوميات، أن مصالحهم هي باتحادهم مع بعضهم البعض، وليس باحترابهم واقتتالهم. وأن اللجوء للخارج لن يؤدي إلا إلى مزيد من الخسائر والدماء والعذابات... وأن أفضل حماية للسوريين هم السوريون أنفسهم، وبعيداً عن سياسات الأنظمة ومعارضاتها، وبعيداً عن تجار الطائفية من كل الأطراف... وهو أمر ليس بالبعيد بالمعنى التاريخي، رغم ما يبدو عليه المشهد من بؤس وسواد...

كم ميليمتراً من الوطنية لديك؟

أثبتت السنة الأخيرة، في ظل انعدام برنامج تغيير حقيقي لدى السلطة القائمة يصب في مصلحة الناس «فالواضح أن لديها برنامجها الخاص اقتصادياً واجتماعياً والذي لا يصب في مصلحة الناس»، وفي ظل غياب برامج التغيير لدى قسم مهم من القوى التي ترى نفسها معارضة للسلطة، وفوق هذا وذاك، في ظل إسهام الخارج بقدر هائل من التحريض الطائفي والقومي والديني، ظهر أن عمق الوطنية لدى كثيرين لا يتجاوز بضع ميليمترات سطحية من أجسادهم، وربما أقل...

مع أول احتكاك جدي، قشر هؤلاء عن أنفسهم الطرح الوطني، ناهيك عن الطرح الأممي والإنساني، وتركوا وراءهم النظريات الكبرى، وارتـدُّوا طائفيين منغلقين كما كانوا دائما في حقيقة الأمر، والفارق أن الواقع لم يكن ضاغطاً عليهم بالقدر الكافي لتبيان حقيقة مواقفهم...

رغم أن الأمر قد يبدو صادماً، خاصة حين ترى أشخاصاً من المفترض أنهم صرفوا سنوات من أعمارهم في النضال الوطني، وفي الدفاع عن الفقراء والمنهوبين من السوريين، بغض النظر عن دين أو طائفة أو قومية، وفجأة يتحول هؤلاء إلى منظري انعزال طائفي، طبعاً الانعزال هنا يعني الانعزال بالتحديد عن بقية السوريين، ولكنه في الوقت نفسه انفتاح على «الغرب الحر» وضمناً على «إسرائيل الديمقراطية» ...

بالمقابل، هنالك انعزال من النوع نفسه، ولكن على مقلب آخر، يتغطى هذه المرة بالعداء لـ«إسرائيل»، ويتغطى بـ«الوطنية»، ليخوّن طوائف وقوميات بقضها وقضيضها. وهؤلاء أنفسهم، كانوا قبل أشهر قليلة، يسوغون أي مسعى للعمل ضد نظام الأسد، بما في ذلك عبر التعاون مع الأمريكان و«الإسرائيليين»، وبل وهم اليوم أيضاً يتبرعون بلعب دور أبواق للسلطات، فيبررون أي توجه تتجهه في العلاقات الدولية، وينظرون لأهميته وحكمته وتاريخيته وإلخ...

رغم رداءة ما نراه على السطح، من الطائفيين من هذا الطرف وذاك على حدّ سواء، إلى أنهم بمجموعهم يمثلون خلاصة عملية التطهير التاريخي التي تمر بها البلاد؛ فالأمراض المتراكمة عبر عقود طويلة، تطفو الآن على السطح، ممثلة بالطائفيين من مختلف الأطراف، والذين يتناسبون مع هذه المرحلة البائسة إلى حد بعيد، ولكنهم سرعان ما سيتم لفظهم إلى حيث مكانهم الطبيعي، على هامش التاريخ وعلى هامش المجتمع...

تصريح من حزب الإرادة الشعبية حول مظاهرات الساحل السوري

خرجت ظهر يوم أمس، الثلاثاء 2025/11/25، مظاهرات للأهالي في عدة مدن ونواحي في الساحل السوري، حملت مطالب وشعارات متنوعة، كان بين أبرزها اللامركزية والمطالبة بالمعتقلين وبوقف حالات الخطف والقتل، وتلتها مساءً مظاهرات مضادة في نقاط متعددة أيضاً من الساحل السوري، مع تسجيل حالات قليلة من الاشتباك المباشر. واشتركت المظاهرات والمظاهرات المضادة بترديد هتافات ذات طابع طائفي وتحريضي، ومن الواضح تماماً أن الأمور مرشحة للانزلاق لمزيد من التصعيد، مع استمرار عمليات التحريض الداخلي والخارجي، في حال لم يتم التعامل مع الأمور بشكل جدي ووطني ومسؤول، وبأسرع وقت.

حزب الإرادة الشعبية

إن خروج المظاهرات والمظاهرات المضادة، وترديدها لهتافات طائفية، واستمرار الاستعصاء في ملف السويداء وفي ملف الشمال الشرقي، إضافة إلى استمرار تدهور الأوضاع المعيشية للغالبية الساحقة من السوريين، كل ذلك، يقود إلى الاستنتاجات الضرورية التالية:

أولا: الأزمة السورية ما تزال مستمرة وتتعمق لأن جذورها ما تزال قائمة؛ فالنظام لم يسقط حتى اللحظة، وما جرى هو استبدال سلطة بسلطة، في حين إن النظام بوصفه طريقة توزيع الثروة في البلاد وطريقة إدارتها، ما يزال على حاله.

ثانيا: الطريق الوحيد للخروج الحقيقي والناجز من الأزمة، كان وما يزال الحل السياسي الشامل على أساس المبادئ والأهداف الأساسية المبينة في القرار 2254 والتي أعاد التأكيد عليها القرار 2799 الصادر مؤخراً تحت الفصل السابع. والذي ينبغي أن يتضمن إنشاء جسم حكم انتقالي توافقي غير طائفي وشامل، وصولاً لدستور دائم وانتخابات حرة ونزيهة يقرر فيها السوريون مصيرهم بأنفسهم.

ثالثا: حل مختلف القضايا العالقة والمتراكمة عبر عقود، بما فيها شكل الدولة المطلوب وطبيعة العلاقة بين المركزية واللامركزية، له مكان واحد هو المؤتمر الوطني العام المنشود، الذي يضم كل القوى السياسية والاجتماعية السورية دون استثناء ودون إقصاء.

رابعا: كل يوم تأخير إضافي في التوجه نحو المؤتمر الوطني العام ونحو الحل السياسي الشامل يعني رفع مستوى التدخلات الخارجية في البلاد، وخاصة التدخلات التخريبية التقسيمية «الإسرائيلية»، ويعني رفع مستوى الاستقطاب الطائفي والقومي والديني، ويعني رفع مخاطر تفجير البلاد مجدداً بدوامات العنف والدماء وصولاً إلى التقسيم.

خامسا: تتحمل السلطة القائمة، بصفتها وموقعها القانوني والسياسي، المسؤولية الأولى والأساسية عن كل تأخير في المبادرة نحو الحل السياسي الشامل. وتتحمل أيضا القوى الأخرى المسيطرة على مناطق متعددة في البلاد مسؤولية كل توتير إضافي وانزلاق إضافي باتجاه التفجير... والمشترك بين القوى المتصدرة جميعها هو أنها ما تزال تعول على الخارج لكسب الشرعية وليس على وحدة الداخل السوري، وهذا يشمل الجميع دون استثناء.

أخيرا: فإن محاولة إعادة توليد الثنائيات المدمرة بين «نظام» و«معارضة» وبين «أكثرية» و«أقليات»، لن يخدم إلا أمراء الحروب وأعداء الخارج، وسيسيل مزيداً من الدماء السورية على مختلف المتاريس. الحل الوحيد المنجي هو توحيد الشعب السوري بغض النظر عن الدين أو القومية أو الطائفة، وعلى أساس مصالحه الحقيقية، وفي مقدمتها مصالحه الاقتصادية الاجتماعية، التي تستطيع وحدها توحيد أكثر من 90% من السوريين المفقرين والمنهوبين، والذين ينتمون إلى كل القوميات والأديان والطوائف.

■ حزب الإرادة الشعبية
دمشق 2025/11/26

بيان من «الإرادة الشعبية» حول الاشتباك البطولي في «بيت جن»

اعترف الاحتلال «الإسرائيلي» حتى الآن بإصابة 6 من جنوده وضباطه بينهم حالتان خطيرتان على الأقل، جراء الاشتباكات التي وقعت في بلدة بيت جن في ريف دمشق الجنوبي الغربي جراء توغل قوة صهيونية فجر الجمعة 2025/11/28. وعلى إثر الاشتباك مع أهالي من بيت جن، اضطرت القوة «الإسرائيلية» للانسحاب تاركة وراءها إحدى آلياتها العسكرية، التي عادت لقصفها لاحقاً من الجو، مع حصيلة من الشهداء السوريين تجاوزت 10 شهداء.

هذا الاشتباك ليس الأول من نوعه بعد 12/8، فقد سبقته عدة اشتباكات متفرقة أهمها في قرية كويا في ريف محافظة درعا نهاية آذار الماضي، والذي استشهد بسببه في حينه 7 من أبناء كويا.

إننا في حزب الإرادة الشعبية، وإذ نحيّي بطولة أهلنا في بيت جن الذين وقفوا شامخين ضد المحتل وضد محاولاته إذلال السوريين، فإننا نرى أن هذا الاشتباك هو تأكيد جديد على أن خيار الشعب السوري كان وما يزال واضحا لا لبس فيه؛ فلا خضوع ولا استسلام للعدو المحتل، وأيا تكن ضرورات الأنظمة، فإن خيارات الشعوب تبقى ثابتة وواضحة في الدفاع عن أرضها وكرامتها.

كما نرى أن هذا الاشتباك مؤشر هام على أن محاولة تعميم ثقافة الهزيمة والاستسلام، محكومة بالفشل، وأن عنجهية الصهيوني وحلفائه لن تنطلي على السوريين ولن تفتّ في عزيمتهم على استرجاع حقوقهم كاملة غير منقوصة.

إن الوسيلة الأنجع والأمضى في وضع حد لتغول الصهيوني وتخريبه، كانت وما تزال توحيد السوريين، كل السوريين، بغض النظر عن دين أو طائفة أو قومية، وعبر حل سياسي شامل يشتركون من خلاله في صياغة مستقبلهم بأنفسهم، ويحيّدون عبره الصراعات الثانوية فيما بينهم، ويغلقون عبره الثغرات التي يتسرب منه العدو الخارجي، لأن نقطة استناد العدو الأولى والأساسية، ليست قوته العسكرية بقدر ما هي التناقضات الداخلية التي يسعى لتفعيلها وتعظيمها وتفجيرها...

■ حزب الإرادة الشعبية
دمشق 2025/11/28

تصريح صحفي من المكتب الإعلامي لحزب الإرادة الشعبية

لقي التصريح الذي أصدره حزب الإرادة الشعبية بخصوص المظاهرات في الساحل السوري يوم الأربعاء 2025/11/26 قبولاً واسعاً ضمن الأوساط الوطنية السورية، وكان القبول عابراً لخطوط الفصل الوهمية ذات الأسس الطائفية، الأمر الذي أثار حفيظة أطراف تستثمر في المنحى الطائفي وتحاول تكرار تقسيم السوريين على متاريس حرب أهلية فيما بينهم خدمة لمصالحها الضيقة.

ولذلك جرى ترويج بيان مزور منسوب للحزب، وربما يجري ترويج غيره في المستقبل.

إننا في المكتب الإعلامي لحزب الإرادة الشعبية، نهيب بإخوتنا السوريين أن يتوخوا الحذر في التعامل مع ما يتم نشره، ونؤكد أن التصريحات والمنشورات الرسمية للحزب توجد على معرفاته الرسمية، وبالدرجة الاولى على موقع قاسيون الإلكتروني kassioun.org

■ المكتب الإعلامي لحزب الإرادة الشعبية
2025/11/28

عندما يجتمع الاحتكار والتبرير

Syriatel تُرهق الناس... ووزارة الاتصالات تصمت لتشرعن الاستغلال

ما قاله رئيس مجلس إدارة Syriatel أحمد يحيى مقسومة، لـCNBC عربية بتاريخ 27 تشرين الثاني، على هامش مؤتمر MWC الدوحة 2025 ليس مجرد تصريح عابر... بل هو صفعة على وجه كل مشترك في هذا البلد.

أن يقول إن «الأسعار لم ترتفع... فقط ألغينا العروض» هذا ليس توضيحاً... هذا تلاعب لغوي، وتبرير فج لسياسات تهدف إلى تحميل المواطن كلفة سوء الإدارة وتردّي البنية التحتية، وكل ذلك بغطاء رسمي «أخذ شكل توضيح» يصدر عن وزارة الاتصالات التي يفترض أن تحمي الناس لا أن تتركهم في فم الاحتكار.

إلغاء العروض يعني رفع أسعار فعلي... ولا أحد سيقنع الناس بغير ذلك

كل سوري يعرف الحقيقة الآتية:
كانت هناك عروض وباقات اقتصادية... واختفت.
وكانت هناك أسعار يمكن احتمالها نسبياً... واختفت.
وبدل أن يعترف المسؤول بأن الشركة رفعت الأسعار، يقرر أن «يتذاكى» على الناس بالعبارة أعلاه.
يا سيدي... هذا اسمه رفع أسعار مهما حاولتم تجميله.
والمصيبة؟
أن وزارة الاتصالات تسمع هذا الكلام... وتصمت.
بل وتمنح الشركات الضوء الأخضر للمضي في هذه السياسات وكأن المواطن مجرد رقم في دفتركم.

أين الوزارة؟ ولماذا تتصرّف كأنها جهة تسويقية للشركات؟

وزارة الاتصالات تتحمل اليوم مسؤولية مباشرة في خلق بيئة احتكارية خانقة، حيث لا يوجد منافسة حقيقية، ولا يوجد بديل، ولا يوجد سقف تسعيري يحمي الناس.
الوزارة هي من صادقت على «إعادة هيكلة» الباقات.
الوزارة هي من سمح للشركات بإلغاء الباقات الاقتصادية دون دراسة الأثر الاجتماعي.
الوزارة هي من تقف متفرّجة بينما يجبر المشتركون على التحول إلى مسبق الدفع بأسلوب أقرب إلى الإذعان.
في بلدان العالم، وزارات الاتصالات تُغرّم الشركات عند رفع الأسعار دون مبرر.
أما عندنا؟
فالوزارة تتحول إلى مظلة حماية للشركات بدل أن تكون مظلة حماية للمواطن.
إنه تحالف صامت بين السلطة والاحتكار، يدفع ثمنه الشعب وحده.

الباقات ليست «خيارات...» بل شريان حياة

الطالب، الموظف، المهني، الطبيب... لا أحد يستطيع اليوم أن يعمل دون اتصال.
والشركة تعرف ذلك جيداً... وتستغله جيداً.
إلغاء الباقات الاقتصادية وزيادة الأسعار هو قطع شريان حياة عن ملايين الناس.
وعندما يقف رئيس مجلس إدارة الشركة ليتحدث ببرود أعصاب عن «إلغاء 3G و«خطط التطوير»، يفعل ذلك بينما السوري الذي يتقاضى 800 ألف ليرة يجب أن يدفع أكثر من 200 ألف ليرة ليحصل على باقة إنترنت بالكاد تكفي أسبوعاً.
هل هذه شركة تخدم البلد؟
أم شركة «تحلب» ما تبقى من قدرات الناس المنهكة؟

الضغط على المشتركين للتحول إلى مسبق الدفع... إذعان بالإكراه

أجبرت Syriatel آلاف المشتركين بشكل غير مباشر على الانتقال إلى مسبق الدفع عبر:
التضييق على خدمات اللاحق الدفع.
رفع رسومه.
تقليص مزاياه.
إصدار تعليمات مبهمة تضر بالمشترك.
هذا ليس «تنظيم سوق»!
هذا إكراه مالي، يحدث فقط في سوق محتكر لا يخاف من فقدان المشترك... لأنه يعرف أنه لن يجد بديلاً.
والوزارة؟ شريكة بالصمت.

التطوير الحقيقي لا يكون على حساب الفقراء

تطوير الشبكة لا يبرر سحق جيوب المشتركين. والانتقال إلى 4G لا يبرر إلغاء الباقات الميسّرة.
وحديث الاستثمارات «لإعادة الوضع كما كان قبل الحرب» هو اعتراف غير مباشر بأن الشركة تطلب من المواطن تمويل ما كان يجب أن يكون تكلفة تشغيلية من أرباحها لا من جيب الفقير.
وعندما تلمّح الشركة على لسان رئيس مجلس ادارتها إلى «إمكانية بيع حصص لشركات عالمية أو خليجية»، نشعر فجأة أن المواطن لم يعد مشتركاً... بل أصبح مجرد مورد دخل يعرض على طاولة المستثمرين.

الشركة تستغل... والوزارة تشرعن... والمواطن يدفع الثمن

التصريح الأخير لمقسومة ليس مجرد كلام غير موفق، بل هو وثيقة إدانة تظهر بوضوح طريقة تفكير الشركة:
تبرير بدل الاعتراف.
مناورة بدل الشفافية.
ضغط بدل الخدمة.
احتكار بدل المنافسة.
أما وزارة الاتصالات، فصمتها ليس بريئاً.
إنه صمت يفهم منه: افعلوا ما تشاؤون... والمواطن سيتحمل.
لكن الحقيقة واضحة، فسياسة الاتصالات اليوم في سورية تحمّل المواطن ما لا يحتمله، وتمنح الشركات ما لا تستحقه.
وما دام الاحتكار محمياً... سيبقى السوري يدفع أكثر، ويحصل على أقل، ويطلب منه فوق كل ذلك أن يصفّق أيضاً!

قطاع سيادي آن للدولة أن تستعيد ملكيته

إن قطاع الاتصالات الخليوية ليس تجارة خاصة ولا مساحة للنفوذ الاحتكاري، بل هو قطاع سيادي يمس الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، كما يمس الأمن الوطني، ولا يمكن أن يترك رهينة بيد الشركات. وقد آن للدولة أن تستعيد ملكيته كاملة، وتفرض سيادتها الحقيقية عليه، بما يضمن حق الناس لا أرباح القلة.

عمال نفط الرميلان يطالبون صرف رواتبهم

منذ سقوط السلطة السابقة قبل عام وحتى كتابة هذه السطور، لم يتقاضَ المئات من عمال والموظفين ومتقاعدي حقول نفط الرميلان في محافظة الحسكة رواتبهم التي تراكمت لمدة عام كامل!

■ مراسل قاسيون

أجور عام كامل

رغم وصول رواتب العديد من فئات العاملين من دمشق بطرق مختلفة، مثل شركة الهرم وشام كاش أو عن طريق مكاتب ودوائر أخرى، لم تصرف رواتب عمال نفط الرميلان حتى الآن.
وقال العاملون في حقول الرميلان لمراسل قاسيون: إن رواتبهم كانت تأتي باليد، وانقطعت منذ سقوط السلطة. أما عن سبب التأخر فهي صعوبة إيصال هذه الرواتب باليد، كما قال القائمون على الأمور في الحقول.
ويقول آخرون إن إجراءات صرف الرواتب تعطلت منذ السقوط.
ففي ماذا تفكر الإدارات القائمة على صرف الرواتب وطريقة توزيعها؟
فإذا استطاعت صرف رواتب العديد من فئات العاملين بطرق مختلفة، لماذا لم يجرِ إيجاد طريقة لصرف هذه الرواتب حتى هذه اللحظة؟
هل يقصدون تجويع مئات العمال والمتقاعدين، ومن ورائهم أسرهم، في ظل الأوضاع المعيشية الكارثية التي تشهدها البلاد؟
يناشد عمال النفط في حقول الرميلان نقابة عمال النفط في الحسكة واتحاد عمال محافظة الحسكة والاتحاد العام لنقابات العمال في سورية ووسائل الإعلام لإيصال صوتهم وشكواهم العاجلة إلى الإدارات المعنية في وزارة النفط في العاصمة دمشق، ويطالبون صرف رواتبهم عن عام كامل اليوم قبل الغد لأنهم بأمس الحاجة إلى هذه الرواتب رغم هزالة الراتب أصلاً، والتدخل العاجل لإنصاف مئات العاملين الذين يواصلون عملهم في الحقول حتى هذه اللحظة رغم غياب الأجور وتدهور الظروف المعيشية.
فاستمرار هذا الوضع فيه انتهاك لحقوق العمال والمتقاعدين وفقاً لقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية.

عمال بلا رواتب

في السياق نفسه، لم يتقاضَ عمال بلدية القامشلي رواتبهم منذ ستة أشهر، وحالهم مثل حال المتقاعدين وعمال النفط في الرميلان الذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ سنة. فبأي حق يجري تأخير رواتب العمال ورمي أسرهم في الأزمات المعيشية المختلفة وارتفاعات الأسعار المتتالية.
وقد علم مراسل قاسيون أن الكثير من عمال بلدية القامشلي، وبعد أن فقدوا الأمل في وصول رواتبهم، صاروا يفترشون الأرصفة لبيع الخضار والأعمال المشابهة الأخرى.

فهل سيجري إنصاف العمال والمتقاعدين في حقول الرميلان؟
وهل ستصرف الوزارة رواتبهم قريباً؟
برسم وزارات «الطاقة والإدارة المحلية»، والحكومة ككل.

«القرض الحسن» اسم جذاب بجوهر قديم لم يلامس الواقع يوماً!

أعلنت وزارة الزراعة بتاريخ 2025/11/16 عن إطلاق مشروع «القرض الحسن» لدعم مزارعي القمح، خطوة وصفت بالإيجابية على المستوى الرسمي تحت عنوان: النهوض بالإنتاج الزراعي ودعم الأمن الغذائي دون فوائد على الفلاح.

■ رهف ونوس

لكن خلف هذا العنوان البرّاق والتداعيات التي تتحدث عن الجهود الحكومية الحثيثة لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وإنقاذ محصول استراتيجي تدهور الموسم الفائت، يختبئ واقع قاس لدعم محدود وشروط تعجيزية إلى بيروقراطية خانقة، ما يجعل منه شكلاً لإعادة إنتاج السياسات القديمة لتكريس انسحاب الدولة من فكرة «الدعم الحكومي» للزراعة وغيرها من القطاعات.

والنتيجة، فلاح مفقر يترك لمصيره تحت رحمة حيتان الأسواق وتجار القطاع الخاص وسماسرته!

عينيٌّ ومحدود

أوضح وزير الزراعة، المهندس «أمجد بدر» أن المشروع يقوم على منح المزارعين قرضاً عينيا بلا فوائد، يشمل كميات البذار والأسمدة الفوسفاتية والآزوتية اللازمة، وذلك من خلال توفير التمويل الميّسر للمزارعين وتأمين مستلزمات الإنتاج الأساسية، لكن ماذا عن تجاهلها باقي المستلزمات كالمازوت، المبيدات وتكاليف الري وأجور النقل، أهذه لا تدخل ضمن قائمة مستلزمات الإنتاج الأساسية حسب الرؤية الوزارية الضبابية؟!

فتجزئة الدعم هنا تعني استمرار معاناة الفلاح في مواجهة عواصف الأسعار الهوجاء تماشيا مع سياسة تحرير السوق دون حسيب أو رقيب وفق معادلة التسعير بالدولار لضمان مضاعفة أرباح كبار التجار والموردين.

وبذلك يمكن اعتبار أن هذا «القرض الحسن» قد سُخر لضمان أرباح التاجر لا الفلاح!

شروط إقصاء!

على المزارعين الراغبين بالاستفادة من «القرض الحسن»، تقديم وثيقة ملكية تثبت حيازة الأرض وصلاحيتها للزراعة وهي وثيقة التنظيم الزراعي، وفي حال تعذر توفرها يُقبل بدلاً عنها «الكشف الحسي» الصادر عن مديرية الزراعة مع كفيلين بملاءة مالية مقبولة أو كفالة عقارية، كما يُلزم المزارع بتوقيع عقد قرض عيني يتعهد فيه بصحة المعلومات المقدمة والتعاون مع لجان الكشف والمتابعة.

يبدو أن الوزارة منفصلة عن الواقع وعن المشكلات التي ستواجه الفلاح مع بطء إجراءات الترخيص الزراعي لشرط بيان المساحة وإخراج القيد العقاري وغيره، الأمر الذي يستنزف وقتاً طويلاً لا يتناسب مع ضيق موسم بدء الزراعة، بالإضافة إلى التعامل الفردي مع الوحدات الإرشادية بدلاً من الجمعيات التعاونية كجهات جامعة وممثلة للفلاحين، ما يضاعف العمل الورقي ويؤخر الإجراءات.

ناهيك عن تأخر الإعلان عن بدء التسجيل على القرض، مما أثر على الموسم الزراعي الشتوي، وضيق الفترة الزمنية المخصصة للتسجيل المحددة بـ«10 أيام»، كما صعوبة الحصول على الكفلاء كضمانة أساسية في ظل غياب البدائل الأكثر مرونة، وعدم اعتماد محصول القمح كضمانة للحصول على القرض «الحسن»، كل هذه المعيقات بدّدت قدرة عدد كبير من الفلاحين على الاستفادة منه.

حصره بالأرضي المروية

أما الشرط الذي فجر غضب الفلاحين فهو حصر القرض بالأراضي المروية دون شمول البعلية منها، والتي تشكل جزءاً أساسيا من الإنتاج على المستوى الوطني، ما يجعل القرض غير كاف لتغطية الاحتياجات الحقيقية مع فروقات أسعار مستلزمات الإنتاج.

لا شك أنها مساع وزارية جادة «متعوب على دراستها» لتشجيع الفلاح، الذي بات يصرخ قائلاً: «اترك أرضي بوراً ومرعى للأغنام ولا أستمر بالخسارة!»

تغيير شكلي لا جوهري

رغم أن القرض بلا فوائد لكنه لا يختلف عن سابقه سوى في التسمية، مع غياب الدعم الفعلي، الذي من المفترض أن يشمل جميع مستلزمات العملية الزراعية، وعلية يكون مجرد حملة دعائية للحكومة الجديدة، علما أن هذه الخطوة اقتصرت على محصول القمح دون غيره من المحاصيل الاستراتيجية وكأنها أقل أهمية، ما يكرس سياسة التخلي الكامل للدولة عن دعمها للإنتاج الزراعي ككل.

سياسات كانت وما زالت تنهش جسد الأمن الغذائي وتهدد الصناعات الزراعية التي تعتمد هذه المحاصيل كمادة أولية وتضع الاقتصاد الوطني على المحك لمواجهة أزمات مضاعفة، لتزداد معاناة الفلاح مع ضعف الإنتاج وليسلب ارتفاع الأسعار جيب المستهلك المفقر، فيما تتراجع قدرة البلاد على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

الحاجة إلى نتائج لا شعارات

ما يريده الفلاح والمستهلك، إعادة الدعم لكل مستلزمات الإنتاج لضمان محاصيل وفيرة تصل إلى حد الاكتفاء والتصدير، كما تدعي الوزارة في جهودها، وبنوعية جيدة وأسعار عادلة، فآلية الإقراض الحالية «العينية والمحدودة والمجتزأة» تتطلب إعادة النظر الكلي بها، وخاصة من خلال اعتماد إجراءات أكثر واقعية تتناسب مع ظروف الفلاحين، مع صيغ ضمانات مرنة تشمل الضمانات الجماعية عبر الجمعيات التعاونية وتبسيط الوثائق المطلوبة، على أن تكون معممة لتشمل كل الإنتاج الزراعي، وخاصة المحاصيل الاستراتيجية، بما يضمن نجاح العملية الزراعية واستدامة الإنتاج الزراعي ودعم الأمن الغذائي الوطني.

وإلا سيبقى هذا القرض «الحسن» مجرد إعلان سياسي لا يترجم لنتائج ملموسة، وعنوان جديد لإنهاء دور الدولة في دعم الزراعة التي تعد ركيزة أساسية ليس للغذاء فقط، بل للاقتصاد بأكمله.

فمتى تنتهي السياسات المجحفة التي يدفع ثمنها المفقرون وحدهم؟!

حين يتحول القرار الحكومي إلى أداة خنق للفلاح واغتيال للأمن الغذائي!

في 27 تشرين الثاني 2025، خرجت وزارة الزراعة بقرار تسعير بذار القمح بـ 500 دولار للطن. قرار يوحي بأنه «تنظيمي»، لكنه في جوهره طعنة جديدة في ظهر الفلاح، وكأن الوزارة تقول له بكل وضوح: لا تزرع... وارفع يدك عن القمح!

ولأن الأرقام لا تكذب، فلنذهب مباشرة إلى الواقع الذي تحاول الوزارة تجاهله:

طن البذار الواحد يكفي لزراعة 33 دونما، أي إن تكلفة البذار للدونم الواحد تبلغ نحو 15 دولارا. قد يبدو هذا الرقم بسيطا، لولا أن كل ما حوله ينفجر من الغلاء.

فالفلاح يدفع للدونم الواحد نحو 10 دولارات للفلاحة، وقرابة 9 دولارات لأجور البذار، وما لا يقل عن 40 دولارا ثمن أسمدة. أي إن الدونم قبل أن يُسقى، وقبل أن يُرش، وقبل أن يُعشب، وقبل أي كارثة طبيعية أو قلة أمطار، يكلف الفلاح ما يقارب 75 دولارا بالحد الأدنى.

هذا الرقم مجرد «الحد الأدنى الورقي»، بينما الفلاحون يؤكدون أن التكلفة الواقعية– مع السقاية والمبيدات والعلاجات والتعشيب والصيانة– تتراوح بين 90 و100 دولارا للدونم الواحد، وقد ترتفع بسهولة مع أي طارئ بسيط. أي إن الدونم يدخل الموسم وهو محمّل بأعباء لا تنتهي، بينما الوزارة تتعامل معه وكأنه مشروع ربحي مضمون!

والآن إلى الكارثة الكبرى... العائد.

إذا كان الموسم جيدا– ولنقل جيدا فقط– بمتوسط 400 كغ للدونم، فهذا يعني أن عائد الدونم هو 160 دولارا فقط، لأن الوزارة تستلم القمح بـ 400 دولار للطن؛ أي أقل من سعر البذار نفسه، وأقل من المنطق الزراعي، وأقل حتى من الحد الأدنى لكرامة المزارع.

عندما تُطرح هذه الأرقام على الميزان، يتضح أن الفلاح يربح بالكاد 60 إلى 70 دولارا للدونم في أفضل الأحوال، وقبل احتساب المبيدات والسقاية والتعشيب، وقبل احتساب أي طارئ، وقبل حساب تعبه وتكاليف معيشته مع أسرته خلال مدة الموسم الممتدة إلى 6 أشهر، وقبل أن يضطر لانتظار ثلاثة أشهر في طوابير المصرف الزراعي للحصول على جزء من أبسط حقوقه.

أي ربح هذا؟ وأي اقتصاد؟

إنه ربح كاذب، أشبه بصفعة على وجه كل من يتمسّك بالأرض.

فلاح قالها بوضوح موجع: «بهالتسعيرة وزارة الزراعة عم تقلنا: لا تزرعوا قمح».

وهذا ليس كلاما عابرا، بل صرخة من قلب الأرض.

من غير المقبول– لا وطنيا ولا اقتصاديا ولا أخلاقيا– أن تستلم الدولة محاصيل الفلاحين بأسعار هزيلة، ثم تعود لتبيعهم البذار وكأنها تمنّ عليهم بصدقة. الفلاح ليس شحاذا عند أبواب الوزارة. الفلاح هو عمود الأمن الغذائي، ورأس مال هذا البلد الزراعي، وركن لا يجوز العبث به.

السياسة الزراعية الحالية ليست فاشلة فقط؛ إنها مُهينة، مُحبطة، وطاردة للفلاح.

والنتيجة الطبيعية واضحة... المساحات المزروعة بالقمح ستنخفض بشكل مخيف هذا العام.

كيف لا؟ فالموسم الماضي كان ضعيفا والفلاح لم يسترد حتى تكلفة إنتاجه.

والآن تأتي الوزارة لتكمل عليه بتسعيرة تجعل زراعة القمح مخاطرة خاسرة قبل أن تبدأ.

إن القمح ليس محصولا عاديا. إنه محصول استراتيجي، مرتبط بالأمن الغذائي بشكل مباشر. اللعب بأسعاره هو لعب بسلامة البلد، واستسهال لانهيار أهم ركائز الاقتصاد الوطني.

فعندما يُترك الفلاح وحده، فإن البلد كله يبقى بلا سند.

وحين يُضحّى بمحصول استراتيجي مثل القمح بهذه الطريقة، فإننا لا نخسر موسما... بل نخسر جزءاً من مستقبلنا.

الوزارة مطالبة بمراجعة سياستها، والاعتراف بأن ما تفعله ليس ابتلاعا للدعم فقط، بل اغتيالا للقطاع الزراعي.

وإن لم تفعل، فلتكن صريحة وتعلنها... السوق الحر التنافسي وحده هو الكافي... لا نريد قمحا... ولا نريد فلاحين... ولا نريد أمنا غذائيا!

قطاع الدواجن على حافة الانهيار... والسياسات تُكرر المُكرَر

تتردد على الألسنة الحكومية والمسؤولين عبارات تؤكد أهمية حماية الإنتاج المحلي ودعمه، إلا أن الواقع غالباً ما يكشف عن ممارسات وسياسات تَفضي في نهاية المطاف إلى تدمير وإنهاء أي فرصة للنهوض بالمنتج المحلي.

■ فرح شرف

وعند اعتراض المنتجين أو الصناعيين وحتى المواطنين على أيّ من تلك السياسات، يكون الجواب دائما مزيدا من تحرير الأسواق، فالحل، حسب ما وصفه المستشار السابق لوزير الاقتصاد والصناعة مازن ديروان، لا يكون بمنع الاستيراد أو فرض قيود على السوق.

سياسات متناقضة

بدا قرار الوزارة في منتصف آب الماضي بإيقاف استيراد اللحوم المجمدة تنظيميا ويهدف إلى حماية الإنتاج المحلي وضمان سلامة المستهلك، إلا أنها عادت في 23 من أيلول وعدلت القرار مما أتاح لمصانع اللحوم استيراد دجاج التسمين المجمد، بحجة دعم الصناعات الغذائية.

هذا القرار الذي يخدم معامل المرتديلا، والذي يبدو في ظاهره آلية لضبط الأسعار أو سد فجوة في الإنتاج، يقوض في جوهره المنتج المحلي ويدفعه نحو التراجع. كما يتفاقم الوضع سوءا مع غياب الرقابة، خاصة في ظل استمرار السياسات الانتقائية. حيث تقوم العديد من المصانع باستغلال هذا «الاستثناء» وتبيع الدجاج للمطاعم محققة أرباحا هائلة على حساب المربين المحليين الذين يتكبدون في المقابل خسائر فادحة.

ارتفاع تكاليف الإنتاج

يواجه المربون تكلفة إنتاج عالية، تصل إلى 1,71 دولارا للكيلوغرام الواحد، تتضافر في تضخيمها عدة عوامل؛ في مقدمتها سعر طن العلف الذي يبلغ 550 دولارا، ويمتد ليشمل أسعار الطاقة، فيصل سعر برميل المازوت إلى 180 دولارا، ومن المرجح أن ترتفع هذه التكلفة في فصل الشتاء، بالإضافة إلى تكاليف الرعاية الصحية والوقائية، حيث يحتاج الصوص الواحد 0,27 دولارا.

في المقابل، يلحظ المستهلك انخفاضا في أسعار الدجاج، يزيد من قدرته الشرائية ويحسن فرص حصوله على مصادر غذاء أساسية، حيث اضطر المنتجون إلى البيع بأسعار منخفضة، فسجّل سعر الكيلو المقطع للمستهلك انخفاضا بنحو 8 آلاف ليرة.

إلا أن هذا الوضع الذي يفصّل تدفق السلع المستوردة على حساب دعم الإنتاج المحلي، خلق حلقة مفرغة من عدم الاستقرار، فبينما يفرح المواطن قليلا بانخفاض سعر سلعة ما، قد يجد نفسه غدا أمام نقص في المعروض أو ارتفاع جنوني للأسعار نتيجة لخروج المربين من السوق بسبب الخسائر المتتالية.

الدور المشتت للدولة

يمثل قطاع الدواجن مرآة تعكس التناقضات العميقة للسياسات الاقتصادية، فتحت غطاء دعم الصناعات الغذائية، يسحَب البساط من تحت صغار المنتجين، ويقدَّم السوق لقلة تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي كبير يسمح لها بالتحكم في سلاسل الإمداد.

ما يعكس أزمة الرؤية الاقتصادية، من غياب الشفافية والرقابة، وانعدام المشاركة الفعالة مع الجهات المتأثرة، حيث تصبح السياسات، حتى وإن كانت نصوصها سليمة، مجرد حبر على ورق، ويتحول القطاع بالتالي إلى ساحة البقاء فيها للأقوى أو الأكثر قدرة على المناورة.

إعادة هيكلة

تحول الحديث اليوم من سبل تطوير القطاع، إلى إنقاذه من الانهيار الشامل، حيث لا يكمن الحل في إغلاق السوق أمام الاستيراد أو الانفتاح غير المنضبط. بل لا بد من إعادة تنظيم علاقة الدولة بالقطاع على أسس واضحة، تتمثل في فرض رقابة صارمة، من القاعدة إلى القمة، وعلى مراحل الإنتاج والتصنيع كافة. ويتضمن ذلك لجانا رقابية تضم ممثلين عن المربين أنفسهم، ما يضمن تمثيلا أوسع للقطاع ويسمح لهم بالمساهمة في صياغة وتطبيق المعايير.

وضبط عمليات الاستيراد التي ما زالت تفتقر إلى الشفافية، وربطها بخطة تنمية حقيقية، يحدَد عبرها مخصصات محددة للمصانع. بالإضافة إلى تقديم دعم مباشر للطاقة ومدخلات الإنتاج.

يتطلب إنقاذ القطاع إعادة نظر جذرية في النموذج الاقتصادي والسياسي القائم، ما يعني بالضرورة أيضا ربط السياسات الزراعية والصناعية بالسياسات الاجتماعية، لما يشكله قطاع الدواجن من شبكة أمان اجتماعي، يعمل فيها ما يزيد عن مليون سوري بشكل مباشر وغير مباشر، باتوا اليوم مهددين بخسارة مصدر رزقهم الوحيد.

زراعة القطن... النداء الأخير قبل الانهيار الكامل!

لم يعد الحديث عن العوامل الموسمية أو المناخية كافياً أو مقنعاً لمزارعي القطن، بل بات القطاع اليوم أمام جملة من التحديات الاقتصادية والإدارية التي تهدد استدامة زراعة ذهب سورية الأبيض، والذي كان يشكّل نحو 30% من مجمل الصادرات في عام 2011.

■ سارة جمال

فمن 175 ألف هكتار عام 2011، لم ينفذ من مخطط زراعة القطن هذا العام سوى 33 ألف هكتار، وتراجع الإنتاج من 717 ألف طن إلى حدود 100 ألف طن هذا العام، بحسب «توقعات» مديرية الاقتصاد الزراعي.

اختلال بين التكلفة والعائد

تشير التقديرات بحسب بعض المزارعين إلى أن زراعة الدونم الواحد من القطن تكلف ما يقارب 285 دولارا، فيما لا يتجاوز الإنتاج 600 كيلوغرام. وتُعزى هذه الزيادة في التكلفة إلى الارتفاع المتواصل في أسعار المدخلات الزراعية «البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية»، بالإضافة إلى النقص الشديد في توزيع المحروقات، وارتفاع أجور العمالة الزراعية.

فيما يشهد سعر بيع المحصول انخفاضا كارثيا، حيث قدر بـ 60 سنتا للكيلوغرام الواحد، بينما التكلفة تقدر بحدود 90 سنتا للكيلوغرام، والسعر المجدي اقتصاديا يجب أن يغطي التكلفة مع هامش ربح مشجع للمزارعين.

فالسعر المقدر يُفقد المزارع أي أمل في تغطية التكاليف الأساسية، ناهيك عن تحقيق أي هامش ربح، ما يجعله في حلقة مفرغة من الديون والخسائر المتتالية.

فشل مؤسسي وأزمة سيولة خانقة

لم تضع وزارة الزراعة حتى الآن تسعيرة للقطن، إلا أن مدير الاقتصاد الزراعي في الوزارة، الدكتور سعيد إبراهيم، أوضح أن الوزارة قدّرت سعر الطن الواحد لهذا الموسم بحدود 7 ملايين ليرة «نحو 600 دولار»، وهو السعر نفسه الذي حددته مناطق «الإدارة الذاتية» في الشمال الشرقي.

هذا التشابه في التسعير قد يشير إما إلى عجز جميع الأطراف عن تقديم حل حقيقي، أو وجود تواطؤ غير معلن بين القوى المؤثرة في السوق.

الواقع يقول إن أكثر من 90% من المحصول بقي مكدسا، ما دفع بعدد من المزارعين إلى الرضوخ للأمر الواقع الذي تفرضه شبكات الاستغلال والاحتكار، وبيع محصولهم بأسعار بخسة لقلة من السماسرة والمتحكمين بالأسواق، متكبدين خسائر كبيرة.

وتقع هذه الخسارة على مزارع يعاني أساسا من ديون متراكمة للصيدليات الزراعية والعمال وأصحاب الأراضي، بعشرات الآلاف من الدولارات، لتتراكم الديون مع خسارة الموسم الحالي، من دون أي مورد لسدادها، ما يخلق ضغوطا اجتماعية واقتصادية هائلة.

بين الحلول واستمرارية الخسارة

ساهم تأخر التسعير في معاناة المزارعين، وذلك لأهميته قبل بدء موسم الحصاد في دعم المنتجين واستقرار الإنتاج وضمان الاستمرارية ومنع التلاعب والاحتكار.

فالأزمة ليست مجرد خسارة مالية موسمية، بل هي ضربة قاضية لقطاع زراعي حيوي واستراتيجي، يشمل تأثيرها قطاعات أخرى، بالأخص الصناعية كالغزل والنسيج. فاستمرار الخسائر يعني عزوف المزارعين عن العمل والتخلي عن الزراعة، حيث سيدفع بهم العجز عن سداد الديون إلى براثن الفقر، وستزداد موجات النزوح وحتى الهجرة خارج البلاد.

التدخل الحكومي المفترض اليوم يجب ألّا يقتصر على شراء المحصول فقط، بل لا بد أن يشمل وضع آلية تسعير عادلة ومستقرة وبرنامج دعم للمدخلات الزراعية، وتعزيز الشراكة مع اتحاد الفلاحين والجمعيات الفلاحية، بالإضافة إلى معالجة أزمة الديون، وتقديم الدعم الفني لزيادة إنتاجية الدونم، مما يخفض متوسط التكلفة. والأهم هو محاربة الاحتكار وخفض رسوم النقل والمعابر التي تضاعف تكلفة التسويق.

التحول إلى الطاقة الشمسية... بين رفاهية الإلزام والرقابة المفقودة

انتشرت منظوماتِ الطاقة الشمسية في سورية بشكل كثيف بعد عام 2021، وعزز انتشارها شحّ المحروقات وانقطاعُ التيار الكهربائي لساعات طويلة وحتى لأيام في بعض المناطق.

■ سلمى صلاح

أما اليوم فتشهد السوق طفرة سريعة، في ظل فراغ تنظيمي وتشريعي، مدفوعة بواقع قطاع الطاقة المتردي، والذي يدفع بدوره المواطنين للبحث عن بدائل لتأمين احتياجاتهم، وقد أصبحت هذه المنظومات خياراً لا مفر منه للعديد من الأسر والمؤسسات، خاصة بعد الارتفاع الهائل في تسعيرة الكهرباء.

تشتت المسؤوليات

يعد المركز الوطني لبحوث الطاقة الجهة الفنية المفترضة، والمسؤولة عن إجراء الاختبارات ووضع المواصفات لمنع إغراق السوق بمنتجات رديئة، لكن ما زال المركز، بحسب تعبير مديره الدكتور يوسف حسون «في طور ترتيب البيت وتحديد الواجبات ورسم الاستراتيجيات». ما يشير إلى عجزه عن القيام بدوره الفعلي على الأرض، رغم مرور عام كامل على سقوط السلطة السابقة.

ويرى حسون أن عملية مراقبة المستوردات تتطلب تنسيقاً مع هيئة المنافذ البحرية والبرية، وهو تنسيق شبه معدوم حتى اللحظة.

فيما صرّحت هيئة المنافذ على لسان مدير العلاقات العامة مازن علوش عن نيّتها «إدراج قوائم مواصفات قياسية» وهو إجراء لم يتم تنفيذه بعد. ولم ينسَ علوش طبعاً أن يؤكد على مبدأ «السوق المفتوحة»، الذي يسمح باستيراد كل شيء على ما يبدو، حتى المستعمل والرديء!

ولم تتوانَ الهيئة عن إحالة مسؤولية الرقابة على الأسواق الداخلية إلى وزارة الاقتصاد، مما يفتح الباب بين الجهات الثلاث للتهرب من المسؤولية. وقد خلق هذا الوضع حالة من «اللا رقابة المنظمة»، حيث لا توجد جهة تتحمل المسؤولية وتفعّل آليات رقابية حقيقية.

المستهلك... الطرف الأضعف

رغم ما أفرزه غياب الأطر التنظيمية الواضحة لقطاع تجهيزات الطاقة البديلة من عواقب وخيمة ومباشرة تطال المستهلك بشكل أساسي، والذي وجد نفسه في مواجهة تحديات عدة، إلا أن قرار رفع تسعيرة الكهرباء شكّل صدمة أجبرت المواطنين على تغيير سلوكهم وخياراتهم بشكل جذري.

ونتيجة غياب البدائل الآمنة والمضمونة، شكل الانتقال إلى الطاقة عبئاً إضافياً على المواطن، وفرصة للاستغلال في سوق غير منظم. حيث أغرق السوق بمنتجات غير معروفة المصدر والجودة، وبأسعار متضاربة لا تخضع لأي معيار منطقي.

كما أصبحت منظومات السخانات الشمسية للمياه، لتخفيف الاعتماد على «السخانات» التقليدية التي تستجرّ كميات كبيرة من الكهرباء، خياراً للأسر الميسورة نسبياً فقط، حيث تتراوح الكلفة للمنظومة بين 275 إلى 525 دولاراً، حسب سعة الخزان ونوعية المواسير والمستوى الطابقي، ما يعني أنها حكر على من يملكون القدرة المالية، بينما يظل الفقراء رهائن لفاتورة الكهرباء والمازوت المرتفعة.

مخاطر عديدة

يضطر المستهلك بسبب غياب المعايير الموحدة للأسعار والجودة لدفع مبالغ طائلة لقاء منتجات قد تكون رديئة أو غير مناسبة لاحتياجاته. ففي سورية حيث الحد الأدنى للأجور لا يتجاوز 63 دولاراً، يعد شراء منظومة شمسية استثماراً هائلاً، يمثل مدخرات سنوات عدة، أو حتى قروضاً تثقل كاهل الأسر.

يفتح هذا الوضع الباب واسعاً أمام جشع بعض التجار والمتحكمين بسوق الطاقة، والذين يستغلون حاجة الناس لبيع منتجات بأسعار مرتفعة من دون تقديم ضمانات حقيقية على الجودة أو الأداء.

وتمتد هذه المخاطر بسبب غياب الرقابة على سلامة وحياة المواطنين، فقد سُجلت بالفعل حوادث مؤسفة شملت إصابات وحرائق ناتجة عن بطاريات الليثيوم رديئة النوعية. فمن دون وجود جهة رقابية تضمن مطابقة هذه المنتجات للمواصفات وتأهيل الفنيين الذين يقومون بتركيبها وصيانتها، قد تتحول المنظومة إلى «قنبلة موقوتة» في منزل المواطن.

أزمة حوكمة وإدارة

يبدو التوسع في سوق الطاقة الشمسية رد فعل طبيعي على فشل السياسات الرسمية، وبداية تحوله إلى سوق مواز خطر بسبب غياب الدولة عن دورها التنظيمي والرقابي.

ولحماية السوق والمستهلك لا بد من إنشاء إطار تنسيقي فاعل بين المركز الوطني لبحوث الطاقة وهيئة المنافذ البرية والبحرية ووزارة الاقتصاد، وبالتالي الانتقال من مرحلة «وضع الاستراتيجيات» و«إدراج القوائم» إلى تطبيق المواصفات القياسية والإلزامية على جميع المستوردات. بالإضافة إلى نشر التوعية بين المواطنين حول معايير اختيار المنظومات والسخانات.

فالسوق حالياً يعيش حالة فوضى تخدم تجار الأزمة على حساب جيب وسلامة السوريين، الذين ما زالوا يدفعون ثمن تكريس غياب الدولة عن دورها في حماية المجتمع.

«قنابل موقوتة» داخل منازل سكان الحسكة والرقة ودير الزور

يعاني سكان محافظات «الحسكة والرقة ودير الزور» منذ فترة طويلة من تدهور أسطوانات الغاز المنزلي المهترئة، التي باتت تشكل «قنابل موقوتة» داخل منازلهم نتيجة غياب الصيانة من قبل الجهات المسؤولة المعينة من قبل «الإدارة الذاتية»، في ظل اتهامات واسعة لها بالفساد وسوء الإدارة.

■ مراسل قاسيون

تفتقر معظم أسطوانات الغاز في المناطق الخاضعة لسيطرة «الإدارة الذاتية» إلى الصيانة الدورية، ما يؤدي إلى تسرب الغاز عند تركيبها. ودفع ذلك الأهالي إلى شراء وتركيب حلقات معدنية إضافية للحد من التسريب، وهو ما يرهقهم بتكاليف جديدة ويعرضهم في الوقت نفسه لمخاطر كبيرة.

انفجارات متكررة وضحايا

تشهد هذه المحافظات بين حين وآخر حوادث انفجار أسطوانات الغاز في المنازل أو المحال التجارية. وكان آخرها في نهاية الشهر الماضي «تشرين الأول» حين انفجرت أسطوانة داخل مطعم «الوجبة الملكية» في مدينة القامشلي، ما أدى إلى إصابة ما لا يقل عن 16 شخصاً، تُوفي اثنان منهم لاحقاً، فيما نُقل آخرون بحالات حرجة إلى مستشفيات في إقليم كردستان العراق والعاصمة دمشق.

فساد واحتكار

رغم أن سعر أسطوانة الغاز في مناطق «الإدارة الذاتية» هو 10 دولارات، إلا أن عدداً من البائعين المعتمدين يبيعونها بطرق ملتوية مقابل مبالغ إضافية، لبيعها بأوزان أعلى أو بجودة أفضل.

وقال مصدر لـ «قاسيون» إن اعتماد بائعي الغاز يتم «على أساس الولاءات وبأساليب يغلب عليها الفساد»، ما يسمح لهؤلاء باحتكار المادة وبيعها بالسعر الذي يرغبون به، بل وبيع جزء من الكميات للتجار مباشرة وبأسعار أعلى من تلك المخصصة للمواطنين. وأضاف: «ومن يجرؤ على سؤالهم لماذا؟».

وأكد المصدر أن بعض البائعين يرفضون استبدال الأسطوانات المعيبة أو التي تعاني من تسريب حين استلامها، لكنهم يوافقون على ذلك فوراً عند دفع رشوة. كما أكد وجود حالات غش، إذ تأتي عديد من الأسطوانات بوزن خفيف يجعلها تفرغ خلال أسبوعين أو ثلاثة على الأكثر، مقارنة بالأسطوانات الموجودة في مناطق سيطرة الحكومة التي تكفي لمدة تتجاوز الشهر، وتصل إلى شهرين أحياناً.

وختم المصدر حديثه متسائلاً: «كيف لأسطوانة الغاز في دمشق- المستورد بالعملة الصعبة- أن تكون بسعر محرر يعادل سعر الأسطوانة في مناطق الإدارة الذاتية التي تسيطر على معظم موارد الغاز في سورية؟» ليجيب بنفسه: «إنه الفساد!».

بيع سورية بالجملة والمفرق:

لطالما سُوّقت خصخصة القطاع العام في أدبيات الاقتصاد النيوليبرالي على أنها العصا السحرية لانتشال الدول من وحل البيروقراطية والترهل الإداري. حيث يُقال لنا بعبارات زائفة ومنمقة إن الدولة «تاجر فاشل»، وإن القطاع الخاص هو عنوان الكفاءة والجودة. ولكن، خلف هذه الشعارات البراقة، تكمن حقيقة مرعبة، خاصة فيما يعرف بدول العالم الثالث والاقتصادات الناشئة. فالخصخصة في جوهرها ليست سوى عملية «نقل ملكية» ممنهجة لثروات الشعب المتراكمة عبر عقود، لتصب في جيوب قلة قليلة من المنتفعين. إنها عملية سطو مقنن، تنتزع فيها أصول الدولة التي بنيت بعرق ودماء الناس، لتباع بأبخس الأثمان تحت مسمى «الاستثمار» و«التشاركية». من هذا المنطلق، لا يمكن النظر إلى الخصخصة بوصفها إجراء اقتصادي عابر، بل قرار سياسي بامتياز يهدف إلى إعادة هندسة المجتمع طبقياً، وسحب البساط من تحت أقدام الفقراء، وتحويل المواطن من صاحب حق في ثروات بلاده إلى مجرد «زبون» مستهلك، لا قيمة له إن لم يمتلك المال. وهذا التحول ليس مجرد تغيير بسيط في الملكية داخل المجتمع، بل إعلان صريح بأن الدولة تخلت عن مسؤوليتها الأخلاقية والقانونية تجاه مواطنيها، تاركة إياهم فريسة لحيتان السوق الذين لا يعرفون سوى لغة الربح ومراكمة الثروات.

■ أحمد الرز

إذا كانت الخصخصة في الدول المستقرة تحمل مخاطر جمة، فإن الحديث عنها في الحالة السورية الراهنة يرتقي إلى مصاف الضربة القاصمة لمصالح السوريين. فسورية، التي لم تخرج تماما بعد من عقد ونيف من الحرب المدمرة، وبنيتها التحتية متهالكة، وشعبها الذي يرزح تحت خط الفقر بنسب غير مسبوقة عالميا، لا تحتاج إلى بيع ما تبقى من أصولها، بل إلى دولة قوية تلملم الجراح وتعيد البناء الاقتصادي. والدفع باتجاه خصخصة القطاع العام اليوم، أو الالتفاف عليه عبر مسميات «التشاركية» أو «الاستثمار»، هو بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على الاقتصاد الوطني وقدرة الدولة على النهوض مجددا.

في سورية اليوم، توجد نخب كبيرة فاسدة نشأت وترعرعت في رحم الحرب، واغتنت من مآسي السوريين. وتسليم هذه الفئة مفاتيح القطاعات الحيوية كالكهرباء، والمطارات، والموانئ، والخدمات الأساسية، لا يمكن النظر إليه بوصفه إصلاحا اقتصاديا، بل تسليم لرقاب السوريين لجلاديهم الاقتصاديين. وفوق ذلك، فإن بيع أصول الدولة في زمن الضعف والتراجع الاقتصادي يعني بيعها «بتراب المصاري»، ويعني تجريد الدولة السورية من أي أداة سيادية تمكنها من التحكم في الاقتصاد مستقبلاً، مما يحول البلاد إلى «شركة مساهمة» يتقاسمها أمراء الحرب السابقين والحاليين.

كيف تدمر الخصخصة الاقتصاد الكلي؟

للغوص في عمق الكارثة التي تمثلها الخصخصة، يجب تفكيك الخرافات الاقتصادية التي تحيط بها، وفهم الآليات الحقيقية التي تؤدي من خلالها إلى تفتيت الاقتصاد الكلي، خاصة في سياق دولة كسورية. الحجة الأساسية للمدافعين عن الخصخصة هي أن القطاع العام خاسر، وأن بيعه سيوفر إيرادات للدولة ويوقف النزيف. وهذه ما هي إلا «نصف حقيقة» يراد بها باطل كامل.

أولا: يجب أن ندرك أن القطاع العام، في مفهومه الاستراتيجي، لم يوجد أساسا لتحقيق «الربح المالي» المباشر كما تفعل الدكاكين والمتاجر. القطاع العام وجد لتحقيق «الربح الاجتماعي» والاستقرار الاقتصادي. عندما تدعم الدولة الكهرباء أو الخبز أو النقل، هي لا تخسر، بل تستثمر في استقرار المجتمع، وفي صحة الناس، وفي خفض تكاليف الإنتاج على الصناعيين والمزارعين، ما يعني زيادة في الإنتاج ووفرة لاحقة. خصخصة هذه القطاعات تعني تحويلها فورا إلى سلع تخضع للعرض والطلب والربح الجشع. وهذا يعني مثلاً أن الكهرباء لن تكون حقا، بل سلعة لمن يدفع، مما سيؤدي إلى خروج العديد من الورش والمصانع الصغيرة من السوق لأنها لن تستطيع تحمل التكاليف الحقيقية للطاقة، وهذا بدوره يضرب الإنتاج الوطني في مقتل، ويزيد من البطالة، ويدخلنا في حلقة مفرغة من الركود.

ثانيا، الخصخصة تؤدي حتما إلى نشوء الاحتكارات الخاصة. فبدلا من احتكار الدولة التي يمكن محاسبتها سياسيا أو توجيهها لخدمة المصلحة العامة، ننتقل إلى احتكار خاص لا يرحم. في الحالة السورية، سنجد أن قطاعا حيويا مثل الكهرباء أو الاتصالات أو الطيران أو إدارة الموانئ سيذهب لشركة واحدة أو اثنتين مملوكتين لأشخاص نافذين. وسيتحكم هؤلاء في الأسعار دون رقيب، وسيفرضون إتاوات غير مباشرة على الاقتصاد السوري ككل. من هنا، فإن الاحتكار الخاص أخطر بألف مرة من الاحتكار العام، لأنه يمتص الثروة من جيوب المواطنين ويحولها إما إلى ملاذات ضريبية في الخارج أو إلى استهلاك ترفي لا يخدم الدورة الاقتصادية المحلية.

ثالثا، تتسبب الخصخصة في تآكل القاعدة الإيرادية للدولة على المدى الطويل. قد تحصل الحكومة على مبلغ كبير «مرة واحدة» عند بيع مصنع أو تأجير مطار، وتسد به عجز الموازنة لعام واحد. لكن، ماذا عن الأعوام القادمة؟ لقد فقدت الدولة مصدر دخل مستمر كان يمكن تطويره. وتصبح الدولة بعدها متسولة، تعتمد فقط على الضرائب التي تفرضها على المواطنين المنهكين أصلا، أو تضطر للاستدانة من النخب ذاتها التي باعت لها الأصول، مما يغرق البلاد في ديون داخلية وخارجية تكبل القرار السياسي.

أخيرا، تضرب الخصخصة مفهوم «السيادة الاقتصادية»، فالدولة التي لا تملك مفاتيح بنيتها التحتية «كهرباء، وماء، واتصالات، وموانئ» هي دولة منزوعة السلاح اقتصاديا. في سورية، التي واجهت ما واجهته خلال العقد الماضي، كان القطاع العام – على جميع علاته ومشاكله – هو خط الدفاع الأخير الذي منع الانهيار الشامل. لو كانت الكهرباء أو المطاحن بيد شركات خاصة أجنبية أو محلية تبحث عن الربح فقط، لكانت المجاعة والظلام قد عما البلاد منذ سنوات. تفكيك هذا القطاع الآن يعني تجريد سورية من أحد عوامل استقرارها، وجعل قرارها الاقتصادي «وبالتالي السياسي» رهينة بيد احتكارات قد تكون واجهة لأجندات خارجية أو لمصالح ضيقة.

القطاع العام في مفهومه الاستراتيجي لم يوجد أساساً لتحقيق «الربح المالي» المباشر كما تفعل الدكاكين والمتاجر

تمزيق النسيج الاجتماعي: من «مواطنين» إلى «عبيد»

إذا كان الأثر الاقتصادي للخصخصة كارثيا، فإن أثرها الاجتماعي والإنساني هو تفتيت كامل للمجتمع السوري وتمزيق لما تبقى من روابط تجمع أبناءه. الدولة في المخيال الجمعي تلعب دور «الأب الراعي»، فالتعليم المجاني، والطبابة المجانية، والدعم الحكومي للسلع الأساسية، ليست مجرد خدمات، بل هي «لاصق» يحفظ تماسك المجتمع ويمنع انفجاره. وأعجبنا ذلك أم لا، فهي الوسيلة الأساسية ليستطيع ابن الفلاح الفقير أن يصبح طبيبا أو مهندسا بفضل الجامعة الحكومية.

الخصخصة، بما تعنيه من انسحاب الدولة من دورها الاجتماعي لصالح القطاع الخاص، تعني تحطيم هذا الدور الاجتماعي بشكل

الخصخصة بوصفها اغتيالاً للمستقبل

نهائي. فعندما ينظر إلى الصحة والتعليم كسلع استثمارية، تتحول المدارس والمستشفيات إلى مشاريع ربحية. والنتيجة المباشرة في سورية ستكون خلق نظام فصل طبقي غير معلن. سيكون هناك تعليم بجودة عالية للأغنياء «المدارس والجامعات الخاصة التي تفرخ كالفطر»، وتعليم بائس، مهمل، ومتهالك لعموم الشعب في المدارس الحكومية التي ستفرغ من كوادرها وموارد‌ها تمهيداً لخصخصتها أو تهميشها. وهذا سينتج جيلاً من السوريين يفتقر للمهارات، محكوم عليه بالفقر والجهل، بينما تسيطر قلة متعلمة «أبناء النخبة الفاسدة» على مفاصل الدولة والاقتصاد.

على صعيد الصحة، الخصخصة تعني الموت الصامت للفقراء. في سورية، حيث ترتفع أسعار خدمات المشافي الخاصة بشكل جنوني، كانت المشافي الحكومية «على علاتها مجدداً» هي الملاذ الأخير للأغلبية الساحقة من المواطنين. وخصخصة القطاع الصحي، أو تحويل المشافي العامة إلى هيئات مستقلة تعمل بتمويل ذاتي «وهو الوجه المقنع للخصخصة الذي يحاول البعض الترويج له»، يعني أن المواطن السوري سيقف أمام خيارين: بيع ممتلكاته «إن وجدت» ليعالج نفسه، أو الموت ببطء. وبالتالي، فإن تحول الصحة إلى سلعة يضرب المبادئ الإنسانية في الصميم، ويخلق حالة من الاحتقان الاجتماعي الذي لا يمكن ضبطه أمنياً.

فوق ذلك، فإن خصخصة المؤسسات تعني بالضرورة «إعادة هيكلة»، وهو الاسم الحركي للتسريح الجماعي وتقليص الرواتب وإلغاء ضمانات العمل. وسيتحول هؤلاء الموظفون من فئة تملك حداً أدنى من الأمان الوظيفي، إلى عمالة هشة في قطاع خاص لا يرحم، بلا عقود دائمة، وبلا تأمينات حقيقية، وتحت رحمة مشغلين يبحثون عن تعظيم الربح عبر قضم حقوق العمال.

هذا التفتيت الاجتماعي يضرب الهوية الوطنية في الصميم. فعندما تتخلى الدولة عنك، ولا تعلمك، ولا تطببك، ولا تحميك من جشع التجار، يضعف ولاؤك لها. سينظر المواطن السوري إلى خيرات بلاده وهي تستثمر من الشركات الخاصة «المحلية أو الأجنبية» بينما هو لا يجد ما يسد احتياجاته الضرورية. وهذا الشعور بالقهر يولد بيئة خصبة للتطرف، وللجريمة المنظمة، وللتفسخ الأخلاقي. وتترسخ الهجرة بوصفها الحلم الوحيد للشباب، ليس فقط بحثاً عن المال، بل بحثاً أيضاً عن كرامة مفقودة في وطن باعته السلطات بالمزاد العلني. لهذا كله، ليس من المبالغة القول إن الخصخصة في سورية هي الطريق الأقصر لتهجير ما تبقى من الكفاءات، وإفراغ البلد من طاقته البشرية، ليتبقى فقط «السادة» وبعض «الخدم».

تفكيك القطاع العام: تفكيك للدولة ذاتها

في الحالة السورية حالياً، تأخذ الخصخصة شكلاً أكثر خبثاً ومكراً، وهو ما يعرف بـ«التشاركية» وغيرها من التشريعات التي صدرت في سنوات الحرب. ولأن بيع القطاع العام بشكل مباشر قد يثير غضباً شعبياً واسعاً، لجأت نخب الفساد الكبير إلى هذا الأسلوب الملتوي.

تسمح هذه القوانين للقطاع الخاص «الذي يمثله هنا بشكل أساسي تجار الحرب والأثرياء الجدد» بالاستحواذ على إدارة واستثمار أملاك الدولة الاستراتيجية دون أن يتحملوا أعباء الملكية أو الديون القديمة. حيث يأتي المستثمر ليأخذ «الكريمة» من قطاع رابح أو محتكر، يديره ويرفع الأسعار ويجني الأرباح بالعملة الصعبة، بينما تظل الدولة مسؤولة عن البنية التحتية الأساسية وعن الديون. الخطورة هنا تكمن أيضاً في هوية هؤلاء «المستثمرين». في سورية، نحن لا نتحدث عن شركات عالمية ذات خبرة «التي لن تأتي أصلاً بسبب العقوبات وعدم الاستقرار»، بل نتحدث عن شبكات مصالح محلية، وعن واجهات لغسيل الأموال، وعن أمراء حرب استبدل الكثيرون منهم البزة العسكرية ببدلة رجال الأعمال.

وهذا التحول خطير للغاية لأنه يشرعن اقتصاد الظل ويدمجه في جسم الدولة. وعندما يسيطر هؤلاء على قطاعات الطاقة والاتصالات والنقل، يصبحون هم «الدولة العميقة» الحقيقية، بينما تظل الحكومة مجرد سكرتاريا تنفذ مصالحهم. وهؤلاء لا تهمهم مصلحة الشعب، ولا يعنيهم انخفاض التضخم أو تحسن الليرة، بل على العكس، قد تكون الفوضى الاقتصادية وتذبذب سعر الصرف بيئة مثالية لزيادة ثرواتهم عبر المضاربة واحتكار السلع. وخصخصة القطاع العام في سورية هي تمكين لهؤلاء من رقاب السوريين لعقود قادمة.

وفي ظل الوضع شديد الهشاشة في سورية، تفتح الخصخصة الباب مشرعاً أمام نفوذ خارجي مباشر يمس السيادة الوطنية. فالعقود طويلة الأمد «التي تصل لـ49 عاماً» لادارة الموانئ أو استخراج الثروات الباطنية مع شركات أجنبية تعني رهن مستقبل الأجيال السورية القادمة. فعندما تبيع أو تؤجر القطاع العام الاستراتيجي لدول وشركات أخرى، لن تستطيع الدولة السورية مستقبلاً اتخاذ أي قرار اقتصادي يتعارض مع مصالح هذه الشركات التي باتت تملك «مفاتيح» البيت السوري.

لهذا كله، فإن الحديث عن إعادة الإعمار بوجود هذه العقلية هو وهم كبير وقبض للريح. القطاع الخاص النفعي لن يبني مدارس في الأرياف ولن يمد شبكات صرف صحي في العشوائيات لأنها «غير مربحة». بل سيتركز الاستثمار في العقارات الفاخرة، والمولات، والمنتجعات السياحية، والمناطق التي تخدم النخبة. بينما ستبقى المدن المدمرة ركاماً. هذا يعني أن الخصخصة ستقود إلى «إعادة إعمار انتقائية» تخلق جزراً من الثراء الفاحش وسط محيطات من البؤس المتراكم.

إن تفكيك القطاع العام في سورية هو الخطوة الأخيرة في تفكيك الدولة نفسها. وهو إعلان استسلام أمام قوى الفساد الداخلي والهيمنة الخارجية. أما الحل فإنه لا يكمن في بيع الدولة نفسها، بل في استعادتها. استعادة القطاع العام من الفساد والترهل، وإدارته بعقلية وطنية إنتاجية، ومحاربة الهدر، وفرض ضرائب تصاعدية حقيقية، هو الطريق الوحيد للنجاة. أما الخصخصة، وفي هذا التوقيت بالذات، فهي ليست سوى عملية نهب منظم.

تفكيك القطاع العام هو الخطوة الأخيرة في تفكيك الدولة نفسها وإعلان استسلام أمام قوى الفساد الداخلي والهيمنة الخارجية

«غافام» والاستحواذ على

في مقالٍ نُشر في «كونتر تام» بتاريخ 11 تشرين الثاني 2025، يقترح أنطوان سالِ-بابو، المسؤول عن مدرسة التكوين في معهد «Institut La Boétie» الذي أنشأته حركة «فرنسا الأبية»، الرد على مقالٍ نشره فريديريك لوردون في «لوموند ديبلوماتيك» بتاريخ 3 تشرين الأول 2025، بعنوان: «هل تَعُد فرنسا الأبية حركةً مناهضةً للرأسمالية؟». يدعي سال-بابو أنّه، وفي التحليل الملموس للوضع الملموس الراهن، ينبغي قَلبَ الانقلاب الذي أحدثه ماركس في «رأس المال» بين دائرة التداول ودائرة الإنتاج، «ماركس يقول: القيمة لا تُنتَج في التداول، بل تتحقّق فقط. الإنتاج يخلق القيمة، والتداول يُظهرها ويحوّلها إلى مال».

■ باتريس غريفيه

لا يقترح سال–بابو إنكارَ أن فائض القيمة ينتج في موقع الإنتاج، بل إعطاء مكانة أساسية لاستخراج الريوع من قبَل «أسياد التكنولوجيا» بفضل تحكمهم بالمعلومات المتدخّلة في تداول السلع بين وحدات الإنتاج ومع المستهلكين.

يقوده هذا المنظور إلى تقليل خطير في تقدير التحولات اللازمة في علاقات الإنتاج لتحقيق انتقال اجتماعي–بيئي، بما في ذلك التحولات في علاقات إنتاج الخدمات والمواد المعلوماتية. بينما يقترح هذا المقال مسارات نظرية وسياسية مختلفة ينبغي تطويرها بما يتجاوز حدود هذا النص. وهي منظمة في أربعة أقسام:

1 – تجنّب تحليل أحاديّ لما يفعله عمالقة الرأسمالية المعلوماتية.

2 – الانطلاق من العلاقات القائمة بين ثلاثة أنواع كبرى من النشاط.

3– التحرّر من عمالقة الرأسمالية المعلوماتية.

4 – النضال من أجل إدارة وتنسيق ديمقراطيَّين لمؤسسات «المرتفعات» – أي القطاعات الاقتصادية الحيوية، الإستراتيجية، أو «العُليا» التي تتحكم بباقي الاقتصاد.

تجنّب تحليل أحاديّ لما يفعله عمالقة الرأسمالية المعلوماتية

لا يوضّح أنطوان سال–بابو أيّ إنتاج وأيّ تداول يقصده. وأفترض أنه يتحدث عن السلع وعن الريوع المُستخرجة بفعل المعلومات المتدخّلة في تداولها ولكن تركيزه على هذه الحقيقة يقوده إلى تحليل شديد الأحادية لما يفعله العمالقة الأمريكيون للمعلوماتية، الذين يُشار إليهم باسم «غافام GAFAM» – أي عمالقة التكنولوجية الخمسة الأمريكيين.

تستخرج «غافام» بالفعل ريوعاً هائلة. وقد جمع تريستان غوديو بيانات بخصوص أربعة من عمالقة التكنولوجيا الأمريكيين: «ألفابت/غوغل»، «أبل»، «مايكروسوفت» و«أمازون». ففي عام 2024، حققت هذه الشركات الأربع مجتمعة 1562 مليار دولار من إجمالي المبيعات، أي ما يعادل نصف الناتج المحلي الفرنسي.

وبلغت الهوامش التشغيلية في تشرين الثاني 2025 حوالي 31,6% لـ«أبل»، و43,9% لـ«مايكروسوفت»، و37,7% لـ«ألفابت». أما وفق المدير التنفيذي لـ«أمازون» آندي جاسي، فقد بلغت 10,8% عام 2024. ولدى العملاق الخامس «ميتا»، بلغت الهوامش التشغيلية 42% عام 2024. وتعكس هذه الهوامش قدرة «غافام» على الاستحواذ على ريوع ضخمة على الصعيد العالمي.

كيف تفعل ذلك؟ تستفيد «غافام» من اقتصاديات الحجم الهائلة في إنتاج المواد المعلوماتية، ومن خاصية أشار إليها كينيث أرو عام 1962: إمكانية إعادة إنتاج المعلومات بكلفة زهيدة جداً، أو شبه معدومة. وتُسمّى «اللا–منافسية» في المعلومات، أي إن استخدام المعلومة من قبَل فرد لا يقلل من قدرة فرد آخر على استخدامها. ولا تعرف عملية الاستخدام هنا حدوداً مبدئية، على خلاف المنتج المادي الذي يؤدي استهلاكه من قبَل شخص إلى خسارة الآخرين له. كما أن إزالة العوائق أمام استخدام المعلومات يعود بفوائد كبيرة، إذ إن المعلومات تتغذى من دورانها الحرّ ومن إعادة استخدامها. ويقلص العصر الرقمي والإنترنت كثيراً من الكلف الفردية لحوامل المعلومات ويسهّلان تداولها عالمياً.

خلق نظام اقتصادي اجتماعي بيئي مركب يجمع بين مقاولات ديمقراطية وتعاونيات حقيقية ومقاولات رأسمالية متوسطة وصغيرة

يؤدي فائض المعلومات الناتج عن لا–منافسية المعلومات إلى إضفاء أهمية كبرى لوظيفة فرز المعلومات الملائمة للمستخدم، وتمكينه من الوصول إليها. وتستخدم «غافام» هذه اللا–منافسية عبر دمجها باستراتيجيات احتكارية في «المعلومات عن المعلومات»، أي «الوساطة المعلوماتية». وتشمل هذه الأخيرة كل الأنشطة والأجهزة الرقمية التي تمكن من ربط المستخدمين بالمعلومات المتاحة على الإنترنت، وفرز هذه المعلومات تبعاً للمستخدمين، وتسهيل التفاعل بينهم. وتضيف «الذكاءات الاصطناعية» اليوم عمليات ربط بين مختلف المعلومات. وتجمع عمالقة المعلوماتية وتعالج كميات ضخمة من البيانات للاستحواذ على إيرادات هائلة من الأسواق الإعلانية، ومن بيع الخدمات للشركات.

ليست «المعلومات عن المعلومات» الناتجة عن الوساطة المعلوماتية حقائق يقينية. بل تتضمن حدوداً وأخطاء عديدة تعود إلى التحيزات في البيانات، أو سوء فهم سياقاتها، أو اختلاق معطيات ومراجع لأن النماذج اللغوية تركز على الترابط اللغوي أكثر من صحة الوقائع، وغيرها. ومع ذلك، فهذه «القيم الاستعمالية» موجودة، ومن الأحادي تجاهلها.

ولتعزيز مواقعها في إنتاج المعلومات واستخدامها وتجديد ريوعها، تجري «غافام» استثمارات ضخمة. ولبيان أن هذه الاستثمارات يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تقدّم معرفي، أعتمدُ هنا على رسم بياني طلبته من «Microsoft–Copilot»، وأعرضه بكل التحفظات لأنني لم أعد إلى المصادر للتحقق:

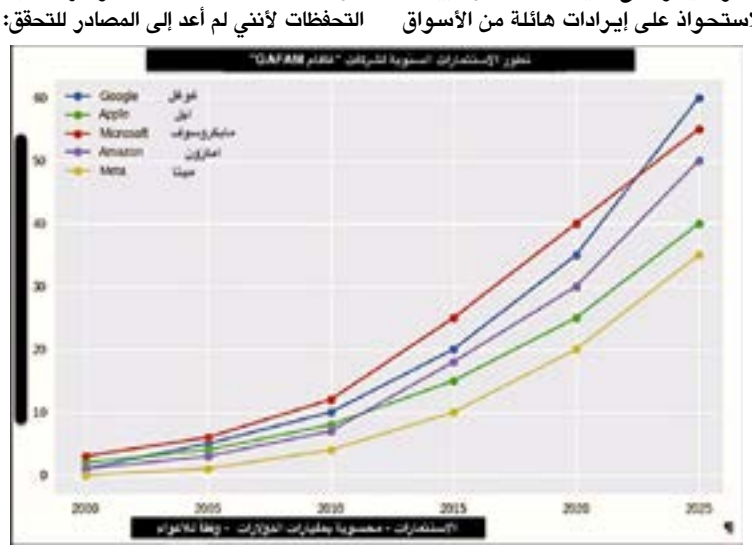

ويشكك هذا الرسم، إذا ما تأكدت صحته بالعودة إلى المصادر، في ملاحظة سال–بابو التي يستشهد فيها بسيدريك دوران، الذي يعارض بين استثمارات «أسياد التكنولوجيا» واستثمارات «الرأسمال الصناعي القديم... الساعية إلى تحسين فعالية عملية الإنتاج الصناعي». إذ إن استثمارات عمالقة التكنولوجيا الضخمة تأتي بعد فترة التباطؤ الكبير في نمو الإنتاجية منذ منعطف سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

كذلك ينبغي الإشارة إلى شبكة الاتفاقات التي تشكلت لتمويل الاستثمارات الثقيلة في البنى التحتية المعلوماتية، وتُقدّر قيمتها بنحو 1000 مليار دولار. وتوجد OpenAI «حيث أصبحت مايكروسوفت الآن شريكاً استراتيجياً ومساهمها المهيمن» في قلب هذه الشبكة، كما يُظهر المخطط التالي المأخوذ من « فايننشال تايمز».

ريع المعلومات والقطاع الرقمي

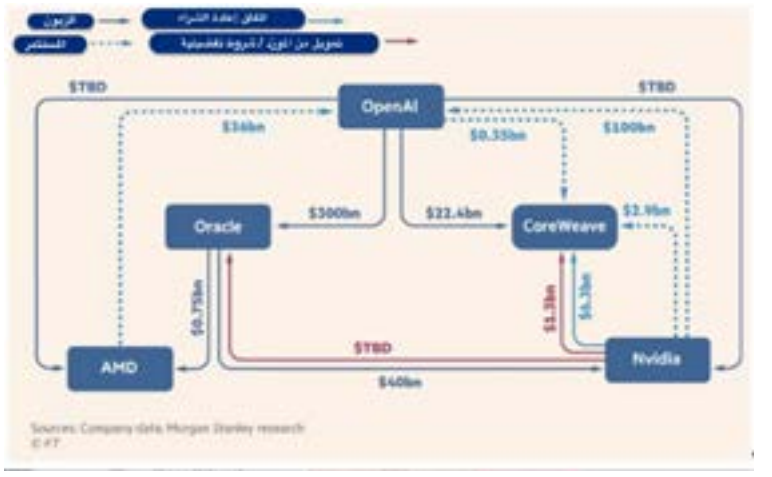

تعد Nvidia وAMD شركتين صانعتين للرقائق. وتدير Oracle مراكز بيانات مع التزام بشراء خدمات من OpenAI. وتقوم CoreWeave بإنشاء وإدارة مراكز بيانات مزودة بكم هائل من معالجات Nvidia.

الانطلاق من العلاقات القائمة بين ثلاثة أنواع كبرى من النشاط

أظهر المخطط السابق مدى ترابط إنتاج المواد والخدمات المعلوماتية. وأقترح إدماج هذا المعطى في تحليل أعم للعلاقات بين ثلاثة أنواع كبرى من النشاط:

أنشطة المادية «إنتاج المواد بالمعنى الضيق، والخدمات التي تضع المواد بتصرف المستهلك كالتجارة والنقل».

الخدمات المعلوماتية التي تنتج المعلومات، أو تتيح الوصول إليها «استشارات الشركات، البحث والتطوير، السمعي–البصري، الأنشطة الثقافية والترويحية، النشر والطباعة، البريد والاتصالات...».

الخدمات الشخصية التي تتوجه مباشرة إلى خصائص الأشخاص «التعليم، الصحة، العمل الاجتماعي».

ويجب فهم هذه الأنواع الثلاثة في علاقاتها، خلافاً لما توحي به الثنائية المنتشرة بين «المادي» و«اللامادي». وتؤكد إيزابيل غارو بحق «مادية اللامادي»: «البُعد المادي الذي لا يمكن تجنبه في كل الوسائل التقنية التي تتيح إنتاج المعلومات ونشرها: الشاشة، الكاميرا، القرص الصلب، مساحة التخزين... كما أن إنتاج هذه الوسائل يعتمد على العمل المادي التقليدي بكل أنماط تنظيمه واستغلاله...».

أستخدم هنا مصطلح «معلومة» بمعنى واسع يشمل كل تمثيل لواقع مادي أو اجتماعي أو نفسي أو خيالي. وهذا المعنى لا يختزل بالوعي الفردي. فمنتجات الذهن البشري تحفظ عبر اللغة في ذاكرة اجتماعية خارج الفرد، فتكتسب وجوداً مستقلاً وفاعلاً. وكما قال أندريه لوروا–غوران: «إن أكثر الحقائق المادية لفتاً للنظر هو «تحرير» الأداة لكن الحقيقة الأساسية هي تحرير الكلمة، وهذه القدرة الفريدة للإنسان على وضع ذاكرته خارج ذاته، في الكيان الاجتماعي».

ويستخدم مصطلح «معلوماتي» للدلالة على كل ما يتعلق بالمعلومات وتقنياتها. ولتبرير استخدام مصطلح «معلومة» بدلاً من «فكري»، يجدر ذكر أثر النظرية الكمية للمعلومات التي طرحها كلود شانون عام 1948. ولم يهتم شانون بمعنى الرسالة بقدر اهتمامه بنقلها بكفاءة عبر قنوات قد تتعرض للتشويش. وقد وضع أساسات العالم الرقمي، وشجع هذا على توسعة مفهوم «المعلومة».

يرصد جيمس كورتادا تطور العمل المبني على المعلومات منذ 1870 في الولايات المتحدة، وما يقوله صالح بالنسبة لفرنسا وغيرها: فغالب وقت العمل اليوم يُخصص للعمليات المعلوماتية، سواء في المصانع أو المستشفيات أو الشرطة ويغذي هذا التطور التغيرات التكنولوجية، من الأنالوغ إلى الرقمي إلى الإنترنت والبنى الموزعة. وهذه التغيرات بدورها تغذي توسّع العمليات المعلوماتية.

وتبرز هنا أعمال النسويات الماركسيات، مثل: سيلفيا فدريتشي حول صيد الساحرات، وإخراج النساء من القطاعات الصناعية، وإعادتهن للعمل المنزلي غير المدفوع. ومع تطور الصحة والتعليم ورعاية الطفولة وكبار السن، نشأت أنشطة اجتماعية–عمومية في «إنتاج البشر». لكنها اليوم مثقلة بتناقضات بين الحاجة والموارد، وتفاوتات اجتماعية وإقليمية، كما يظهر في أعمال جماعة «خدماتنا العامة».

إضاءة عبر توزيع العمالة في فرنسا

يعرض توزيع العمالة بين 1990 و2022:

انخفاض المادية من 57,3% إلى 47,5%.

ارتفاع المعلوماتية من 9% إلى 14,7%.

ارتفاع خدمات الأشخاص من 18,2% إلى 21,7%.

استقرار المؤسسي عند نحو 16%.

والعمل المعلوماتي الحيَّ يعمل أساسا ضمن فروع مادية ووفق أنماط تحقق سوقية. ومع ذلك تنمو فروع المعلوماتية بصورة متمايزة، وتزداد الحاجة لزيادة حصة الخدمات الشخصية غير السوقية عبر تحويل عدة نقاط من الناتج الوطني.

التحرّر من عمالقة الرأسمالية المعلوماتية

تتطلب استراتيجية التحرّر من العمالقة المعلوماتيين عملاً متعدد الأبعاد: شق يتعلق بالضرائب على الريوع، وآخر بالنضال من أجل «مشاعات معلوماتية عالمية».

تمرّ ريوع «غافام» عبر التهرب الضريبي، بتحويل الأرباح إلى بلدان منخفضة الضرائب «إيرلندا، لوكسمبورغ» عبر فواتير داخلية ورسوم تراخيص وإتاوات على العلامات والبراءات والخوادم... ويقدّر منير محجوبي خسارة فرنسا بسبب التهرب الضريبي عام 2018 بمليار يورو. ويمثل تهريب الأرباح من «غافام» جزءاً من تهرّب أوسع للشركات متعددة الجنسية. ويقدّر فنسنت فيكار أنّ الأرباح غير المصرح بها في فرنسا بلغت 36 مليار يورو عام 2015.

تُظهر دراسة تورسلوف وزكمان لإعادة توطين الأرباح أنّ 36% من أرباح الشركات متعددة الجنسية تُنقل إلى الملاذات الضريبية، وأنّ الأوروبيين الأكثر تضرراً. ولدى فرنسا 1,3% من الناتج في أرباح مهربة = 32 مليار دولار = 28,8 مليار يورو. وباعتماد طرق إعادة التوطين الجزئية، يمكن استرجاع ما بين 4 و6,8 مليار يورو اليوم.

هناك مشروع الـOCDE ذو الركيزتين «2021». **الأول:** لإعادة تخصيص الأرباح «متوقف بسبب أمريكا». **والثاني:** لفرض حد أدنى 15% دخل حيز التنفيذ في أوروبا عام 2024 وإن كان مخففاً. وفي فرنسا: ضريبة الخدمات الرقمية رُفعت إلى 6% – مردود 4 مليارات، ضريبة على الأرباح العالمية للشركات – 26 مليار، رفع السوبر–ضريبة على الأرباح – 6 مليارات، ضريبة استثنائية على «المكاسب الفائقة» للتوزيعات.

لمواجهة الكارثة البيئية لا بد من استثمارات ضخمة في القدرات البشرية والتأهيل والضمان الاجتماعي المهني وزيادة الأجور وكفالة الدخل للفلاحين والعمال المستقلين

إلى جانب الضرائب، ثمة حاجة لنضال ضد آثار «غافام»: الاستهلاك المفرط، الأضرار البيئية، التعاون مع الأنظمة السلطوية. وتقترح «أتاك» مثلاً: أن يحجب مزودو الإنترنت الإعلانات افتراضياً، وعلى المستخدم تفعيلها إن شاء. وهذا يتطلب خطوات أبعد ذات تنسيق عالمي بين الدول والمنظمات والمجتمعات.

الجمع بين تحرك العمال والمواطنين والدولة المعاد بناؤها جذرياً

لمواجهة الكارثة البيئية، لا بد من استثمارات ضخمة في القدرات البشرية والتأهيل والضمان الاجتماعي المهني، وزيادة الأجور، وكفالة الدخل للفلاحين والعمال المستقلين... وكذلك نقل نقاط عديدة من الناتج الوطني إلى الخدمات العامة. ويجب تمويل البحث العلمي والبنى الأساسية ذات الربحية المالية المنخفضة والفائدة الاجتماعية العالية. ويستحيل تحقيق ذلك دون المساس بأرباح المساهمين وتخفيض اللامساواة المتعاظمة. وقد تردّ الرأسمالية بـ«إضراب استثماري» وبحملات إعلامية وبوقف تحويل الأرباح من الخارج.

يخالف هذا طرح سال–بابو الذي يعطي الأولوية للتداول، إذ يستلزم الانتقال العميق تغيير علاقات الإنتاج أولاً.

ليست القضية صراعاً بين العمال والدولة والمجتمع، بل تكامل أدوار: إعادة بناء الدولة كـ «قوة عامة» مع دستور جديد وأجهزة جديدة، قوة دفع عامة تعتمد روح الخدمة العامة، توسيع قطاع الصحة والتعليم والثقافة ورعاية الطفولة والبحث ـ نظام مؤسسات اجتماعي–بيئي مركب: مؤسسات ديمقراطية، مرتفعات اقتصادية، تعاونيات صافية، مؤسسات رأسمالية صغيرة، حرفيون، زراعة عائلية...

ويتمّ التنسيق اقتصاديا عبر مزدوج، **أفقيا:** بين المؤسسات. **عموديا:** في تخطيط صاعد–نازل. يشمل ذلك مجالس إدارة بتمثيل متساو للعمال والمساهمين، إضافة إلى ممثلي التخطيط الوطني. ويمكن أن يشارك ممثلو البيئة والمستهلكين، مع صعوبات تمثيلية، ولذلك يُقترح حضورهم المؤكد في مجالس التمويل الإقليمية والوطنية.

وتوضع برامج المؤسسة بعد مشاورات داخلية وخارجية، ثم تُقيّم من بنك اجتماعي بلا رأسمال خاص، يُدار بتمثيل الدولة والنقابات والجمعيات. أمّا المساهمون فلهم «حق مكافأة محدود» يتناقص مع الزمن، ومقابله أسهم غير قابلة للتجزئة للعمال، حتى يحوز العمال الأغلبية تدريجياً.

ولا يُبنى هذا الحل على رؤية ساذجة للعمّال كـ «طبقة كونية»، بل باعتبار أن لهم مصلحة جوهرية في الانتقال البيئي–الاجتماعي، وأن مشاركتهم شرط لازم. وتعد إزالة منطق الربح شرطاً ضرورياً لا كافياً، وتأتي الكفاية من نضالات القوى التقدمية ضد الاستهلاك المفرط، وضد النزعة الإنتاجوية، لبناء تحالف اجتماعي يشمل العمال والمستقلين والطبقات الوسطى، ومن ينضمون بدافع القيم الأخلاقية، كما في مثال فريدريك إنجلس، وأيضاً الطلاب البيض الذين ساعدوا السود في تسجيل الناخبين عام 1964، وفق ما يذكرنا به إريك أولن رايت.

مِن المغزل الآلي إلى الذكاء الاصطناعي: ستة أنماط تكنولوجيّة

تطوّرت التكنولوجيا في عدة موجات متعاقبة منذ فجر الصناعة الرأسمالية وحتى اليوم. ومن المهم إيجاد معايير لتحديد الفترات المختلفة نوعياً في تطوُّر المعدّات والتكنولوجيا، والتي تحدِّد الاختلافات النوعية في الاحتياجات الاجتماعية ونطاقها وسبل إشباعها. ينبثق هذا التحديد، القائم على المعايير النوعية، من نظرية «الأنماط التكنولوجيّة» التي وضعها سيرغي غلازييف وديمتري س. لفوف، وأعاد بودرونوف إنتاجها وعرضها في كتابه «النوونومي».

■ سيرغي بودرونوف
تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

وفقا لـغلازييف ولـفوف، يُعرَّف النمط التكنولوجي بأنه نظام من عمليات الإنتاج المترابطة «بما في ذلك السلاسل التكنولوجية المترابطة» التي تشترك في المستوى التقني نفسه، وتشكّل معا نظاما فرعيا لنظام اقتصادي أعمّ. والتقسيم إلى أنماط تكنولوجيّة هو بديل عن أنماط أخرى من التقسيم إلى أنظمة فرعية، مثل التقسيم إلى قطّاعات صناعية.

أجريت أبحاث كثيرة حول «المجمَّعات التكنولوجية» وتطوُّرها عبر مراحل التطور التكنولوجي. في عصره، لاحظ جوزيف شومبيتر أنّ تطور الابتكارات كان متقطِّعا. [الاقتصادي النمساوي شومبيتر «1883–1950» كان وزير مالية أسبق لبلده، وحصل على جنسية الولايات المتحدة ونشط فيها أكاديميا، واشتهر بترويجه للتطور الرأسمالي عبر الابتكار المستمرّ و«التدمير الخلّاق» – المعرّب]. ورأى شومبيتر أن الأنشطة الابتكارية لرواد الأعمال، التي تؤدي إلى التجديد التكنولوجي للإنتاج، تُعدّ عوامل حاسمة في اكتساب الميزة التنافسية والمحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية. أشار شومبيتر إلى فترات الزيادة السريعة في معدل الابتكار باسم «العناقيد»، على الرغم من أن المصطلح الإنكليزي الذي أصبح أكثر شيوعا هو «موجات الابتكار» innovation of waves.

في عام 1975، قدّم الباحث غيرهارد مينش «من ألمانيا الغربية» مصطلح «النظام التقني» Techniksysteme. وفي الفترة 1970–1980، صاغ الإنكليزي كريستوفر فريمان «أحد أتباع نهج نَشر الابتكار» مفهوم «النموذج التكنو–اقتصادي» technoeconomic paradigm، الذي طورته زميلته كارلوتا بيريز. إنّ مصطلح «النمط التكنولوجي»، المُستخدم في الاقتصاد الروسي، يُشبه مصطلحات «موجات الابتكار» و«النموذج التكنولوجي–الاقتصادي» و«الأنظمة التقنية». وطُرح مصطلح «النمط التكنولوجي» لأوّل مرة عام 1986 من قبل د. س. لفوف وس. ي. غلازييف.

كما عرّفه غلازييف، فإنّ «النمط التكنولوجي» هو بنية متكاملة مستقرّة ذات دورة إنتاج مغلقة، تشمل أنشطة صناعية مُختلفة، من استخراج الموارد الأولية إلى تصنيع المنتجات النهائية، تتناسَب مع الاستهلاك الاجتماعي. أمّا نواة «النمط التكنولوجي» فهي مجموعة من التقنيات الأساسية المُستخدمة على مدى فترة زمنية طويلة، أو تلك التي تُميّز مجالات وقطاعات مُحدَّدة من الاقتصاد. وتُعرف الابتكارات التكنولوجية التي تُشكل هذه النواة بـ «العوامل الرئيسية/المفتاحية». وتُسمَّى القطاعات التي تستخدم هذه العوامل الرئيسية بكثافة وتلعب دورا رائدا في تعزيز النمط التكنولوجي الجديد بـ«القطّاعات الرائدة/القائدة».

تنشأ الظروف المادية لظهور كل نمط تكنولوجي جديد من النموذج السابق. يتطور الاقتصاد من خلال تغيير تدريجي ودائم في الأنماط التكنولوجية؛ ففي المرحلة المبكرة، يستخدم كل نمط تكنولوجي جديد مواردَ الطاقة القديمة، والبنية التحتية للنقل «وفقا لـ س. ي. غلازييف»، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات «وفقا لمعظم المنظرين في مجال التطوير المبتكر للاقتصاد». ولا تصبح هذه الموارد كافية للنمط التكنولوجي الجديد إلا عندما يهيمن على القطاعات الاقتصادية الرئيسية مع استبدال النمط التكنولوجي السابق تدريجيا. وتشمل الخصائص المميزة للنمط التكنولوجي الذي ذكره س. ي. غلازييف، بالإضافة إلى نواته، آلية تنظيمه التنظيمي والاقتصادي.

يُوسِّع كلُّ نمط تكنولوجي جديد قدرات المجتمع التصنيعيَّة بشكل كبير. وفي الوقتَ نفسه، تحدث تغييرات كبيرة في إدارة الإنتاج، ممّا يزيد من كفاءة عامليه الرئيسيَّين «العَمل ورأس المال». منذ منتصف القرن العشرين فصاعدا، أصبح التقدم التكنولوجي عاملاً مهمًّا آخر. تنظر الدول الرائدة في العالم إلى تطوير الابتكارات التكنولوجية وإدخالها كعامل رئيسي في التنمية الاجتماعية والاقتصَادية وضمانة للأمن الاقتصادي. في الولايات المتحدة، مثلاً، يساهم هذا العامل بما يصل إلى 90% من نمو الدخل القومي للفرد... يشبه هذا النهج، في بعض جوانبه، الدراسات التي أجراها في الغرب علماءُ اجتماع ومتخيّلون للمستقبَل، حول كيفيّة التأثير المتبادل بين التطور التكنولوجي والتغيرات في النظام الاقتصادي. يعكس ظهور مفاهيم مثل «مجتمع ما بعد الصناعة» و«مجتمع المعلومات» و«الموجة الثالثة» الاهتمام المتزايد بدراسة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التغيُرات التكنولوجية. ومع ذلك، كانت هذه الأعمالَ وصفيّة في الغالب ولم تسفر عن أيّ نظريات جديدة تفسّر طبيعة التفاعلات التي استكشفتها وقوانينها الحاكمة. علاوة على ذلك، بالغوا كثيرا في تقدير أهمية اتجاهات «ما بعد الصناعة»، ولم يُولوا اهتماما كافيا للطريقة التي أدت بها الأمولة وإزالة التصنيع إلى تقويض الإمكانات الإنتاجية للدول الرائدة في العالم. لذلك، فإنّ وصف بيل وزملائه الروس للاقتصاد المستقبلي بأنه «مجتمع الخدمات»، ووصفه بأنه اقتصاد المعرفة، وما إلى ذلك، لا يبدو مقنعا تماما. ومع ذلك، إذا دُرست هذه الأبحاث دراسة نقدية، فإنها تحتوي على معلومات حول التغيُرات في النظم الاقتصادية الناتجة عن التقدم التقني. أظهرت الأبحاث، بشكل مُقنع إلى حدٍّ ما، أنّ التغيرات في التقنيات، وخاصةً في عوامل الإنتاج والصناعات الرائدة، تؤدّي إلى تغيُرات في الاقتصاد، ومعها تغيُرات في مجالات أخرى من المجتمع، مثل المؤسسات، والهياكل الاجتماعية السائدة «من المستوى العالمي إلى مستوى الأسرة»، والأيديولوجيات، وأساليب العمل السياسي، إلخ. [تأثير البنية التحتية في البنيان الفوقيُ – المعرّب].

منذ اختراع نول النسيج الآلي أواخر القرن الثامن عشر وحتّى الذكاء الاصطناعي اليوم يمكن تمييز ستّة أنماط تكنولوجيّة متعاقبة

الأنماط التكنولوجية الستّة للتاريخ الحديث

يُعتقد عموما أنّ ستة أنماط تكنولوجية متتالية قد حدَّدت التاريخ الحديث، وهي مرتبطة بـ«الموجات الطويلة» التي حددها ن. د. كوندراتييف [الاقتصادي السوفييتي الذي وضع في عشرينيات القرن الماضي نظرية تناوب الصعود والهبوط في الاقتصاد الرأسمالي وفق موجات مدة كلّ منها قرابة 50 سنة – المعرّب]. تجدر الإشارة إلى أنه إذا تزامن انتشار نمط تكنولوجيّ جديد مع المرحلة الصَّاعدة من دَورة كوندراتييف، فإنّ هذا النمط التكنولوجي يستمرُ حتى بعد انحسار الموجة التي أحدثتْهُ واستبدالها بأخرى. الأنماط التكنولوجية الستة هي:

1– النمط التكنولوجي الأول «1770–1830» نشأ نتيجة لظهور الآلات في صناعة النسيج. وشكّلت المنسوجات الصناعة الرئيسيّة في هذا النمط.

2– النمط التكنولوجي الثاني «1830–1880» نشأ نتيجة اختراع المحرك البخاري وتطوير النقل بالسكك الحديدية والشحن البحري عبر القارات. وتمت مَيكنة العديد من مجالات الإنتاج. ومن أهم صناعات هذا النمط معدات السكك الحديدية والمحركات البخارية والصُلب «الفولاذ».

3– النمط التكنولوجي الثالث «1880–1930» اتسم بتطور قطّاع الطاقة، وإدخال محركات الاحتراق الداخلي، وتطوير بناء الآلات الثقيلة، والتكنولوجيا الكهربائية، وصناعة الطيران والسيارات، واستخدام الراديو والهاتف والتلغراف في الاتصالات.

4– النمط التكنولوجي الرابع «1930–1980» استند إلى الاستخدام الواسع لمحرّكات الاحتراق الداخلي العاملة على النفط والمنتجات البترولية والغاز، وتطوير تقنيات البتروكيماويات، وظهور وانتشار المواد الاصطناعية. وظهرت أجهزة وبرامج الحاسوب، وبدأ استكشاف الفضاء.

5– النمط التكنولوجي الخامس «من أوائل الثمانينيات إلى الوقت الحاضر» واتسم بالانتشار الواسع لتقنيات المعلومات والاتصالات، استنادا إلى التطوُرات في مجال الإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات. وتشمل التقنيات الناشئة الجديدة التقانة الحيوية «بما في ذلك الهندسة الوراثية»، والروبوتات، والألياف البصرية، والاتصالات الفضائية.

6– النمط التكنولوجي السادس «بدأ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين»، وسيشهد توسعا في التقانة الحيوية، وغيرها من التقنيات الهجينة وغير الآلية، بالإضافة إلى تكنولوجيات النانو. [ويُدرج بودرونوف الذكاءَ الاصطناعي تحت هذا النمط التكنولوجي السادس أيضا، كما يفصّل ذلك في موضع لاحق من كتابه؛ ص125].

تشير مصادر مختلفة إلى تقنيات وقطاعات رئيسية مختلفة اختلافا طفيفا، تُشكل نواة أنماط مختلفة وفتراتها الزمنية. لكن المهم هو أنّ هذه الأنماط تُمثل نظاما تكنولوجيا متماسكا، حيث تُربط نواة النمط عناصرَ سلاسله التكنولوجية. وتعتمد فعالية النمط التكنولوجي على درجة الترابط التكنولوجي والاقتصادي لعناصر السلسلة، وكذلك سرعة نقل التقنيات الجديدة بين القطاعات وعلى الصعيد الإقليمي.

كلُ نمط تكنولوجي يُصبح أساسا للمرحلة التالية من تطور المجتمع، باعتباره العامل الرئيسي وراء التغييرات.

على ماذا تستند الأصوات الأوروبية والأوكرانية الرافضة لخطة ترامب؟

لم تتوقف ردود الفعل على خطة الرئيس الأمريكي لإنهاء الصراع في أوكرانيا منذ سرّبت وسائل الإعلام بنودها الـ 28، بل إن جلسة مفاوضات جرت في جنيف أنتجت خطة معدلة من 19 نقطة أعادت الأزمة إلى المربع الأول، بحيث لا يمكن قبوله من قبل روسيا، التي تقف في موقع متقدم عسكرياً، ما يجعلها أقدر على فرض شروطها، حتى وإن تم ذلك على أرض المعركة بدلاً من طاولة المفاوضات!

■ علاء أبوفرّج

منذ أن سرّبت وسائل الإعلام الخطة الأولية، وأكد مسؤولون أمريكيون جوهر طرح الرئيس ترامب، أظهرت الأطراف الأوروبية موقفاً متحفظاً رغم تغليفه بعبارات دبلوماسية منمقة، ليظهر للوهلة الأولى كما لو أننا أمام تيارين، واحد أمريكي يمثله ترامب، وآخر يقابله مؤلف من دول أوروبية أساسية وأوكرانيا يرفضون تقديم تنازلات لروسيا، لكن بعض التدقيق في خطوط الفصل هذه، يظهر واقعاً يختلف جذرياً عن هذا التقسيم الشكلي، فالانقسام يبدأ من الداخل الأمريكي أولاً.

ألاسكا نقطة علّام

عبَّر ترامب مراراً عن رغبته بإنهاء الصراع في أوكرانيا بأسرع وقت ممكن، لكن وعوده الانتخابية بإنهائه خلال 24 ساعة بدت غير واقعية منذ وصوله إلى البيت الأبيض، ورغم أن قمّة ألاسكا بين ترامب ونظيره الروسي فلاديمير بوتين بدت خطوة في هذا الاتجاه، شهدنا بعدها تراجعاً في الموقف الأمريكي، وصولاً إلى تهديد ترامب بتزويد الجيش الأوكراني بأسلحة نوعية جديدة يمكن أن تضرب العمق الروسي، ما أدى فعلياً إلى موجة جديدة من التصعيد،

ينظر البعض إلى مبادرة ترامب من ألاسكا وصولاً إلى خطة البنود الـ 28 بوصفها مناورة ومحاولة لكسب الوقت، ويرى هؤلاء أن تراجع ترامب وانتقاله من التهدئة للتصعيد بوصفه دليلاً على ذلك، لكن المشهد داخل واشنطن يكشف مسألة مختلفة، وهي ببساطة أن هناك انقساماً واضحاً متعاظماً داخل دوائر القرار الأمريكي، الانقسام بطبيعة الحال لا ينحصر في الملف الأوكراني، بل يتجاوز ذلك بعيداً ليشمل السياسة الخارجية الأمريكية برمتها، وإن ما يكبح توجّه ترامب هو في الحقيقة صراع داخلي عميق يمنع فعلياً أيًّا من التيارين في المضي قدماً.

كيف يتجلى هذا الانقسام حول أوكرانيا؟

الانقسام كان واضحاً منذ اللحظات الأولى للحرب، لكن الأسبوع الأخير يكفي لعرض دليل واضح على طبيعة الخلاف وأقطابه الأساسيين، فترامب ورغم أنّه يتزعم التيار الانكفائي إلا أنّه محكوم بحكم موقعه بالتعبير عن المحصلة النهائية، ويعمل مع فريقه على تعديل الكفة.

وظهر خلال الأسبوع الماضي أن شخصيات، مثل: نائب الرئيس جي دي فانس، والمبعوث الخاص ستيف ويتكوف، والمستشار جاريد كوشنر يعبرون بوضوح عن تيار يرى ضرورة لإنهاء الحرب، والقبول بالشروط الروسية، بغية التركيز على الأولويات الداخلية الأمريكية، وتجنب استنزاف الموارد في صراعات خارجية، ووصف فانس بأن «مستوى الشغف بهذه القضية الواحدة بينما تعاني الولايات المتحدة من مشاكل خطيرة» بأنه تصرُّف «جنوني».

في مقابل هذا التيار، تتحرك شخصيات أخرى وتنخرط بكامل قواها في المعركة الداخلية، فبحسب مصادر أمريكية لعب وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو دوراً أساسياً في عرقلة توجّه ترامب، فبحسب نيويورك تايمز وعدد من وسائل إعلام أخرى، أبلغ وزير الخارجية عدة مشرعين جمهوريين «بأن الخطة كانت مقترحاً تقوده روسيا» ورغم أنّه تراجع لاحقاً، وقال: إنها «وثيقة أمريكية» إلا أن المد المضاد كان قد بدأ ولم يعد من الممكن إيقافه، وخصوصاً أن الانتقادات جاءت من داخل الكتلة الجمهورية نفسها، فقال السيناتور ميتش ماكونيل: إن «صفقة تكافئ العدوان لن تساوي قيمة الورق الذي كتبت عليه» واعتبر النائب دون بيكون الخطة «مثيرة للاشمئزاز» ووصفها بأنها «خطة استسلام»، أما النائب بريان فيتزباتريك، فقد دعا إلى «تمزيق خطة الأمنيات الروسية ورميها في سلة المهملات».

ماركو روبيو قاد بنفسه جولة المفاوضات في جنيف، ويبدو أنّه أدى دوراً واضحاً في تقديم الخطة الجديدة، فهو والتيار الذي يعبر عنه يرون خطة ترامب الأولية بوصفها «مكافأة للعدوان الروسي» ويرون أن الموقف الأمريكي يجب أن يركز على دعم كييف، وزيادة الضغط على روسيا بكل الوسائل الممكنة.

الأموال التي كانت مخصصة لبناء التحصينات وغيرها من الدفاعات جرى اختلاسها من قبل مسؤولين أوكرانيين وأوروبيين

الموقف الأوروبي

يمكن بالبناء على ما سبق، أن نعلم على ماذا تستند الدول الأوروبية وكييف، في رفض خطة ترامب، فبالنسبة لهم سيكون قبول الخطة بشكلها الأولي بمثابة هزيمة مدوية سيرتد صداها إلى داخل الدول الأوروبية نفسها، وهم قلقون بشكل كبير من نتائج السياسة الانكفائية الأمريكية التي يعبر عنها ترامب، فتحويل هذا التوجه إلى واقع يعني رفع الغطاء الأمريكي عن أوروبا، وبالتالي إطلاق سلسلة من التغييرات السياسية العميقة، والمشكلة هنا لا ترتبط بروسيا، بل هي أكبر من ذلك بكثير، فالدور الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان الضامن الوحيد لبقاء الكتلة الأوروبية موحدة، ويمكن لإنهاء الدور الأمريكي في أوروبا أن يعيد تنافساً دموياً بين الدول الأوروبية، التي ستجد نفسها بسباق تسلح وصراع على المصالح. المشكلة هي أن نتائج الصراع في أوكرانيا تتجه نحو حسم روسي كاسح، قد يعني قريباً أن تفرض موسكو على كييف توقيع معاهدة استسلام ما، سيكون له أثر أكبر بكثير من القبول بالصيغة الأولية للاتفاق. بل إن الرد الروسي على الخطة المعدلة كان واضحاً، فتجاهلت موسكو الجهود الأوروبية، وأعلن الكرملين أنّه «يتفاوض حصراً مع الولايات المتحدة».

كل الأسلحة المتاحة في معركة ساخنة

الولايات المتحدة في تبنيها للخطة المعدلة تكون قد تراجعت عن مسعى ترامب الأولي، لكن هذا لا يعني بحال من الأحوال أن المعركة انتهت، فهناك عوامل لا يمكن تجاهلها تؤثر بشكل كبير على مجرى الأحداث، فمن جهة هناك سلسلة من فضائح الفساد التي بدأت تضرب بوضوح أركان النظام القائم في كييف، كان آخرها استقالة كبير المفاوضين أندريه يرماك، ومدير مكتب الرئيس زيلينسكي، وسط فضيحة فساد مدوية، وتأتي هذه الاستقالة بعد تسريبات عن نهب كبير للمساعدات التي تتلقاها أوكرانيا، وربما تورطت شخصيات أوروبية في هذه القضية، ما يمكن أن يزيد من الضغط على الجانب الأوكراني، وعلى داعميه الأوروبيين، وداخل واشنطن، هذا إلى جانب أن الوضع العسكري الميداني في أوكرانيا لا يمكن الاستهانة به، فوزير الجيش الأمريكي دان دريسكول- وفي إطار ضغطه على كييف لقبول الخطة قبل مشاورات جنيف- كشف خلال زيارته لأوكرانيا في 20 تشرين الثاني، أن «الموقف العسكري لأوكرانيا سيزداد سوءاً بمرور الوقت» وقال دريسكول: إن «أفضل الألوية الأوكرانية تواجه خطر الحصار، وتفتقر الخطوط الخلفية للتحصينات الكافية، وتعاني القوات من نقص حاد في القوى البشرية» مضيفاً بأن أوكرانيا مقبلة على «هزيمة وشيكة ولا أحد يمكن أن يقدم مساعدة تغيّر هذا الواقع».

إن فضيحة الفساد تدفع عدد من المحللين للقول: إن الأموال التي كانت مخصصة لبناء التحصينات وغيرها من الدفاعات جرى اختلاسها من قبل مسؤولين أوكرانيين وأوروبيين، ويمكن أن يقود سقوط واحد من خطوط الدفاع الحالية إلى تدهور سريع جداً وتقدم روسي لا يمكن إيقافه، هذا فضلاً عن أن الهجمات الروسية الأخيرة تصبح أشد وأكثر كثافة، ما يجعل الدفاعات الأوكرانية المنهكة أمام تحد صعب، إذ استخدمت روسيا في هجوم واحد أكثر من 600 طائرة مسيرة و36 صاروخاً استهدفت البنية التحتية للطاقة، هجمات كهذه أدت خلال الشهر الماضي لانقطاعات في الكهرباء عن أكثر من 600 ألف شخص في كييف والمناطق المحيطة بها وحدها! ما يمكن أن يزيد من احتمال أن تنهي روسيا المعركة بالفعل في الميدان بدلاً من طاولة المفاوضات، وتترك بعد ذلك «صقور واشنطن» وأتباعهم أمام واقع لا يمكن حصر تداعياته.

الهوية «السلمية» لليابان... شرارة أزمة جديدة في آسيا

تحديات جدية يواجهها استقرار القارة الآسيوية بعد أكثر من أسبوعين على التصريحات التي أطلقتها تاكايتشي في 07 تشرين الثاني، إذ تتصاعد حدة التوتر في العلاقات الثنائية الصينية - اليابانية، وإذا لم يتم احتواء الموقف قد يقود المنطقة إلى صراع يرتد على من أشعلوه أنفسهم.

■ حلا الحايك

ناقش مقال سابق لقاسيون «الولايات المتحدة وإشعال العالم... آسيا نموذجاً»، الأزمة الدبلوماسية الحادة التي نشأت بين الصين واليابان إثر تصريحات أدلت بها رئيسة الوزراء اليابانية، ساناي تاكايتشي في 7 تشرين الثاني أمام البرلمان الياباني، حول تايوان.

تستمر تداعيات هذه التصريحات، فعلى الرغم من التراجع الشكلي الذي تجلى في اقتصار تصريحات تاكايتشي منذ ذلك الحين على الموقف الأكثر غموضاً الذي تبناه رؤساء الوزراء اليابانيون السابقون، وتأكيدها هذا الموقف مجدداً أمام صحافيين. بحسب وكالة «بلومبرغ»، كما أفادت مصادر أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب طلب من تاكايتشي تجنب المزيد من التصعيد في النزاع مع الصين خلال محادثات الأسبوع الماضي. إلا أن طوكيو تواصل تجاهل مطالب بكين بالتراجع الصريح عن التصريحات والالتزام بالقوانين الدولية، ومبدأ «الصين الواحدة». جاء آخرها على لسان المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينغ، حيث طالبت «اليابان بالتراجع عن تصريحاتها الخاطئة، والتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للصين، وإظهار التزاماتها تجاه الصين من خلال إجراءات ملموسة» فيما حذرت وزارة الدفاع الصينية، اليابان من أنها «ستدفع ثمناً باهظاً» إذا «تجرأت على تجاوز الخط الأحمر وإثارة المشاكل لنفسها». وفي معرض رده على التقدم المحرز بشأن خطة يابانية لنشر صواريخ أرض-جو متوسطة المدى في جزيرة يوناغوني، على بعد حوالي 110 كم شرق تايوان، أكد جيانغ بين، المتحدث باسم الوزارة: إن «مسألة تايوان شأن داخلي صيني بحت، ولا علاقة لليابان بكيفية حل هذه المسألة». كما ذكر بتاريخ اليابان العسكري، معتبراً أن اقتراح التدخل في «حالة الطوارئ في تايوان» يعكس تجاهلاً لجرائم الحرب التي ارتكبتها اليابان خلال احتلالها لتايوان والصين، محذّرًا من أن هذا النهج سيقوض النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية.

تاريخيا، برزت اليابان كقوة رئيسية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث وظّفت خطابها القومي العسكري لتبرير مشروع إمبراطوري استعماري توسعي في آسيا والمحيط الهادئ. والذي ارتبط بالحاجة البنيوية للرأسمالية اليابانية إلى السيطرة على الموارد الطبيعية والأسواق الخارجية لضمان استمرار التصنيع والتوسع الاقتصادي. فكان غزو منشوريا عام 1931م، ثم الاجتياح الشامل للصين عام 1937م، الذي مثّل نقطة مفصلية لليابان كقوة استعمارية جديدة في المنطقة. وكانت الصين أبرز ضحايا النزعة الاستعمارية اليابانية، إذ واجهتاحتلالاًوحشياتجلىفيمجازرمروعة،مثل: مذبحة نانجينغ، حيث قتل مئات الآلاف من المدنيين، إضافة إلى سياسات العمل القسري التي أجبرت ملايين الصينيين على خدمة آلة الحرب اليابانية. مما كشف التناقض الصارخ بين الخطاب الياباني الرسمي الذي رفع شعار «تحرير آسيا من الاستعمار الغربي» وبين الممارسة الفعلية التي لم تكن سوى إحلال استعمار ياباني جديد أكثر قسوة.

بعد هزيمتها عام 1945م، دخلت اليابان مرحلة إعادة صياغة شاملة في بنية الدولة، أبرزها: إقرار دستور عام 1947م. الذي نصت مادته التاسعة الشهيرة على نبذ الحرب كحق سيادي، ومنعت اليابان من امتلاك جيش هجومي أو استخدام القوة العسكرية كوسيلة لحل النزاعات الدولية. فتحولت إثر ذلك من قوة استعمارية توسعية إلى دولة تُعرَّف نفسها دستوريا كـ«سلمية». مما شكل أداة لإعادة توجيه البلاد نحو نموذج جديد من «القوة الناعمة» والاعتماد الأمني على الولايات المتحدة.

تعديل الدستور وبداية مرحلة جديدة

تحايلت اليابان بموافقة الحليف الأمريكي على النص الدستوري، فشكلت عام 1954م ما يُعرف بـ«جيش الدفاع الذاتي» باعتباره قوة دفاعية بحتة. ومنذ خمسينيات القرن الماضي، بدأت الحكومات اليابانية بتوسيع مفهوم «الدفاع الذاتي»، ما سمح بامتلاك قدرات عسكرية متقدمة، مثل: قوات بحرية وجوية مجهزة. وأعادت تفسير المادة لتسمح بالمشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية، والدفاع الجماعي مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما يسعى الحزب الليبرالي الديمقراطي منذ سنوات إلى تعديل المادة رسميا، بحيث يُعترف بقوات الدفاع الذاتي كجيش شرعي، وهو ما يواجه انقساما سياسيا ومجتمعيا لوجود نسبة عالية من الرأي العام الياباني لا تزال تتمسك بالهوية السلميّة التي ميّزت اليابان بعد الحرب.

تستغل الولايات المتحدة الأمريكية إعادة إحياء النزعة الاستعمارية اليابانية، لدفع اليابان نحو دور أكثر هجومية كجزء من استراتيجية تهدف إلى دفع حلفائها نحو الانخراط في صراعات بالوكالة، بما يضمن استمرارها في إشعال بؤر التوتر حول العالم، وتحديدا في آسيا، لتكريس نفوذها وإضعاف خصومها عبر استنزافهم في مواجهات طويلة الأمد. فهل تتجه اليابان إلى تكرار أخطاء ماضيها العسكري تحت غطاء جديد؟

الـ«أوتوبن»... عنوان شكلي جديد للصراع الأمريكي

في مشهد جديد يعكس الصراع السياسي في الولايات المتحدة أكثر مما يكشف قوة أيٍّ من أطرافها، خرج الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليعلن أنّ «أي وثيقة وقّعها جو النائم باستخدام جهاز الأوتوبن، والتي يقدرها ترامب بـ 92%، هي ملغاة وعديمة الأثر». وهكذا، بجملة واحدة، يحاول ترامب قلب سنوات من السياسات والقرارات التنفيذية عبر التشكيك في شرعية «توقيع» سلفه.

■ يزن بوظو

خلف هذا الإعلان الصاخب تختبئ أزمة أعمق من نزاع شخصي بين رئيسين، لتعكس مؤشرا جديداً من حدة الانقسام، وأزمة النظام السياسي الأمريكي نفسه.

ما هو «الأوتوبن»، وهل هو «مشكلة بذاتها»؟

«الأوتوبن» آلة تقليدية تُستخدم منذ عقود لتوقيع الوثائق الرسمية عندما يكون الرئيس خارج البيت الأبيض، أو عندما تتطلب الإجراءات توقيعا سريعا على كميات كبيرة من الأوراق، وقد استخدمه رؤساء كثر منهم بوش، وأوباما، وترامب نفسه في بعض الفترات، ولم يكن يوما موضع جدل.

لكن يبدو أن ترامب أراد الآن استخدام الجهاز كسلاح سياسي، ليس لأن التوقيع عبره غير شرعي قانونياً، فالقانون الأمريكي يعترف بصحّته، طالما الرئيس وافق على مضمونه، بل لأنه وتياره يسعون لإنتاج أيّ رواية تُضعف شرعية حكومة بايدن بأكملها، وتفتح الباب لإعادة صياغة الدولة وفقاً لهم، والعكس بالعكس، فتيار بايدن وما يمثله يحاولون القيام بالأمر نفسه تجاه تيار ترامب.

ما الوثائق التي يريد ترامب إسقاطها؟

من الناحية الشكلية، يطال كلام ترامب: الأوامر التنفيذية التي أصدرها بايدن «أكثر من 160 أمرا»، والمذكرات الرئاسية، وقرارات تنظيمية وبيئية وصحية، وقرارات أخرى كالعفو الرئاسي أو التعيينات والخ.

لكن عمليا وتقنيا، فإن معظم هذه الوثائق قد نفذت بالفعل وانتهى مفعولها، أو أن الأمر التنفيذي بها يبقى ساريا إلى حين إصدار أمر تنفيذي مباشر بوقفها، وعليه، فإن كلام ترامب بذاته وبهذه الصيغة قد لا يعني شيئا من الناحيتين العملية والتقنية.

إمبراطورية تنهار من الداخل

من ذلك، يبدو أن خطاب ترامب ليس موجّهاً بالأساس للمؤسسات الأمريكية، بل لجمهوره الذي يريد إخباره أن السنوات الأربع السابقة لرئاسته «غير شرعية»، وأن الدولة الأمريكية مختطفة وترامب يطهرها، وهي من مفردات السردية المتعلقة بمحاربة «الدولة العميقة» وما شابه ذلك من مسميات ومصطلحات تعكس الصراع القائم بين أطراف النخبة الأمريكية.

ليأتي هذا التشكيك في «شرعية الوثائق الرئاسية» وسط أزمات اقتصادية وسياسية داخلية وخارجية حادة، وتراجع مزمن يؤدي لخسارة «الإمبراطورية» الأمريكية. وفي مثل هذه اللحظات، تلجأ مختلف أطراف الصراع إلى الشعبوية والهجوم على الأمور والإجراءات «الشكلية» لإخفاء أزمة أعمق: أزمة النظام الرأسمالي الأمريكي نفسه.

وعليه، فإن جدل «الأوتوبن» والوثائق الموقعة عبره ليس جيّدًا أو سيئاً بحد ذاته بالنسبة لأي طرف، وما يقوله ترامب يتجاوز مجرد التعليق على «جهاز توقيع»، وإنما قد يفهم كخطوة جديدة في إطار التصعيد السياسي والسلطوي.

انقلاب غينيا بيساو... مسرحية سياسية أم تحوّل في غرب أفريقيا؟

شهدت غينيا بيساو، الدولة الصغيرة الواقعة في غرب أفريقيا، تطورات مهمة يوم الأربعاء 26 تشرين الثاني 2025، حين أعلنت مجموعة من ضباط الجيش عزل الرئيس عمر سيسكو إمبالو والسيطرة على السلطة، وذلك بعد أيام قليلة فقط من إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 23 من الشهر نفسه.

■ معتز منصور

وأفادت تقارير بأن الجيش اعتقل إمبالو، إلى جانب قائد القوات المسلحة الجنرال بياجي نا نتان، ووزير الداخلية بوتشي كانديّ، وعشرات من المسؤولين والسياسيين الآخرين. وجاء الانقلاب في لحظة حساسة، إذ كان من المفترض أن تُعلن النتائج الرسمية للانتخابات خلال الساعات اللاحقة، بعد أن أعلن كل من المعارضة «بقيادة المرشح فرناندو دياس» والرئيس إمبالو فوزهم في الانتخابات.

في 27 تشرين الثاني، أدّى الجنرال هورتا نتام، المستشار الأمني السابق لإمبالو، اليمين الدستورية كرئيس انتقالي، نيابة عما أطلق عليه «القيادة العسكرية العليا لاستعادة الأمن الوطني والنظام العام»، مُعلناً عن فترة انتقالية مدتها عام واحد. وفي اليوم التالي «28 تشرين الثاني»، عيّن نظام الحكم الجديد إليديو فييرا تي، وزير المالية السابق في حكومة إمبالو، رئيساً للوزراء.

من جهته، غادر إمبالو غينيا بيساو في 27 تشرين الثاني إلى السنغال، حيث ساهمت الوساطة السنغالية في تأمين إطلاق سراحه بعد اعتقال موجز. ثم غادر إلى برازافيل عاصمة جمهورية الكونغو الديمقراطية على متن طائرة خاصة. وفي غضون ذلك، فرض الجيش حظراً للتجول، وأغلق الحدود، وتولى السيطرة على المطار والموانئ والإذاعة الرسمية، وعلق العملية الانتخابية برمتها.

يعد هذا الانقلاب التاسع في تاريخ غينيا بيساو منذ استقلالها عن البرتغال عام 1974، والرابع الذي ينجح في حسم السلطة فعلياً. ويأتي ضمن سياق تاريخي من عدم الاستقرار السياسي، حيث لم تنفع السيطرة الأحادية لفرنسا على هذه المنطقة من حدوث الانقلابات، أو تحقيق الاستقرار السياسي. وفي المقابل أعلنت كل من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والولايات المتحدة، والبرتغال، ومجموعة «إيكواس» التي علقت عضوية غينيا بيساو فوراً» إدانتها الصريحة للانقلاب، مؤكدة على ضرورة العودة السريعة إلى الشرعية الدستورية.

تدخل الخارجي أم المناورة الداخلية؟!

يختلف المحللون حول دوافع وخلفيات هذا الانقلاب، الرواية الأولى تشير إلى أن التحرك العسكري جاء بدعم خارجي، تحديداً من فرنسا، التي ترى في توجهات إمبالو المتزايدة نحو روسيا والصين تهديداً لمصالحها في المنطقة. وكان إمبالو قد أعلن صراحة عن خطط لتنويع الشراكات الدولية، بما في ذلك التعاون مع موسكو في مجالات الأمن ومكافحة الانقلابات، واستثمار الموارد الطبيعية. وغالباً ما ينظر إلى هذه الخطوة على أنها تحدٍّ لسياسة «الفرنكوفونية» التقليدية التي ما زالت فرنسا تمسك بمفاتيحها في غرب أفريقيا.

في المقابل، تذهب الرواية الثانية إلى أن الانقلاب لم يكن سوى مناورة داخلية تقودها أطراف موالية لإمبالو، تهدف إلى منع وصول المرشح فرناندو دياس إلى السلطة. ويشير مؤيدو هذه الفرضية إلى أن دياس عزز علاقاته مؤخراً مع فرنسا والبرتغال. وكذلك يشيرون إلى أن إمبالو نفسه، خلفيته عسكرية، وله علاقات وثيقة مع عدد من القادة في دول «كونفدرالية الساحل»، ما يجعل قراءة الأحداث أكثر تعقيداً.

السياق الإقليمي: غرب أفريقيا على صفيح ساخن

ما يحدث في غينيا بيساو لا يمكن فصله عن التحولات الواسعة التي تشهدها منطقة غرب أفريقيا، التي لم تعد «الحديقة الخلفية» لفرنسا كما في العقود الماضية. المنطقة التي تشهد تحديات مشتركة، أهمها: تحقيق استقرار سياسي، والبدء بطريق النمو والتنمية بالجانب الاقتصادي، والأهم: وضع حد للتهديدات الأمنية التي تقودها جماعات انفصالية ومتشددة، ما يظهر أهمية التكامل بين دول المنطقة، والعمل المشترك لمواجهة هذه التحديات. ففي مالي، تصاعدت هجمات جماعات تابعة لتنظيمَي القاعدة و«داعش» في المنطقة، ووصلت إلى حد محاولة فرض حصار على العاصمة باماكو، خاصة في قطاع المحروقات، قبل أن يكسر الحصار بمساعدة الدول المجاورة، ودعم روسي لضمان وصول مستقر للمحروقات للعاصمة.

ارتفاع مستوى النشاط العسكري لم يقتصر على مالي، بل امتد ليشمل النيجر، ووصولاً إلى نيجيريا التي تتعرض لضغوط دولية متزايدة من واشنطن، بشأن ما تصفهُ الإدارة الأمريكية بـ«التقاعس في حماية الأقليات المسيحية» في الشمال، حيث تنشط مليشيات «بوكو حرام» و«أنصار الدين». وجاء التهديد العلني من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالتدخل العسكري في نيجيريا.

لا يمكن تحديد طبيعة ما جرى في غينيا بيساو حتى الآن، لكننا نعرف أن منطقة غرب أفريقيا تعيش فترة حاسمة من تاريخها، فشكلت دول كونفدرالية الساحل مركز استقطاب حقيقي، غيّر التوازن بشكل كبير، لكن ذلك لا يعني أن الولايات المتحدة وفرنسا لا تحاولان تغيير الواقع الجديد، ووأد هذا التوجه في مهده، الأيام القليلة القادمة ستكشف الاتجاه العام للأحداث في غينيا بيساو، وما يعنيه ذلك لكامل منطقة غرب أفريقيا.

اتفاق غزة.. وقفٌ إطلاق نارٍ من طرف واحد؟

رغم مرور أكثر من ستةِ أسابيع على دخول اتفاق وقف إطلاق النار في غزة حيّز التنفيذ في 10 تشرين الأول الماضي، تواصل «إسرائيل» تفجير هذا الاتفاق يومياً عبر سياسة ممنهجة لا تنفصل عن أهدافها الاستراتيجية بعيدة المدى.

■ ملاذ سعد

المشهد الميداني في غزة لا يعكس أي مظهر من مظاهر الهدوء، بل يكشف وقائع قاسية تماثل ما كان عليه الحال قبل الهدنة، مع استمرار الغارات الجوية وعمليات نسف المباني في مختلف مناطق القطاع، في وقت تجاوز فيه عدد الشهداء الفلسطينيين 354 شهيداً منذ بدء سريان الاتفاق. وهذا وحده يكفي للإشارة إلى أن وقف إطلاق النار، بالنسبة لـ«إسرائيل»، ليس سوى مرحلة مؤقتة قبل جولة جديدة من التصعيد.

من آخر الجرائم الكبرى، كان ما حدث شرقي خان يونس جنوب القطاع، حيث أطلقت مسيّرة «إسرائيلية» النار على طفلين عمرهما 10 و12 عاماً كانا يجمعان الحطب لمساعدة والدهما المقعد على التدفئة. هذا الاعتداء الوحشي يمثل جزءاً من نمط إجرامي وحربي ثابت لإفراغ القطاع من أهله. فالفقر والجوع والبرد باتت أدوات «إسرائيلية» مكمّلة للعدوان العسكري، تُستخدم جميعها لدفع سكان غزة نحو التهجير أو الموت.

على المستوى الإنساني، تتكشف الكارثة بشكل أكثر عمقاً، فقد أعلنت «اليونيسف» تسجيل 9300 حالة سوء تغذية حاد بين الأطفال دون سن الخامسة خلال شهر تشرين الأول، محذّرة من أن مستويات سوء التغذية لا تزال مرتفعة بشكل يهدد حياة آلاف الأطفال، ومع دخول الشتاء تتفاقم المخاطر بشكل غير مسبوق. إن هذه المعطيات ليست «مؤشرات إنسانية» مجردة، بل تمثل الوجه الأكثر فجاجة لسياسة التهجير التي تعمل عليها «إسرائيل» منذ اللحظة الأولى للحرب، إذ يجري خلق بيئة تستحيل فيها الحياة الطبيعية.

بالتوازي، يتضح أن استمرار العمليات العسكرية المحدودة والاغتيالات والاستهدافات اليومية، هدفها عملياً إبقاء باب المعركة مفتوحاً. فالحرب، بالنسبة لـ«إسرائيل» لم تنتهِ، والتصعيد اليومي يسعى للحفاظ على التوتر حاضراً، والتذكير بأن العودة إلى الحرب الواسعة خيار حاضر على الطاولة.

وتستخدم هذه الاعتداءات كاستفزاز مباشر للمقاومة الفلسطينية، بهدف جرّها إلى ردٍّ ميداني واضح، يُتيح لـ«إسرائيل» إعلان انهيار الاتفاق والعودة إلى الحرب الشاملة. ورغم ذلك، التزمت المقاومة التزاماً صارماً بالاتفاق وبنوده، ولم تمنح الاحتلال الذريعة التي يسعى إليها، ليعكس هذا الانضباط السياسي–العسكري حتى الآن قراءة دقيقة لطبيعة المعركة رغم صعوبتها.

إن «إسرائيل» تبذل جهداً لدفع الأوضاع نحو إعادة إشعال الحرب، عبر القتل المستمر، والمجاعات المتصاعدة، والاستفزازات الميدانية اليومية، إلا أن إمكانية تطوّر الأحداث واتجاهها نحو انفجار حرب واسعة مجدداً تبقى رهينة عوامل كثيرة لا يمكن التنبؤ بها الآن، وما بين رغبة الاحتلال في العودة للحرب، وتمسّك المقاومة بعدم الانجرار نحو الفخ، تبقى غزة معلّقة في هدنة هشة لا تُطبَّق ولا تُنهى.

السباق على معادن آسيا الوسطى

في قمّة البيت الأبيض في 6 تشرين الثاني 2025، أعلن الرئيسان الأمريكي والأوزبكي التوصل إلى اتفاق اقتصادي واسع النطاق بلغت قيمته نحو 35 مليار دولار من التزامات التجارة والاستثمار الجديدة. وبموجب هذه التفاهمات، ستنفذ الشركات الأمريكية مشاريع داخل أوزبكستان في قطاعات حيوية، من المعادن والطاقة إلى الطيران والزراعة وقطع غيار السيارات وتقنيات المعلومات والبنية التحتية. على سبيل المثال: وقّعت الخطوط الجوية الأوزبكية عقداً لشراء طائرات «بوينغ»، كما أُبرمت صفقات زراعية لصادرات، مثل: الصويا والقطن مع شركات أمريكية كبرى.

■ عروة درويش

أثنى ترامب على الحزمة بوصفها «صفقة تجارية واقتصادية مذهلة»، مشيراً إلى أنّ أوزبكستان «ستشتري وتستثمر ما يقارب 35 مليار دولار... وفي السنوات العشر المقبلة، أكثر من 100 مليار دولار» في قطاعات أمريكية. سوّقت البيانات الرسمية الأوزبكية الاتفاقيات على أنها دفعة تاريخية نحو تعزيز الشراكة الأمريكية– الأوزبكية، مع تأكيد خطط لعقد مجالس استثمار لاحقة، بل واقتراح إنشاء صندوق استثمار مشترك خاص بآسيا الوسطى لضمان تنفيذ المشاريع. ويُعد ما حدث أحد أكبر المبادرات الاقتصادية الأمريكية في تاريخ أوزبكستان، ما يشير إلى تجدّد اهتمام واشنطن بالبلاد وبمنطقة آسيا الوسطى.

يتمحور الطرح الرئيس حول أنّ اندفاعة واشنطن الجديدة نحو «قلب العالم» – وإن كانت مغلّفة بخطاب الشراكة والتنمية– تكشف من جديد منطق الإمبريالية الرأسمالية المستمر: سباق على الموارد والأسواق وأوراق النفوذ الجيوسياسي في لحظة تراجع للهيمنة الغربية. علاوة على ذلك، تجعل العوامل البنيوية احتمال أن تتمكّن كازاخستان وأوزبكستان من التحوّل الاستراتيجي الحاسم نحو أمريكا ضعيفاً، من دون أن تقوّضا في الوقت ذاته تبعيتهما الراسخة لمبادرة «الحزام والطريق» الصينية BRI وأطر الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها روسيا والصين.

سعي الولايات المتحدة للمعادن النادرة والتنغستين

يدور أحد المحرّكات الأساسية لاندفاعة الأمريكيين في آسيا الوسطى عام 2025 حول تأمين المعادن الحرجة– خصوصاً العناصر الأرضية النادرة والتنغستين– بهدف تنويع سلاسل التوريد بعيداً من الصين وروسيا. وخلال قمّة واشنطن، شدّد ترامب على أنّ «المعادن الحرجة» تشكّل أولوية رئيسية، وأبرم اتفاقيات لتوسيع وصول الشركات الأمريكية إلى ثروات آسيا الوسطى المعدنية. ومن أبرز هذه المشاريع إطلاق مشروع مشترك أمريكي– كازاخي بقيمة 1,1 مليار دولار لتطوير اثنين من أكبر مكامن التنغستين في العالم «سيفيرني كاتبّار وفيرخنيه كايراكتي في منطقة قراغندي الكازاخية».

ستتعاون شركة «كوف كابيتال» الأمريكية مع شركة التعدين الكازاخية الحكومية «تاو–كن سامروك» على استخراج ومعالجة التنغستين «مع وعد ببحث بنك التصدير والاستيراد الأمريكي منح تمويل يصل إلى 900 مليون دولار». تقدّر هذه المكامن بحوالي 410 آلاف طن من التنغستين، وهي من الأغنى عالمياً، وسينشأ عبر المشروع مرافق جديدة لإنتاج منتجات تنغستين عالية القيمة.

في أوزبكستان، تستهدف الجهود الموازية العناصر الأرضية النادرة. فقد وقّعت السلطات الأوزبكية اتفاقيات مع «دينالي إكسبلوريشن غروب» و«ري إليمنت تكنولوجيز» لاستكشاف وتطوير مشاريع المعادن النادرة. وبموجب هذه الصفقات حصلت أمريكا على «حقوق الرفض الأول first of Rights refusal»: الحق في أن تعرض عليك الصفقة أولا قبل أن تعرض على أي طرف آخر» في المكامن الأوزبكية المطورة بشكل مشترك، وتعهدت بما يصل إلى 400 مليون دولار لتعزيز سلاسل توريد المعادن الحرجة بين البلدين. كما سيعمل الطرفان على رسم خرائط جيولوجية لموارد العناصر الأرضية النادرة والمعادن الحرجة.

حصلت أمريكا على «حقوق الرفض الأول الحقّ في أن تُعرض عليك الصفقة أولاً قبل أن تُعرض على أي طرف آخر في المكامن الأوزبكية المطوّرة بشكل مشترك

تُعد هذه الخطوات أول دخول أمريكي واسع إلى قطاع التعدين غير النفطي في آسيا الوسطى– الذي تهيمن عليه الصين وروسيا منذ عقود– وتندرج ضمن ما يُوصف في الإعلام الأمريكي بـ«دبلوماسية المناجم» لمواجهة سيطرة بكين التي تنتج نحو 70% من العناصر النادرة عالمياً وتتحكم بـ 90% من عمليات معالجتها، عبر تأمين مصادر بديلة من الأراضي الغنية في آسيا الوسطى، تسعى واشنطن إلى تعزيز أمنها الاقتصادي وسلاسل توريدها في التكنولوجيا المتطورة، والحدّ من نفوذ منافسيها.

تعميق الانخراط الأمريكي مع كازاخستان

امتدّ تحرّك الأمريكيين نحو كازاخستان، أكبر اقتصاد في آسيا الوسطى. ففي واشنطن التقى الرئيس الأمريكي الرئيس الكازاخي توكاييف، وكشفا عن «شراكة استراتيجية معزّزة» ترتكز على 29 اتفاقية تجارية بقيمة تتجاوز 17 مليار دولار. امتدّت هذه الصفقات إلى الاستثمار الصناعي والتعاون التكنولوجي والتعليم. فعلى سبيل المثال: وقّعت شركة «جون دير» اتفاقا بقيمة 2,5 مليار دولار لإنتاج 3000 آلة زراعية داخل كازاخستان، متضمّنا إقامة مصانع جديدة ومراكز خدمات ومستودع إقليمي لقطع الغيار. وفي قطاع التعدين، شكّل المشروع المشترك الخاص بالتنغستين محوراً رئيسياً في الاتفاقيات الكازاخية.

كما تم تعزيز الروابط في مجالي الطاقة والبنى التحتية: إذ أيّد توكاييف مبادرة ترامب «طريق ترامب للسلام والازدهار الدولي TRIPP» – وهو مشروع لتطوير ممر النقل العابر لبحر قزوين، الرابط بين آسيا الوسطى وأوروبا– باعتباره جزءاً من دعم كازاخستان لمشاريع الربط الأمريكية. **دبلوماسيا:** اتخذت كازاخستان خطوة جيوسياسية لافتة بانضمامها إلى «اتفاقات أبراهام» خلال زيارة توكاييف إلى أمريكا. وفي اتصال مشترك مع رئيس وزراء «إسرائيل»، وافق توكاييف على الانضمام إلى إطار السلام الأمريكي– الشرق أوسطي، وهي خطوة أثنى عليها ترامب بوصفها إنجازاً كبيراً للسلام العالمي. وأكد توكاييف أنّ انضمام كازاخستان «يهدف إلى تعزيز الحوار ودعم القانون الدولي»، ولا يتعارض مع التزاماتها الثنائية مع أي دولة أخرى. وفي السياق ذاته، جدد ترامب التزام بلاده بالشراكة الاستراتيجية مع كازاخستان، بما في ذلك مذكرة تفاهم جديدة حول المعادن الحرجة لتطوير موارد البلاد، مثل: اليورانيوم والمعادن النادرة.

اقتصاديا: تتسارع الروابط التجارية والاستثمارية: إضافة إلى صفقات الـ 17 مليار دولار، وقّعت «إير أستانا» اتفاقا لشراء 18 طائرة «بوينغ 787 دريملاينر» لتوسيع أسطول الرحلات الطويلة، كما تعاونت الحكومة الكازاخية مع «سبيس إكس– ستارلينك» لتحسين الاتصال الفضائي عبر البلاد. ونتيجة لذلك، شهد عام 2025 تقارباً أمريكيا– كازاخيا غير مسبوق، يمزج اتفاقيات تجارية مع اصطفاف استراتيجي «خصوصاً في قضايا المعادن وسلاسل التوريد» لرفع مستوى العلاقات الثنائية.

احتضنت الأنظمة في آسيا الوسطى– خصوصاً أوزبكستان وكازاخستان– مبادرات الأمريكيين، مع طمأنة الجيران بأنّ هذه التحركات لن تُخلّ بالتوازن التقليدي في سياساتها الخارجية. ففي قمّة البيت الأبيض، وصف توكاييف اللقاء بأنه «بداية

وعدم القدرة على الانعطاف غرباً

عصر جديد للتفاعل بين الولايات المتحدة وآسيا الوسطى». واتخذ الخطوة الرمزية بالارتباط بـ«اتفاقات أبراهام»، مؤكداً تقاربا تجاه واشنطن. كما كان رئيس أوزبكستان حماسياً، إذ نُقل عنه وصفه ترامب بأنه «رئيس العالم»، واقتراحه إنشاء أمانة دائمة لصيغة «C5+1» داخل المنطقة لتعزيز العلاقات المؤسسية مع أمريكا.

في الوقت ذاته، شدّد القادة على أنّ استراتيجياتهم متعدّدة الاتجاهات باقية. فقد أكد توكاييف أنّ الانضمام إلى اتفاقات أبراهام «يعكس دبلوماسية متعددة الأطراف» ولا يمسّ بالتزامات كازاخستان الأخرى. هذه الرسائل تلمح إلى الخيط الرفيع الذي يسير عليه قادة آسيا الوسطى: الاستفادة من الانخراط الأمريكي اقتصاديا واستراتيجيا، دون إثارة حساسية الصين وروسيا.

من جانبها، جاءت ردود الصين هادئة، ولكن حازمة. فقد أكدت وسائل إعلامها الرسمية أنّ دول آسيا الوسطى لن «تتخلى» عن روابطها العميقة مع الصين لمجرّد تعاونها مع أمريكا. وأشار الخبير الصيني تشو يونغبياو إلى أنّ دول المنطقة «لا تغيب عن نظرها روابطها التاريخية والجغرافية والاقتصادية العميقة مع الصين وروسيا»، في تلميح إلى محدودية نفوذ أمريكا. وأوضحت صحيفة «غلوبال تايمز» أنّ التركيز الأمريكي على المعادن الحرجة مفهوم، لكن «أساس الصين في آسيا الوسطى متين، ولا يمكن لأي قوة خارجية زعزعته بسهولة».

وتشير الصين إلى قمتها الخاصة بـ«الصين – آسيا الوسطى» في أستانا في حزيران 2025، حيث وقع الرئيس شي جين بينغ معاهدات «الصداقة الأبدية». وتفاخر أيضا بأنّ تجارتها مع دول آسيا الوسطى بلغت 674 مليار يوان – 95 مليار دولار في 2024، أي أكثر من ضعف ما كانت عليه عام 2013.

لماذا يبقى التحوّل نحو واشنطن مستبعداً بنيوياً؟

إنّ أي تحول جذري لدى كازاخستان وأوزبكستان نحو الولايات المتحدة محكوم بقيود بنيوية تجعله احتمالاً ضعيفاً. قد تفتح مغازلة إدارة ترامب لآسيا الوسطى طرقا جديدة، لكنها لا تستطيع إلغاء الجغرافيا، ولا التشابكات الاقتصادية، ولا الضرورات الأمنية التي تربط هذه الدول بالصين وروسيا. بعبارة أخرى، تبقى قوة «المرتكزات» القائمة في قلب أوراسيا– أي بكين وموسكو– أقوى بكثير من «جاذبية» واشنطن الناشئة.

أولاً: من زاوية العلاقات الاقتصادية، الصين هي بالفعل الشريك الاقتصادي المهيمن في آسيا الوسطى. بحلول 2025، وصلت استثمارات «الحزام والطريق» الصينية في المنطقة إلى مستويات قياسية. ففي النصف الأول من 2025 وحده، تلقّت كازاخستان نحو 23 مليار دولار من استثمارات BRI الصينية– أكثر من أي دولة أخرى في العالم– لتمويل مشاريع عملاقة في الألمنيوم والنحاس وغيرهما.

تشير البيانات التجارية إلى عمق هذه العلاقة: أصبحت الصين اليوم أكبر شريك تجاري منفرد لكازاخستان، إذ تشكّل أكثر من 20% من تجارتها الخارجية، تجاوزت التجارة الكازاخية–الصينية 30 مليار دولار في 2025، وهي أضعاف التجارة الكازاخية مع أمريكا التي تبقى في معظم السنوات عند بضعة مليارات فحسب.

تُظهر أوزبكستان النمط ذاته تقريبا: الصين وروسيا معاً تشكّلان نحو 35% من تجارة أوزبكستان، مع تجاوز الصين روسيا بوصفها الشريك الأول مؤخرا. هذه الأرقام ليست عرضية، بل تعبّر عن تشابكات عميقة: الطلب الصيني على النفط والغاز والمعادن من آسيا الوسطى، وكونها سوقاً لبضائع الصين، والطلب الروسي على العمالة والسلع. حتى لو ساهمت مبادرة ترامب في رفع مستوى التجارة والاستثمار بين أمريكا وآسيا الوسطى، فمن غير المرجّح أن تتمكن من إزاحة الصين أو روسيا عن مكانتهما في المجال التجاري. فمن غير المتوقع أن تشتري واشنطن موارد آسيا الوسطى الهيدروكربونية أو المعدنية بالكمّيات التي تشتريها الصين، كما أنّ إعادة توجيه مسارات السلع نحو الغرب ليست عملية بسيطة أو قليلة الكلفة.

ثانيا: تعمل الجغرافيا والبنى التحتية لصالح الصين وروسيا. فكازاخستان وأوزبكستان دولتان حبيستان في قلب أوراسيا، وأسهل منافذهما إلى الأسواق العالمية تمرّ عبر مسارات برّية في الصين وروسيا، أو عبر ممرّات بحر قزوين والبحر الأسود الخاضعة لنفوذ روسيا. معظم السكك الحديدية وخطوط الأنابيب والطرق التي بُنيت في العقود الماضية تتجه جنوبا وشرقا نحو الصين أو شمالاً نحو روسيا. على سبيل المثال: يتّجه خطّ التصدير النفطي الرئيس لكازاخستان نحو ميناء روسي على البحر الأسود، فيما تذهب خطوط السكك الحديدية المتنامية إلى إقليم شينجيانغ الصيني. أمّا أوزبكستان، بوصفها «دولة حبيسة مضاعفة»، فتتكل على العبور عبر كازاخستان أو روسيا «أو عبر خط سكك حديدية محتمل بين الصين وقرغيزستان مستقبلاً».

في الوقت الذي تتحدّث فيه أمريكا عن تطوير «الممر الأوسط» إلى أوروبا متجاوزاً روسيا «عبر القوقاز»، تبقى هذه المشاريع في مراحلها الأولى، وتواجه تحدّيات لوجستية وتمويلية. سيتطلّب بناء ممرات موثوقة غربا سنوات طويلة ومؤشرات ثابتة من الالتزام، قبل أن تضاهي الممرات الراسخة شرقا وشمالاً. إلى ذلك الحين، سيظل الجزء الأكبر من التجارة في آسيا الوسطى يمرّ عبر القنوات القائمة.

يعني هذا، أنّ محورا اقتصاديا نحو واشنطن سيشبه حرفيا إدارة الظهر لمنافذ قائمة وواسعة، ومحاولة سلك طريق أطول وأكثر وعورة عبر دول عبور متعدّدة. الحافز البنيوي إذا، هو الاستمرار في تعميق الروابط مع «الحزام والطريق» «الذي يوفّر سككا جديدة وطرقات وبنى تحتية للطاقة في المنطقة» ومع سوق الاتحاد الاقتصادي الأوراسي «الذي يقدّم امتيازات للسلع الكازاخية والأوزبكية في روسيا وجيرانها». بالفعل، عبّر مسؤولون أوزبك عن اهتمامهم بوضع «مراقب» أو عضوية جزئية في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي تيسيرا للتجارة، على الرغم من سعيهم بالتوازي وراء روابط مع أمريكا– في إشارة إلى أنّهم لا يستطيعون تحمّل خسارة منافع الاندماج الإقليمي.

ثالثا: ترتبط هاتان الدولتان بروابط أمنية وسياسية مع روسيا «وإلى حدّ ما الصين»، لا تستطيع واشنطن بسهولة إحلال نفسها محلّها تمتلك كازاخستان حدودا طويلة بطول 7000 كيلومتر مع روسيا، وأقلية روسية كبيرة في شمالها، وهي حليفة رسمية لموسكو عبر منظمة معاهدة الأمن الجماعي CSTO. كما أن ترسانتها العسكرية وتدريب قواتها يستندان إلى الإرث السوفييتي–الروسي. في كانون الثاني 2022، حين تحوّل احتجاج اجتماعي إلى اضطرابات واسعة، لجأ الرئيس قاسم جومارت توكاييف إلى CSTO لاستدعاء قوات روسية بقيادة موسكو لاستعادة الاستقرار. مثّلت هذه الخطوة تذكيرا صارخا بدور روسيا كـ «ضامن أمن»، وباعتماد النظام الكازاخي عليها في لحظات الأزمات.

أما أوزبكستان، فرغم أنها ليست عضوا في CSTO، إلا أنّها محاطة بأعضاء في المنظمة، واستندت إلى التعاون الروسي في أمن الحدود والمعلومات الاستخبارية حول أفغانستان، وغير ذلك. كما أن كلا البلدين عضوان في منظمة شنغهاي للتعاون، ويتعاونان مع روسيا والصين في مكافحة «الإرهاب» وقضايا الأمن الإقليمي.

في الوقت الذي تتحدّث فيه أمريكا عن تطوير «الممر الأوسط» إلى أوروبا متجاوزاً روسيا «عبر القوقاز» تبقى هذه المشاريع في مراحلها الأولى وتواجه تحدّيات لوجستية وتمويلية

في المقابل، لا تمتلك الولايات المتحدة حضورا أمنيا يذكر اليوم في آسيا الوسطى بعد الانسحاب من أفغانستان. صحيح أنّ واشنطن تقدّم تدريبا عسكريا ومعدات محدودة، لكنها حذرة من إثارة موسكو، ودول آسيا الوسطى نفسها تحد من التعاون كي لا تغضب روسيا. باختصار، أمريكا قوة بعيدة، لا تستطيع فعليا ضمان أمن آسيا الوسطى في مواجهة أي تهديد مفترض بالقدر نفسه الذي تستطيع به روسيا ذلك، أو حتى الصين. هذا التفاوت حقيقة بنيوية: تجعل الجغرافيا من روسيا– وإلى حدّ ما الصين– الشريك الأمني «الطبيعي». ومهما بلغت قيمة الصفقات مع أمريكا، لن تقطع كازاخستان وأوزبكستان روابطهما الدفاعية مع موسكو، لأنّ ذلك سيجعلهما عرضة للخطر في تصوّرهما الأمني.

أخيرا: هناك الأطر المؤسساتية للاندماج الإقليمي التي تعمل كشبكات تسحب الدول إلى الداخل. يربط الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا كازاخستان «وقرغيزستان، وغيرها» ضمن سوق مشتركة مع موسكو– ما يسهل التجارة، وحركة العمالة، والمواءمة التنظيمية داخل الفضاء ما بعد السوفييتي. أي محور حاد لكازاخستان نحو الغرب قد يعرّض منافعها في الاتحاد للخطر «مثل الوصول المفضّل إلى خطوط أنابيب روسية أو تجارة معفاة من الرسوم مع روسيا وبيلاروسيا»، وهي كلفة لا يحتمل اقتصادها تحمّلها في الأمد القصير.

أمّا أوزبكستان، رغم عدم عضويتها في الاتحاد، فأكثر من مليون من عمالتها المهاجرة يعملون في روسيا، وتحويلاتهم «بمليارات الدولارات سنويا» ضرورية لاقتصادها. أي توتّر كبير مع موسكو قد يقابل بطرد العمال أو عرقلة التجارة، ما يشكّل تهديدا لا ترغب طشقند في تحمّله.

من الجانب الصيني، تمول مبادرة «الحزام والطريق» محطات طاقة وسككا ومصانع، وتعتبر الصين مستثمرا رئيسا في الاتصالات والتعدين وغيرهما. أي ميل مفرط نحو أمريكا قد يُقابَل بتحويل الاستثمارات نحو جيران أقل إشكالاً، أو بتوظيف الديون والعقود للضغط على الدولة المخالفة.

باختصار، تنغمس كازاخستان وأوزبكستان في شبكة كثيفة من الترتيبات الاقتصادية والسياسية الإقليمية تجعل إعادة توجيه البوصلة بالكامل نحو أمريكا عملاً مكلفا وربما مزعزعا للاستقرار. وقد لخّص أحد التقييمات الجيوسياسية الوضع بعد القمّة بقوله: «لا تزال روسيا والصين مهيمنتين عندما يتعلق الأمر بالأمن والتجارة والبنى التحتية في المنطقة، كما يؤكده مجرّد إلقاء نظرة على الخريطة». ربحت أمريكا «لحظة زخم»، لكنها تواجه «حدودا كبيرة لما يمكنها تحقيقه».

أقرّ «مجلس العلاقات الخارجية CFR» بصراحة، بأنّ اتفاقيات القمّة خطوة نحو «منافسة الصين وروسيا» في قطاع المعادن الحرجة في المنطقة. يمكن النظر إلى التنافس الجيوسياسي في آسيا الوسطى اليوم كمرآة مصغّرة لأزمة الهيمنة الغربية في النظام الدولي. يواجه الغرب بقيادة أمريكا، الذي حظي بسيطرة شبه أحادية بعد الحرب الباردة، تحدّيات متزايدة من صعود الصين، وموسكو المتجدّدة، وفاعلين أكثر جرأة في «الجنوب العالمي». في هذا السياق، تبدو اندفاعة ترامب في آسيا الوسطى محاولة تفاعلية– محاولة متأخّرة لاستعادة نفوذ في منطقة تجاهلتها أمريكا، بينما كانت الصين ترسّخ حضورها.

الاغتراب السياسي بين الأزمة و«الهزيمة» وتناقض الدراما والملحمة

من الضروري البناء على الجوانب التقدمية من الحدث المتفجّر من أجل إغناء محاولتنا فهم العمليات الكامنة والمؤثرة على تشكيل الوعي السياسي المُختَطَف والمغترب في مرحلة شديدة التعقيد والدقة، مرحلة تتولّف فيها قضايا وتناقضات المجتمع الطبقي ككل. التناقضات التي تتطلب تجاوزها الضروري بحكم منطقها الداخلي نحو حالة حضارية جديدة، وإلا فأشكال من البربرية والإبادة ستحكم البشرية كمصير مؤكد. في صلب هذا الفهم يجب الإشارة إلى تصدّع آليات الاغتراب.

■ د. محمد المعوش

إشارة عامّة

في مواد سابقة أشرنا إلى أن الأزمات السياسية والعسكرية والأمنية التي تواجهها «قوى المواجهة» عالمياً دولاً كانت أم تنظيمات، تعكس ما كانت قاسيون مبكراً قد قالت به حول موت الفضاء السياسي القديم. موت الفضاء القديم لا يعني فقط قوى العالم الغربي والمركز الإمبريالي، بل مجمل القوى المعبرة عن التناقض الرئيسي عالمياً في المركز كما في الأطراف. وأساس هذا الشمول نابع من قاعدة أن الحكم على أزمة القوى محكوم بكيفية تعاملها مع التناقض المركزي في النظام الإمبريالي العالمي، أي تناقضات الرأسمالية نفسها في نسختها الراهنة. فكون اشتداد التناقضات وتكثفها وترابطها وتقاربها يضيق هوامش القوى الفاعلة، ويفرض جدول أعمال جذري على الجميع لا يحتمل التأويل ولا المناورة، وهذا بدوره يفرض عقلاً محدداً، أي أدوات نظرية ومنهجية محددة لا تحتمل عدم استنادها إلى العلم التاريخي والفلسفة المرتبطة بتحويل الرأسمالية والتراث الإنساني في نقد المجتمع الطبقي المنقسم، ومفاعيله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي صلبها من يقرر مصير الإنسانية ولصالح من يكون هذا المصير، ومن يشترك في هذه العملية. بكلمة، إنها قضية الانقسام بين الفرد والمجتمع التي حكمت المجتمع الطبقي تاريخياً والتي تحدد بدورها مجمل البناء الفكري والممارسي، وبشكل خاص السياسي، خلال مختلف نماذج المجتمع الطبقي. كلما كانت تلك القوى تتحرك ضمن إحداثيات هذا النظام المنقسم، كلما تفاقمت أزمتها وجرى اعتبارها من الفضاء القديم، وكلما تجاوزت هذه الإحداثيات، كلّما كانت تتقدم تاريخياً لدخول الفضاء الجديد من خلال صناعته بفعالية.

عن الاغتراب السياسي مجدداً

من الملامح الأساسية لهذا المجتمع المنقسم هي مسألة الاغتراب التي شكلت قضية مركزية في الفلسفة والفكر الاقتصادي-السياسي. وقضية الاغتراب تلك ليس مسألة «خارجية» التأثير، أي إنها لا تشير فقط إلى مانع خارجي «صريح» بين الإنسان والعمليات السياسية التاريخية الحاصلة. إن الاغتراب عملية ممارسية تنعكس فيها طبيعة المجتمع الطبقي الذي يمنع الإنسان من أن يكون كائناً تاريخياً صانعاً لتاريخه ومستقبله لصالح الأقلية على حساب الأكثرية، واليوم على حساب البشرية ككل. الاغتراب يتمظهر إذاً في عقل الإنسان كعقل منقسم على ذاته، ويتمظهر في نظرة الإنسان لنفسه، ولعالمه وللظواهر المختلفة ولدوره. وعلى الرغم من أن مدى مشاركة الغالبية في صناعة التاريخ كانت تتوسّع خلال القرنين الأخيرين، إلا أنها اليوم تتطلب انتقالة إلى مرحلة أعلى، حيث تشترك فيها كل القوى ذات المصلحة في العمليات التاريخية الحاصلة، نتيجة أن الشكل السياسي للدولة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية «في المركز كما في الأطراف» وصل إلى حدوده التاريخية، لكونه بالذات يستند إلى إحداثيات المجتمع الرأسمالي التي توسعت بشكل خاص في مرحلة النيوليبرالية، وتوقف التطور الذي أطلقته ثورة أكتوبر في تغيير المجتمع الطبقي «وانعكاساته على دول المركز الرأسمالي في تلطيف تناقضاتها» لا من حيث طبيعة ملكية وسائل الإنتاج فقط، بل من حيث إدارة الجماهير للدولة والمجتمع. تجاوز الاغتراب هو في تحويل الإنسان من إنسان يتلقى بسلبية «نسبية» العمليات التاريخية إلى إنسان صانع لها.

عن مفاعيل الأزمة السياسية والعسكرية في منطقتنا خاصة

من نتائج الأزمة السياسية والعسكرية التي تعانيها دول وتنظيمات وشعوب منطقتنا بشكل خاص في صراعها مع الإمبريالية، وفي مواجهتها لأزمة مجتمعاتها على المستوى الداخلي «كجزء لا يتجزأ من أزمة النموذج الرأسمالية وامتداد له» لا يمكن أن يرى فقط في جانبه السلبي لناحية «مشاعر الهزيمة والإحباط»، بل أيضاً في جانبه الإيجابي الذي لا ينفصل عن ذلك السلبي، بل هو في وحدة جدلية داخلية معه. الجانب الإيجابي هو أن الحدود الداخلية للقوى المواجهة تزداد انكشافاً، ومعها ينكشف جوهر المجتمع الطبقي نفسه، أي قضية الاغتراب بحد ذاتها. فعملية المواجهة في أشكالها السابقة كانت إلى حد ما محصورة في قوى منظمة، دولاً كانت أو تنظيمات حزبية، بينما الغالبية، حتى لو كانت داعمة لفعل المواجهة والمقاومة، فهي كانت نسبياً تتلقى من خارج عملية الفعل وصناعة الحدث. وكانت تراهن على أداء القوى التي تتصدر الحدث وكأنها مشاهد متفاعل عاطفياً مع الحدث «المسرحي» أكثر منها حاضر نقدياً لتقييم خلفيات مسرح الحدث التاريخية والاقتصادية والاجتماعية. فجاءت الأزمة السياسية والعسكرية والأمنية الأخيرة لتكسر حالة «الاعتماد» تلك، ولتعطّل حالة المشاهدة السلبية، فما اهتزاز الثقة إلا مؤشر على حالة الاعتماد تلك.

الانكسار في السردية نقل المشهد المسرحي إلى حالة من التفكك والتكسر والتناقض والتي أكد بريخت أنها ميزات للمسرح الملحمي الذي يهدف إلى إشراك المشاهدين في الحدث

بريخت في تغريب التغريب وكسر الحائط الرابع

في نظريته المسرحية من أجل توظيف المسرح في الفعل التربوي السياسي وتعظيم انخراط «المشاهدين» في العمليات التاريخية والسياسية، قدم المسرحي والشاعر الماركسي بيرتولد بريخت نظريته في المسرح الملحمي في مقابل المسرح الدرامي القائم على العاطفة، بينما يقوم المسرح الملحمي البريختي على العقل الناقد والفاعل. وهذا الاختلاف يقوم على خلق مسافة بين المشاهد وبين المسرحية، وكسر الانغماس السلبي فيها، حيث يصير المشاهد فاعلاً إيجابياً في أحداث المسرحية. وقدم بريخت تقنيات مسرحية مختلفة، منها: التناقض في عناصر الأداء المسرحي، وفي إدخال عناصر اجتماعية وسياسية إلى سياق المسرحية، وأيضاً خروج الممثلين من حالة تجسيد الشخصية إلى حالة عرض الشخصية من موقع الشخص الثالث، أي الذي يبني مسافة بين الممثل وشخصيته ويقدمها بشكل «موضوعي». هذه التقنيات وغيرها تساعد في العملية التربوية لإشراك المشاهدين في العمل المسرحي. هذه التقنيات تستخدم اليوم في مختلف المجالات منها تصميم الألعاب لغايات تربوية، كما في تصميم سرديات عرض المعطيات، أو في تصميم التخصصات العلمية من أجل أهداف تربوية سياسية تحويلية للواقع كالعلوم السياسية مثلاً.

بين السياسة والمسرح

إذا ما ماثلنا هنا المسرح «المسرحية» مع العملية السياسية «والصراع ككل»، فإن الجماهير هنا تجسد المشاهدين في العمل المسرحي. وهذا الانكسار الذي أصاب سردية المسرحية القائمة «تكثيفاً نقول الصراع مع الكيان والغرب» التي لها بداية ونهاية وخاتمة، تعكس عقلاً خطياً هو ميزة المسرح الدرامي السلبي العاطفي حسب بريخت، نقول: إن هذا الانكسار في السردية نقل المشهد المسرحي إلى حالة من التفكك والتكسر والتناقض، والتي أكد بريخت أنها ميزات للمسرح الملحمي الذي يهدف إلى إشراك المشاهدين في الحدث، بل يصير الحدث نفسه مدخلاً للتفكير خارج المسرح نحو المجتمع والتاريخ ككل. هذا الانتقال يكثف الانتقال من الجماهير المنفعلة العاطفية هو في جوهره كسر مع حالة احتكار «بغض النظر عن نسبة هذا الاحتكار» الفعل السياسي من قبل المؤسسات التاريخية، التي قلّلت من حالة إشراك القوى الاجتماعية، وربطت فعل تلك الجماهير من خلال آليات اعتماد عاطفية غالباً وغير نقدية وغير فاعلة. ما نحن في سياقه اليوم هو انتقال من هذا النموذج الدرامي الذي يشهد تعاظماً في بنية مجتمعاتنا التي لم تشهد انتقالة تاريخية نحو المجتمع السياسي الحديث نتيجة الكبح التاريخي الذي عاشته، انتقال نحو النموذج الملحمي.

هذا هو الجوهر الثوري للأزمة الحالية، والتي يجب تلمّسها من أجل التقاط اللحظة التاريخية بشكل أدق، حتى لا نسقط في مستنقع العدمية والسلبية والانهزامية المفرطة.

نحن وطواحين الهواء

«لم يبق سوانا يا سانشو... نحن الفرسانْ... بمتاعبنا وهزائمنا وجراح معاركنا... بالعَرج المضحكِ في ساق جوادي...والبطء المرهق في سير حمارك... نحن الفرسانْ... يكفينا أن نفعل ما يمليه علينا الوجدانْ... يكفينا أنّا لا نصمت عند إهانة إنسانْ»

■ إيمان الذياب

بهذه الكلمات يلخص الكاتب ممدوح عدوان «رحلة دون كيشوت الأخيرة»، كما يراها، ويعبر عنها مسقطاً الكثير من المعاني التي أراد مؤلفها ميغويل دي ثيربانتس من كتابه «دون كيشوت» ورحلته العبثية على الواقع الذي يعيشه السوريون. لم يدر في خلد الراحل عدوان أن تستمر كلمات قصيدته بتوصيف حال السوريين إلى اليوم، كما لم يدر في خلد ثيربانتس أن خصوبة روايته «المؤلفة في أوائل القرن السابع عشر» ستجعلها عابرة للزمان والمكان، وأنها ستصبح مصدراً لإلهام كثيرين بعده.

تكمن مأساة شخصية «دون كيشوت» بأنها تعيش حالة من التناقض بين الحلم والواقع، حلم في العدالة وطموح ورغبة عارمة في تحقيقها وواقع قاس وعبثي، لا يراه كما هو، بل كما «يريد أن يراه»، ولأن هذه الشخصية تعاني من عدم قدرتها على فهم الواقع وتحليل المواقف بشكل صحيح، فيجعلها مضحكة ومحزنة في آن واحد، غارقة في عوالم الخيال الممزوج بالمرارة.

وهم متجدد حول «الآخر»

في التظاهرات التي حدثت في الآونة الأخيرة في مناطق مختلفة من البلاد، صدم الكثير من السوريين تداول شعارات وهتافات طائفية فيها تحقير للآخر وتخوين له، وجعلتهم يتساءلون من أين جاء كل هذا؟

ليست هذه المشاهد والممارسات المعبرة عن ظاهرة غريبة وطارئة على مجمل التاريخ السوري الممتد لآلاف السنين سوى فعل رمزي شديد الخطورة لما أنتجته سياسات السلطات المتعاقبة خلال العقود الماضية، من القمع والفساد، وما أضافته إليها الحرب وأمراؤها من ثقافة مبنية على الكراهية والتهشيم المتبادل. تكمن الخطورة في محاولات تحويل الاحتجاجات المحقة إلى ساحات للصراع بين السوريين أنفسهم، وتصويرهم كأعداء لا يمكن جمعهم تحت سقف وطني واحد وجامع.

ثمة من يعمل على ترسيخ حالة الانقسام داخل الشارع السوري وتعميقه، ويحاول إعادة تدوير ممارسات السلطة السابقة، واستخدام الناس الذين جرى تهميشهم لسنوات وقودا لهذه الممارسات.

تكشف هذه الممارسات حجم المأزق الذي تعيشه البلاد، وتعلن أن الأزمة السورية لا تزال مستمرة وتتعمق لأن جذورها لا تزال قائمة. وما زالت التشوهات التي أنتجتها السلطة السابقة، وأنساقها المعرفية المنتجة لأفكار وسلوكيات مريضة ومصطلحات بغيضة مستمرة، ويبدو أنها لن تنتهي ما لم يجر إحداث قطيعة معرفية شاملة معها، وقطيعة مع كل ما كان سببا في إنتاجها، سياسا واقتصاديا واجتماعيا... إلخ. وهو ما لم يحدث بعد.

إما معاً... أو معاً

تعاملت السلطات السابقة والحالية مع المجتمع السوري «كمكونات مختلفة» وليس «كمواطنين متساوين» بهوية واحدة فعلاً، ومع تكرار حالة القمع والتهميش، جرى ويجري ترسيخ حواجز وخرافات ثقافية ونفسية، تعرّف الذات على أنها نقيض الآخر، بينما تؤكد الوقائع أن ما يجمع الذات مع الآخر «باختلاف هذا الآخر» هو الجوهري والأساسي من رغبة في العيش الكريم والحفاظ على الكرامة الوطنية والمشروطة بالكرامة الإنسانية والشعور بالأمان والاطمئنان في وطن يساوي بين الجميع، دون استثناء.

يتمثل أسوأ أنواع اليقين بإرث ثقيل لحكم استبدادي يرسخ في اللاوعي تصورات خاطئة ومغلوطة حول «الآخر» مبعثها جهل متعمد أرسته سلطة عمدت إلى تقسيم الناس عبر مظلوميّات مختلفة ومتعددة، وتأليبهم ضد بعضهم ليتصارع السوري مع السوري، ووقفت تتأمل استنزاف قواهم «بصراع الطواحين» هذا، صراع لم يؤدِّ إلا إلى إضعافهم وأكملت إحكام إغلاق الدائرة عليهم، وواجهتهم بأسوأ أنواع العنف. ثمة ضرورة اليوم لفهم هذه المعادلة، إذ لا يوجد في سورية كلها فئة لم تدفع ثمنا غاليا، وما زالت المعادلة الوحيدة التي يمكن أن تنقذ البلاد كلها... إما أن ننجو معاً، أو نهلك معاً.

كانت تدفع ثمن المجد من جيوب الناس جوعاً وفقراً سبته الحروب واستهلاكها للموارد وسلطة همها تكديس الثروة من خلال فرض الضرائب الباهظة وتعميق الفساد والرشوة والمحسوبية

في مسلسل الزير سالم لمؤلفه ممدوح عدوان، يؤكد الحارث بن عباد، الشخصية التي رسمها المؤلف لتلعب دور العقلانية والباحثة عن حلول صحيحة لما آلت إليه حال الناس بعد مقتل كليب: «إنك لن تجدع بحرب بني قومك إلا أنفك، ولن تقطع إلا كفك». إذ تصر هذه الشخصية على أن القتال بين الأهل لن يعيد القتيل، وأن الثأر، والثأر المعاكس سيؤدي إلى مزيد من سفك الدماء، وهي دماء ثمينة، وليست بأقل أهمية من دماء كليب.

متلازمة دون كيشوت

في علم النفس، ثمة مصطلح يطلق على المصابين بما يسمى عقدة «دون كيشوت»، يعاني صاحبها من الانفصال عن الواقع، ويبني سيناريوهات تجعله يعتقد أنه «بطل» في معركة لإصلاح العالم، دون أن يدرك أن هذه المعركة قد تكون مجرد انعكاس لمخاوفه الداخلية. استوحيت تسمية هذه الحالة من شخصية دون كيشوت دي لا مانتشا في رواية ميغيل دي ثيربانتس، وهي تعكس مأساة الإنسان الذي يصرّ على رؤية العالم من منظور معركة غير واقعية، ويستنزف نفسه في صراعات لا طائل منها. في بعض الحالات، قد تتحول عقدة دون كيشوت إلى نشاط اجتماعي سلبي، فيصبح الشخص مهووساً بقضايا لا تعكس الواقع، كنظريات المؤامرة أو محاربة أفكار غير موجودة إلا في ذهنه.

تعتبر هذه المتلازمة، مأساة ذات طابع كوميدي في المنظور الأدبي، قدم ثيربانتس، في روايته، شخصية دون كيشوت بمزيج من التعاطف والسخرية، ليكشف كيف يمكن للفكر المثالي «بالمعنى الفلسفي» أن يصبح أداة تدمير ذاتي لأنه لا ينطلق من الواقع في تعامله مع حقائقه.

الصراخ الواعي

كما أنها تعكس تجربة سرفانتس الشخصية، فبلده إسبانيا الإمبراطورية في حينه، كانت تعيش حلم المغامرات واستكشاف عالم جديد، ولكنها كانت تدفع ثمن ذلك المجد من جيوب الناس، جوعاً وفقراً سببته الحروب واستهلاكها للموارد، وسلطة همها تكديس الثروة من خلال فرض الضرائب الباهظة وتعميق الفساد والرشوة والمحسوبية وغيرها، فكانت كتابته للرواية تعبيراً عن صرخة اعتراض على ما يجري في البلاد التي حارب وأسر، وكان مستعداً لهذه التضحية، من أجلها، صرخة أعلن من خلالها أن إسبانيا أصبحت مسخاً انتهكها فيه الفساد والبؤس... ولذلك كله تملكه حنين لزمن آخر لم تكن الحياة فيه على هذه الدرجة من القسوة، ولكنه كان واعياً أن الماضي لا يمكن أن يعود، لذلك استطاع أن يأخذ مسافة من حنينه، ويرسم شخصية استثنائية في عالم الأدب، تتجسد فيها المزاوجة بين الألم والعبث لأقصى درجة، وقد تركت الرواية أثراً في تاريخ الأدب، جعلت ميلان كونديرا يقول: «في اللحظة التي خرج فيها دون كيشوت من منزله، ولد فن الرواية».

الطائفية بوصفها المعادل السياسي لليبرالية الاقتصادية!

يعالج البعض موضوع الطائفية من وجهة نظر أخلاقية وإنسانية عامة، وأحياناً من وجهة نظر وطنية... وهذا كله ضروري ومطلوب، وربما يساعد إلى هذا الحد أو ذاك في تطويق الظاهرة الطائفية، ولكنه بالتأكيد غير كافٍ لمعالجتها بشكل جذري؛ إذ إن الخطابات العامة الإنسانية والأخلاقية والوطنية، تبقى ذات طابع وعظي وشكلي إلى حد بعيد، حين لا تلامس الجوهر الاقتصادي الاجتماعي للمسألة.

فكرة التجمع البشري

الأصل في المسألة أن البشر، وخاصة في الأزمات والملمات الكبرى، يبحثون عن أسس يتجمعون حولها، لأنهم يعرفون بتجربتهم التاريخية الطويلة، أن الدفاع عن المصالح غير ممكن بشكل فردي، بل هنالك حاجة وجودية للتجمع لمواجهة الملمات والظروف الصعبة.

إذاً، وقبل كل شيء، حين نرى الناس يتجمعون على أسس طائفية، ينبغي أن نستنتج مباشرة أنهم يشعرون بالتهديد وبالخطر، ولذلك يبحثون عن طرق للتجمع بغرض الدفاع عن مصالحهم المهددة، وعن حياتهم التي يرون أنها مهددة.

وبالتالي، فإن المدخل لفهم المشكلة الطائفية ولعلاجها، هو تحديد الخطر الحقيقي الذي يهدد الناس، وتوضيحه، ومن ثم تحديد الطريق المناسب لمواجهته.

الخطر الأكثر إلحاحاً الذي يواجه السوريين، ليس اليوم فقط، بل وطوال عقود متتالية، يتمثل في ثلاثة جوانب متلازمة:

الأول: هو أوضاعهم المعيشية؛ حيث يعيش أكثر من 90% من السوريين تحت خط الفقر، ويجري الهجوم على ما حققوه من مكتسبات عبر عقود طويلة، من التعليم والصحة المجانيين، إلى عمليات الدعم، إلى الحماية النسبية للإنتاج المحلي، ووصولاً إلى دعم الزراعة والصناعة الذي يتلاشى بشكل متسارع.

الثاني: هو التهديدات الخارجية، وعلى رأسها التهديد الصهيوني الذي دمر مقدرات سورية العسكرية، واستنزف قدراتها عبر عقود، ويعمل بشكل معلن ومتواصل على قسم السوريين على أسس طائفية ودينية وقومية، ويرفع هدفاً هو تقسيم سورية ويعمل كل ما يمكن عمله لتحقيقه.

الثالث: هو طبيعة السلطات والنخب التي تعاقبت على حكم سورية خلال العقود الأخيرة، والتي استثمرت في الموضوع الطائفي، وغطت من خلاله عمليات الفساد الكبير التي تصب ضد مصلحة القسم الأعظم من السوريين، بغض النظر عن طائفة أو دين أو قومية.

البحث عن توحيد السوريين وعن معادل سياسي لوحدتهم يعني البحث عن برنامج اقتصادي اجتماعي يجمع أبناء طبقة الـ90% من السوريين

الطائفية معادلاً لليبرالية الاقتصادية

حين يكون البرنامج الاقتصادي هو برنامج يصب في مصلحة قلة اقتصادية ضد الأغلبية الساحقة من السوريين، أي حين يكون البرنامج هو الليبرالية المتوحشة المتماشية مع وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تدمر الزراعة والصناعة المحلية، وتدمر قطاع الدولة، وتزيد فقر السوريين، وتدمر إنتاجية الاقتصاد السوري، فإن المعادل السياسي الأنسب لها يكون الطائفية السياسية؛ لأن الطائفية السياسية بهذا المعنى، هي أداة أساسية في منع توحيد السوريين ضد النهب، وفي تكريس خوفهم وعزلتهم عن بعضهم البعض، وفي تحويل غضبهم ضد بعضهم البعض، بدل أن يتجمع الغضب ضد عمليات النهب التي يتعرضون لها من أمراء الحرب من مختلف الأطراف.

ما يجمع السوريين بغض النظر عن طوائفهم وقومياتهم وأديانهم، أكبر بكثير مما يجمعهم كطوائف وقوميات وأديان؛ تجمعهم مصلحة وجودية في بناء نظام جديد يقوم على التوزيع العادل للثروة، وعلى احترام الإنسان وحقوقه، وعلى المساواة الحقيقية بين السوريين، كإخوة وكأبناء بلد واحد.

إذا أردنا التخلص من الطائفية، فعلينا توجيه السهام نحو الوضع الاقتصادي الاجتماعي بالدرجة الأولى، فهذا هو الطريق الصحيح لتوحيد السوريين، ولمواجهة المشكلات الحقيقية التي يعيشونها...

ومن يعتقد أنه يمكن أن يحصل على شرعية ما، عبر توحيد أقسام من السوريين ضد بعضهم البعض، على أسس طائفية أو قومية أو دينية، فهو واهم وهما قاتلاً؛ وعملية استقطاب السوريين بشكل طائفي أو قومي أو ديني، هي عملية مؤقتة بطبيعتها، ولا يمكن أن تصمد للزمن؛ فالناس بتجربتها العملية، وبنضالها اليومي من أجل لقمة العيش، تعرف أعداءها المباشرين، وتعرف أنهم متحدون ضدها في نهاية المطاف، مهما بلغ الصراع الشكلي بين الأطراف الطائفية المتناقضة...

برنامج في مصلحة الناس هو معادل الوطنية السياسية

والعكس بالعكس، فإن البحث عن توحيد السوريين، وعن معادل سياسي لوحدتهم، يعني البحث عن برنامج اقتصادي اجتماعي يجمع أبناء طبقة الـ90% من السوريين، المنهوبين والمفقرين من مختلف الأديان والقوميات والطوائف... بهذه الطريقة فقط يمكن توحيد البلاد فعلاً وقولاً، وتجنيبها أهوال أنهار جديدة من دماء الاقتتال الداخلي...

المدخل نحو عملية التوحيد هذه، كان وما يزال الحل السياسي الشامل على أساس الأهداف والتوجهات الأساسية للقرار 2254، الذي يعني في جوهره حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وفي كل المجالات، وعلى رأسها المجال الاقتصادي الاجتماعي...